

صَفْوَةُ السَّلَامِ

فِي

عِلْمِ الْمُنْسُوخِ وَالنَّاسِخِ

تَأَلَّفَتْ

ابْنُ الْمَوْقِعِ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ

سَمْسَةَ الدِّينِ مُحَمَّدِيَةَ (أُخْرُ الْمَوْصَلِيِّ)

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَنْبَلِيِّ الْمَعْرُوفِ بِشُعْلَةَ

ت ٦٥٦ هـ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

د. مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْبَرَكَتِ

الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ
كَلِيَّةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَفْوَةُ السَّرَّاجِ
فِي
عِلْمِ الْمَنَسُوحِ وَالنَّاسِخِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى من يهمه الأمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد فقد أذنت لدار ابن الجوزي للطباعة والنشر بطباعة كتاب صفوة الراسخ في المنسوخ والناسخ لشعلة بتحقيقي مع مراعاة أن تكون حقوق الطبع محفوظة للمحقق.

والسلام

محمد بن صالح البراك

١٣٠٥

حرر في ١١/٢١/١٤١٩ هـ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

الدمام - شارع ابن خلدون - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٨٩ - ٨٤٦٧٥٩٣

صرب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠

الإحساء - الهفوف - شارع الجامعة - ت: ٥٨٢٣١٢٢

جدة: ت: ٦٥١٦٥٤٩

الرياض: ت: ٤٢٦٦٣٣٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تكفل بحفظ كتابه من الخلل ، وصانه عن العبث والزلل وسخر لبيانه من عباده الثلل ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله النبي المعصوم من الزلل ، وعلى آله وأصحابه أولي المناقب والحلل .
أما بعد :

فإنه على كثرة ما كتب في الناسخ والمنسوخ من المطولات والمختصرات إلا أنه لا يزال كثير من آيات القرآن بحاجة إلى تحرير وتمحيص، لأن كثيراً ممن كتب فيه لم يميز بين النسخ بالمعنى الاصطلاحي المتأخر وبين اصطلاح المتقدمين ، في تسمية التخصيص نسخاً ، فخلط النسخ بالتخصيص^(١)، وقد وقفت على كتاب قيم في الناسخ والمنسوخ للعلامة

(١) قد تكلم العلماء في بيان الفرق بين النسخ والتخصيص ، وأحسن ما وقفت عليه ما كتبه العلامة أبو بكر محمد بن موسى الحازمي ، الهمداني ، المتوفي سنة (٥٨٤هـ) في كتابه الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص : (٢٣) حيث قال :

فصل

ولما انتهى الكلام في باب الترجيحات ، وتمييز الناسخ من المنسوخ ، لا بد من التمييز بين التخصيص والنسخ ، إذ هو من لوازمه ، ولاغنى لمن يريد معرفة الناسخ عن معرفته ، لحصول اللبس فيهما ، واشتراكهما في الاخص بينهما
←

أبي عبد الله ، محمد بن أحمد بن الحسين الموصلي ، المعروف بشعلة
 حرر فيه الآيات المنسوخات غاية تحرير ، وكشف عن معان لم يسبق إليها
 ولم ينافسه أحد عليها ، ومع صغر حجمه فقد أتى على جل الآيات
 المدعى نسخها ، فمحصها غاية تمحيص وخالصها غاية تخلص إلا أنه قد
 ترك أشياء للمتعب ، وغفل عن مسائل للمنقب ، فرأيت أن أتطفل في
 تحقيق هذا الكتاب المفيد في بابه ، القيم في خطابه ، وأن أسد ما قصر فيه
 واكشف عما التبس عليه فيه ، وأنبه على مواضع الخلل ، ومواطن الزلل

→

إذ كل واحد منهما يقتضي اختصاص الحكم ببعض ما يتناوله اللفظ ، غير أن
 التمييز بينهما من وجوه خمسة :

أولها : أن الناسخ لا يكون إلا متأخرا عن المنسوخ ، والتخصيص يصح اتصاله
 بالمخصوص ، ويصح تراخيه عنه ، وعند من لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة
 يجب اتصاله به .

والثاني : أن الدليل في النسخ لا يكون إلا خطابا ، والتخصيص قد يقع بقول
 وفعل وقياس وغير ذلك .

والثالث : أن نسخ الشيء لا يكون إلا بما هو مثله في القوة ، أو بما هو أقوى منه
 في الرتبة والتخصيص جائز بما هو دون المخصوص منه في الرتبة .

والرابع : أن التخصيص لا يدخل في الأمر بمأمور واحد ، والنسخ جائز في مثله
 سيما على أصل من يرى نسخ الشيء قبل وقته .

والخامس : أن التخصيص يخرج من الخطاب ما لم يرد به ، والنسخ رافع ما أريد
 إثبات حكمه . اهـ

بحسب ما يظهر لي ، فإن كان صواباً فمن الله عز وجل ، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان الرجيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وقد قسمت العمل في تحقيق هذا الكتاب إلى قسمين :

دراسة وتحقيق :

أولاً الدراسة : وفيها المباحث الآتية :

أ - التعريف بالمؤلف :

١ - ذكر اسمه ونسبه .

٢ - كنيته ولقبه .

٣ - نسبه ومذهبه .

٤ - مولده ونشأته .

٥ - شيوخه .

٦ - رحلاته .

٧ - تلاميذه .

٨ - ثناء العلماء عليه .

٩ - وفاته ومصنفاته .

ب - التعريف بالكتاب المحقق :

١ - إثبات نسبة الكتاب للمؤلف .

٢ - عنوان الكتاب .

٣ - قيمة الكتاب العلمية .

٤ - وصف النسخة الخطية .

ثانياً التحقيق : وقد سرت فيه على النحو الآتي :

١ - نسخت المخطوط بما يتوافق مع قواعد الإملاء الحديثة .

٢ - قومت الأخطاء ، فأثبت الصواب في الأصل ونبهت على خلافه في الحاشية .

٣ - رقت الآيات القرآنية .

٤ - عزوت الأحاديث النبوية إلى المصادر الأصلية ، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما أو إلى أحدهما ، وإلا طلبته من مظانه بقدر الإستطاعة .

٥ - عزوت الآثار إلى مصادرها الأصلية قدر الإمكان ، فإن تعذر الوقوف على المصدر الأصلي لجأت إلى المصادر الفرعية .

٦ - عرفت بالأعلام ، ما لم يكن من مشاهير الصحابة أو التابعين أو الأئمة .

٧ - عقلت على المواضع التي تحتاج إلى تعليق .

٨ - ذيلت الكتاب بفهارس على النحو الآتي :

أ - فهرس الآيات القرآنية .

ب - فهرس الأحاديث النبوية .

- ج - فهرس الأعلام .
د - فهرس الموضوعات
هـ - فهرس المصادر والمراجع .



التعريف بالمؤلف^(١)

اسمه ونسبه : هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حسين . هكذا
نسبه الذهبي في كتاب السير^(٢) ومعرفة القراء الكبار^(٣) والعر^(٤) واكتفى ابن
رجب في ذيل طبقات الحنابلة^(٥) باسمه واسم أبيه وجده فقال : محمد بن
أحمد بن الحسين . وساق ابن مفلح نسبه في المقصد الأرشد^(٦) والذهبي في
طبقات الحفاظ^(٧) فقالا : محمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين . فوافقا ما في
السير ، إلا أنهما أسقطا جده محمدا ، فإمّا أن يكون سقط منهما سهوا أو
عمداً إلى اختصار نسبه كما صنع ابن رجب ، أما ابن الجزري في طبقات

(١) مصادر ترجمته : سير أعلام النبلاء للذهبي : (٢٣ / ٣٦٠) ، ومعرفة القراء
الكبار له ص : (٥٣٦) ، والعر له أيضا : (٣ / ٢٨٢) ، وذيل طبقات
الحنابلة لابن رجب : (٢ / ٢٥٦) ، وطبقات القراء لابن الجزري :
(٢ / ٨٠) ، والمقصد الأرشد لابن مفلح : (٢ / ٣٥٥) ، وشذرات الذهب
لابن العماد : (٥ / ٢٨١) ، والأعلام للزركلي : (٥ / ٣٢١) ، ومعجم
المؤلفين لعمر كحالة : (٨ / ٣١٥)

(٢) السير : (٢٣ / ٣٦٠)

(٣) ص : (٥٣٦)

(٤) العر : (٣ / ٢٨٣)

(٥) الذيل : (٢ / ٢٥٦)

(٦) المقصد : (٢ / ٣٥٥)

(٧) التذكرة ص : (١٤٣٨)

القراء^(١) فزاد على ابن رجب اسم جده محمدا فقال : محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين .

كنيته ولقبه : اتفقت المصادر التي وقفت عليها في ترجمته على أنه يكنى بأبي عبد الله ، وأنه يلقب بشعلة ، إلا أنني لم أقف على سبب لهذا اللقب فلعله لقب به لتوقد ذهنه ، واشتعال قريحته ، وفرط ذكائه ، كما وصفه الذهبي بقوله : كان شابا فاضلا ، ومقربا محققا ، ذا ذكاء مفرط. اهـ^(٢) وذكر الزركلي في الأعلام نقلا عن در الحبيب أنه يلقب بابن الموقع ، لأن أباه كان موقعا عند كافل حلب ، خير بك ، ولقبه ابن مفلح بشمس الدين^(٣) وكذا هو في غلاف المخطوط .

نسبته ومذهبه : لقد نشأ المصنف في الموصل ، مسقط رأسه ، وتعلم فيها فنسب إليها ، ووردت هذه النسبة في عامة الكتب التي ترجمت له ، أما مذهبه فلم تختلف المصادر في أنه حنبلي المذهب ، وورد التصريح به في غلاف المخطوط ، وكما هو ظاهر صنيعه ، فقد تفقه علي مذهب الإمام أحمد - رحمه الله - وصنف فيه كما سيأتي في الحديث عن مصنفاته - إن شاء الله تعالى - ولم يتنازعه أحد ممن صنف في أتباع المذاهب فيما أعلم .

(١) غاية النهاية : (٨٠/٢)

(٢) معرفة القراء الكبار ص : (٥٣٦)

(٣) المقصد الأرشد : (٣٥٥ /٢)

مولده ونشأته : ولد بالموصل سنة ثلاث وعشرين وستمائة ، تفرد به ابن الجزري^(١) ولم يذكر مترجموه تاريخ ولادته سواه ، واكتفوا بأنه توفي سنة ست وخمسين وستمائة ، وله ثلاث وثلاثون سنة ، فلعل ابن الجزري حسب الفرق ، ثم استنتج أنه ولد سنة ثلاث وعشرين وستمائة ، ونشأ المصنف في الموصل ، وتعلم بها مبادئ القراءة والكتابة ، كما هي السنة الماضية في أسلافه ، ولم تسعفنا المصادر بشيء عن أسرته ، ومن قام بتربيته ، ولا عن زواجه وأولاده .

شيوخه : لقد شحت المصادر بذكر شيوخه ، مع أنني متأكد أنه تتلمذ وروى ، وأخذ عن جمع من علماء بلده ، ويشهد لهذا أن مترجميه ذكروا أنه روى عن شيخه علي بن عبد العزيز الإريلي^(٢) وأبي الحسن البكري^(٣) وغيرهما ، ولم يبينوا هذا الغير ، وأيضا فإنه قد عاصر جماعة من علماء الموصل أمثال ابن الشعار^(٤) ونحوه .

رحلاته : كما تقدم في أن المصنف عاش ثلاثا وثلاثين سنة فهي مدة

(١) طبقات القراء : (٢ / ٩٨٠)

(٢) هو علي بن عبد العزيز بن محمد ، تقي الدين ، الإريلي ، المقرئ ، نزيل بغداد وأحد الشيوخ قرأ القراءات الكثيرة على جماعة ، وتصدر للإقراء ، والإفادة وعليه قرأ شعلة .

(٣) لم أعثر له على ترجمة .

(٤) هو كمال الدين ، أبو البركات ، المبارك بن أبي بكر بن حمدان ، الموصلية مؤلف عقود الجمان في شعراء هذا الزمان ، المتوفى سنة أربع وخمسين وستمائة .

شذرات الذهب : (٥ / ٢٦٦)

يسيرة ، فلهذا لم يرحل في طلب العلم كثيرا ، لكن ذكر الزركلي في الأعلام^(١) أن والده انتقل إلى حلب ، وكان موقعا عند كافلها ، خير بك ثم انتقل معه إلى القاهرة ، بعد زوال الدولة الجركسية ، وهذا الذي ذكره الزركلي نسبه إلى در الحبيب في تاريخ حلب ، وقد طبع جزء منه ليس فيه ترجمة المصنف ، والنسخة الخطية الموجودة لدي^(٢) من در الحبيب فيها خرم في آخر حرف الميم ، فلم أتمكن من الوقف عليه ، وما ذكره صاحب در الحبيب يفيد بأن المصنف رحل رحلتين ، الأولى من الموصل إلى حلب والثانية من حلب إلى القاهرة ، ولانعرف شيئا عن تفاصيل هاتين الرحلتين تلامذته : لم يشتهر المؤلف ، ولم ينتشر خبره ، بسبب قصر عمره ، فلم يتلمذ له إلا القليل من الناس ، أمثال تقي الدين المقصاتي ، فقد ذكره الذهبي بقوله : كان شيخنا المقصاتي يصف شمائله ، وفضله ، ويثني عليه وكان قد حضر بحوثه . اهـ^(٣)

ثناء العلماء عليه : لقد حظي المؤلف بثناء جميل ممن عاصره ، ومن أتى بعده ، فقد أثنى عليه تلميذه المقصاتي بقوله : سمعت بحوثه

(١) الأعلام : (٣٢١/٥)

(٢) هي مصورة عن النسخة المحفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة .

(٣) معرفة القراء الكبار ص : (٥٣٦)

فكان أعجوبة . اهـ^(١) وقال الذهبي في وصفه : كان شابا فاضلا ، ومقرئا محققا ذا ذكاء مفرط ، وفهم ثاقب ، ومعرفة بالعربية ، واللغة . اهـ^(٢) وقال - أيضا - : وشعره في غاية الجودة ، ونظم في الفقه والتاريخ وغيره وكان مع فرط ذكائه صالحا زاهدا متواضعا . اهـ^(٣) وقال في السير : الإمام المجود الذكي . اهـ^(٤) وقال ابن الجزري في طبقات القراء : إمام ناقل وأستاذ عارف ، كامل صالح زاهد . اهـ^(٥) وقال ابن رجب في ذيله على طبقات الحنابلة : وتفقه وقرأ العربية ، وبرع في الأدب ، والقرآن وصنف تصانيف كثيرة ، ونظم الشعر الحسن . اهـ^(٦)

وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ^(٧) وصنّعه هذا يوحى بأنه معدود من جملة الحفاظ ، فتلخص من هذا أنه إمام ، ومقرئ ، وفقه ، وحافظ ولغوي وأديب ، وكل هذه الأوصاف قد دلت عليها مصنفاته ، فقد صنف في القراءات عدة كتب ، وكذلك في الفقه ، واللغة كما سيأتي في الحديث

(١) طبقات القراء : (٢ / ٨١)

(٢) معرفة القراء الكبار ص : (٥٣٦)

(٣) معرفة القراء الكبار ص : (٥٣٦)

(٤) سير أعلام النبلاء : (٢٣ / ٣٦٠)

(٥) طبقات القراء : (٢ / ٨٠)

(٦) ذيل طبقات الحنابلة (٢ / ٢٥٦)

(٧) التذكرة ص : (١٤٣٨)

عن مصنفاته ، ومما يدل على جودة شعره قصيدة ذكرها الحافظ ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة^(١) يناسب ذكره في هذا المقام وهي قوله :

واجنب لما يلهي عن الرحمن
وجميع ما فوق البسيطة فان
عن ذكر يوم الحشر والميزان
في النص للآيات والقرآن
ذا غفلة عن طاعة الديان
أعني ابن حنبل الفتى الشيباني
من بعد درس معالم الإيمان
متجردا للضرب غير جبان
ينفك عن حق إلى بهتان
يا ويحكم لكم بلا برهان
وافقتكم في الزور والبهتان
وجميع من تبعوه بإحسان
لا والإله الواحد المنان
أوصيك خير وصيت الإخوان
زين الثقات وسيد الفتيان
متجردا من غير ما أعوان
متجرعا لفضاضة السلطان

دع عنك ذكر فلانة وفلان
واعلم بأن الموت يأتي بغتة
فإلى متى تلهو وقلبك غافل
أتراك لم تك سامعا ما قد أتى
فانظر بعين الاعتبار ولا تكن
واقصد لمذهب أحمد بن محمد
فهو الإمام مقيم دين المصطفى
أحيا الهدى وأقام في إحيائه
تعلوه أسياط العدى وهو لا
ويقول عند الضرب لست بتابع
ماذا أقول لربي غدا إذا أنا
وعدلت عن قول النبي وصحبه
أترون أني خائف من ضربكم
كن حنبلياً ماحييت فإنني
ولقد نصحتك إن قبلت فأحمد
من ذا أقام كما أقام إمامنا
مستعذبا للمر في نصر الهدى

(١) ذيل الطبقات : (٢٥٦/٢)

وسلامه بمهنته وبإيع ربه
وأقام تحت الضرب حتى إنه
وأتى برمح الحق يطعن في العدى
ماذا لقي ماقد لقيه من الأذى
فعلى ابن حنبل السلام وصحبه
إنني لأرجو أن أفوز بجمه
حمدا لربي إذ هداني دينه
واختار مذهب أحمد لي مذهبا
من ذا يقوم من العباد بشكر ما

أن لا يطيع أئمة العدوان
دحض الضلال وفتنة الفتان
أهل الضلال وشيعة الشيطان
في ربه من ساكن البلدان
مانحت الورقاء في الأغصان
وأنال في بعثي رضا الرحمن
وعلى شريعة أحمد أنشاني
ومن الهوى والغبي قد أنجاني
أولاه سيده من الإحسان

وهو مع هذا من أهل الصلاح والتقوى ، كما مر في ثناء ابن الجزري عليه
فقد ذكر مترجموه قصة تدل على صلاحه - رحمه الله تعالى - قال شيخه
أبو الحسن : كان أبو عبد الله نائما إلى جنبي ، فاستيقظ وقال لي : رأيت
الساعة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فطلبت منه العلم فأطعمني
تمرات .

قال أبو الحسن : من ذلك الوقت فتح الله عليه وتكلم . اهـ^(١)
وفاته ومصنفاته : أجمعت مصادر ترجمته التي وقفت عليها أنه توفي في
شهر صفر من سنة ست وخمسين وستمائة بالموصل ، وله ثلاث وثلاثون

(١) سير أعلام النبلاء (٢٣ / ٣٦٠) ، وذيل طبقات الحنابلة : (٢ / ٢٥٦)

سنة ، إلا أن ابن رجب قال : وقرأت على بعض شيوخنا ببغداد أنه توفي سنة خمسين ، والله أعلم اهـ^(١) وهذا شيء تفرد به ابن رجب دون سواه .

أما مصنفاته فمع قصر عمره - رحمه الله - إلا أنه قد خلف تراثا علميا قيما ، فقد ذكر مترجموه أنه صنف في فنون شتى قال الذهبي : وشارح الشاطبية وأشياء اهـ^(٢) وقال ابن رجب : قلت له تصانيف كثيرة أكثرها في القراءات . اهـ^(٣) وقال الذهبي في معرفة القراء الكبار ص : (٥٣٦) : نظم في الفقه والتاريخ وغيره . اهـ وقال ابن مفلح : وصنف تصانيف كثيرة . اهـ^(٤) وبعد فهذا عرض مفصل لما وصلنا خبره من مؤلفاته :

١ - كنز المعاني في شرح حرز الأمان^(٥) : شرح به الشاطبية ، ذكره

(١) ذيل طبقات الحنابلة : (٢٥٨ / ٢)

(٢) سير أعلام النبلاء : (٢٣ / ٣٦٠)

(٣) ذيل طبقات الحنابلة : (٢٥٦ / ٢)

(٤) المقصد الأرشد : (٣٥٥ / ٢)

(٥) له ثمان نسخ ، في المكتبة الظاهرية بدمشق منها ثلاث :

الأولى برقم : (٦٥٨٧) وهي نسخة متأخرة ، كتبت سنة ١٣٠٩ هـ ، وتقع في ٢٢٣ ورقة ، ومسطرتها ٢٣ سطرا .

الثانية : برقم : (٥٣٦٠) ضمن مجموع ، وعدد أوراقها ١١٩ ورقة ومسطرتها ٢٩ سطرا .

الذهبي^(١) وابن رجب^(٢) وابن الجزري : (٢ / ٨١) وقال : وأورده

→

الثالثة : برقم : (٦٠٥٧) وقد كتبت سنة ٩٦٥ هـ ، وعدد أوراقها ٢٢٩ ورقة
ومسطرتها ٢١ سطرا .

الرابعة : في المكتبة الأزهرية ، رواق المغاربة ، برقم : (٤٠٤) ، وقد كتبت سنة
١١٩٦ هـ وعدد أوراقها ١٨٤ ورقة ، ومسطرتها ٢٩ سطرا ، وعنها مصورتان
إحدهما في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم : (٢٨٦٩) والأخرى في
جامعة أم القرى بمكة برقم : (١٣٨ قرآت)

الخامسة : في المكتبة الملكية بالرباط ، بخط مغربي سنة ١١٢٠ هـ ، وعدد أوراقها
٣٤١ ورقة ، ومسطرتها مختلفة ٢٩ — ٣١ ، وعنها مصورة في الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة برقم : (١٢٧٦)

السادسة : في مكتبة برلين برقم : (٣٧٥) ، وعدد أوراقها ٢٧١ ورقة
ومسطرتها ٢١ سطرا ، وعنها مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم :
(٢ / ٥٩٥٦)

السابعة : في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم : (٥٩) ، وهي نسخة متأخرة
كتبت سنة ١٣٣١ هـ ، وعدد أوراقها ٢٢٢ ورقة ، ومسطرتها مختلفة ٢٣ — ٢٥
وعنها مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم : (٢ / ٤٨٩٥)

الثامنة : في مكتبة الحرم المكي برقم : (٦ — دهلوي) كتبت سنة ١٢٤٢ هـ
وعدد أوراقها ٢٦٣ ورقة ، ومسطرتها ٢٥ سطرا ، وعنها مصورة في جامعة أم
القرى بمكة المعظمة برقم : (٥٨٧) ، وقد طبع الكتاب للمرة الأولى في مطبعة
دار رسائل الحبيب الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ

(١) سير أعلام النبلاء : (٢٣ / ٣٦٠)

(٢) ذيل طبقات الحنابلة : (٢ / ٢٥٦)

الجُعْبَرِي فِي تَسْمِيَّتِهِ ، وَاعْتَدَرَ الْجَعْبِرَ عَنْ ذَلِكَ فِي آخِرِ شَرْحِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُن سَمِعَ بِهِ . اهـ

٢ - الشَّمْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ^(١) : ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ^(٢) وَابْنُ رَجَبٍ^(٣) وَابْنُ الْجَزْرِيِّ وَقَالَ : (٢ / ٨٠) قَصِيدَةٌ رَائِيَةٌ ، جُمِعَ فِيهَا الْقِرَاءَاتُ ، وَهِيَ فِي نَحْوِ نِصْفِ الشَّاطِئِيَّةِ . اهـ وَسَمَّاها الزُّرْكَلِيُّ فِي الْأَعْلَامِ : (٥ / ٣٢١) : الشَّمْعَةُ الْمُضِيَّةُ بِنَشْرِ قِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ الْمَرْضِيَّةِ .

٣ - اخْتِلَافُ عَدَدِ الْآيِ بِرُمُوزِ الْجُمَلِ : نَظَمَ ، ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ .^(٤)

٤ - ذَاتُ الرَّشْدِ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْعَدَدِ .^(٥)

(١) مِنْهَا نَسْخَةٌ حَطِيئَةٌ فِي مَكْتَبَةِ حَدَابِجْشَ ، فِي بَنَةِ بَاهَنْدَ بِرَقْمِ : (٢٩٣٨) وَعَدَدُ أَوْرَاقِهَا : (٢٠٣) وَمَسْطَرَّتُهَا ٢١ سَطْرًا ، كَتَبَتْ بِحِطِّ نَسْخِي ، مِنْ الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ الْمَهْجَرِيِّ .

(٢) سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ : (٢٣ / ٣٦٠)

(٣) ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ : (٢ / ٢٥٦)

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، وَهُوَ الْكِتَابُ الْمَنْعُوتُ بِذَاتِ الرَّشْدِ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْعَدَدِ الْآتِي ذَكَرَهُ .

(٥) مِنْهُ نَسْخَةٌ حَطِيئَةٌ فِي مَكْتَبَةِ تَشْسْتَرِ بَيْتِي ضَمِنَ مَجْمُوعِ بِرَقْمِ : (٣٩٦١) ، وَلَدِي مِنْهَا مَصُورَةٌ .

- ٥ - يتيمة الدرر في النزول وآيات السور.^(١)
- ٦ - الناسخ والمنسوخ : انفراد بذكره ابن رجب^(٢) وسيأتي التعريف به في موضعه - إن شاء الله تعالى - .
- ٧ - العنقود في نظم العقود : في النحو ، نظم به عقود ابن جني ، ذكره ابن رجب^(٣) وابن الجزري : (٨١/٢) وقال : تلك المقدمة اللامية المشهورة . اهـ
- ٨ - نظم العبادات من الخرقى : انفراد به ابن رجب .^(٤)
- ٩ - كتاب فضائل الأئمة الأربعة : انفراد به ابن رجب .^(٥)
- ١٠ - شرح تصحيح المنهاج لابن قاضي عجلون : انفراد بذكره الزركلي .^(٦)
- ١١ - التلويع بمعاني أسماء الله الحسنى الواردة في الصحيح : ذكره الزركلي .^(٧)

(١) منها نسخة خطية في مكتبة تشستر بيتي ، ضمن مجموع برقم : (٣٩٦١) ولدي

منها مصورة وهي قيد التحقيق .

(٢) ذيل طبقات الحنابلة : (٢٥٦ / ٢)

(٣) المصدر السابق .

(٤) الأعلام : (٣٢١ / ٥)

(٥) المصدر السابق .

١٢ - الفتح لمغلق حزب الفتح : وهو شرح لحزب أستاذه أبي الحسن البكري ، انفراد بذكره الزركلي .^(١)



(١) ذكره في الأعلام (٣٢١/٥) ، ومنه نسخة خطية في دار الكتب الناصرية بالمغرب ، ضمن مجموع رقمه : (٣/٨٧٧)

التعريف بالكتاب المحقق

إثبات نسبة الكتاب للمؤلف : كما أسلفت في الحديث عن مصنفاته أن من جملتها الناسخ والمنسوخ ، وقد انفد بذكره ابن رجب من بين من ترجمه ، وكذلك هو مثبت على غلاف المخطوط ، ولم أجد أحدا سوي ابن رجب ذكر هذا الكتاب في عداد مصنفاته .

عنوان الكتاب : ورد عنوان الكتاب مرسوما على طرة النسخة الخطية هكذا : كتاب صفوة الراسخ في علم المنسوخ والناسخ ، واكتفى ابن رجب بقوله : وله كتاب الناسخ والمنسوخ في القرآن ، ولم يميزه بعنوان منفرد ، والله أعلم

قيمة الكتاب العلمية : تعلم قيمة كل كتاب من عدة جوانب ، من ثناء العلماء الذين قرأوه ، ومن التحقيقات العلمية التي تميز بها عن غيره ومن تداوله بأيدي العلماء ، وكل هذه الجوانب موجودة في هذا الكتاب فقد أثنى عليه الحافظ ابن رجب بقوله : وله كتاب الناسخ والمنسوخ في القرآن ، وكلامه فيه يدل على تحقيقه وعلمه . اهـ^(١)

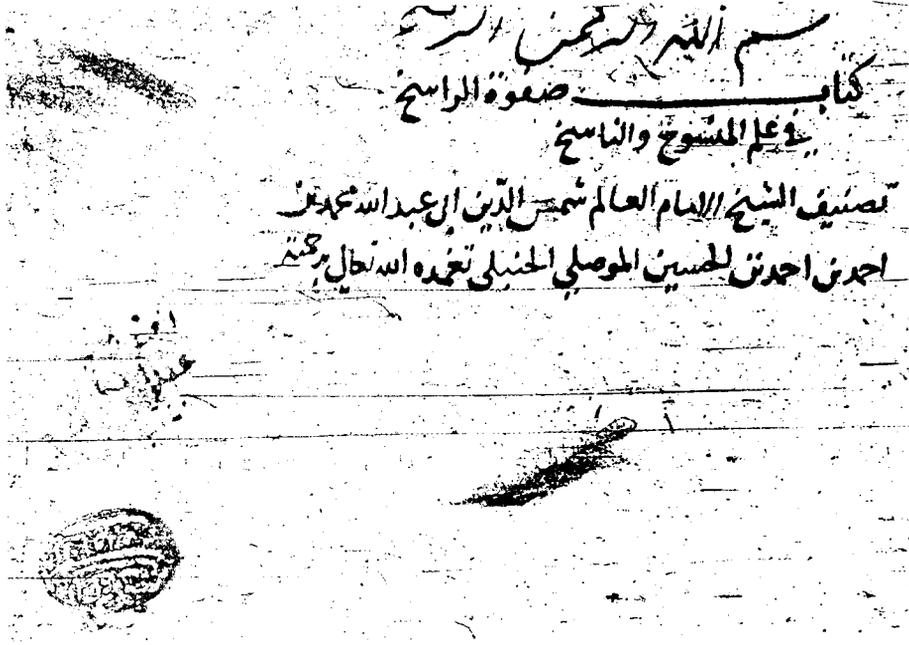
ومن خلال قرأتك لهذا الكتاب سيمر بك كثير من الآيات التي حررها وبين المعنى الصحيح فيها مما يشهد لما قاله ابن رجب ويؤكد كده .
كما أن هذا الكتاب كان معروفا في باب الناسخ والمنسوخ ومتداولاً بين

(١) ذيل طبقات الحنابلة : (٢ / ٢٥٦)

العلماء للتملكات المثبتة على غلافة ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .
وصف النسخة الخطية : للكتاب نسخة فريدة محفوظة في دار الكتب
المصرية ، ضمن مجموع من ص (١٢٩ - ١٦٩) وهي نسخة قيمة بخط
مشرقي من خطوط القرن الثامن الهجري ، وتقع في ٢١ ورقة ومسطرتها
٢١ سطرا ، وكلماتها ١٢ كلمة في السطر الواحد تقريبا وهي مقابلة
ومصححة ، وقد كتبت أسماء السور بخط كبير متميز ، ولم يقيد الناسخ
اسمه في آخرها كالمعتاد ، وكتب في آخرها : وكان الفراغ من كتابته في
العشر الأوسط من جمادى الأولى ، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ...
وذلك بيت المقدس .

وعليها أختام وتملكات لبعض العلماء .

وعنها مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم : (٣ / ٢٤٠١)



صورة عنوان المخطوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَبِشَيْءٍ
 الْحَدِيثِ عَلَى نِعْمَةِ الَّتِي لَا تَقُومُ بِشُكْرٍ بِالنَّاسِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَبْعُوثِ إِلَى كُلِّ إِنْسَانٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أُولَى الْمَرَاتِبِ وَالْمُنَاقِبِ الْحَسَنَاتِ
 وَعَلَى التَّابِعِينَ لَهُمُ وَالْمُتَقِينَ أَقْرَبِهِمْ بِاحْسَابِ مَا تَبِعَتْ عَيْنٌ وَنَظَرَتْ عَيْنٌ
 بِالنَّاسِ أَنْ تَأْتِيَكَ فَيُذَكِّرُكَ بِعِلْمِ النَّاسِ وَالْمَنْسُوحِ لِحُضْرَةِ بَاجِزِ عِبَادِهِ
 وَرُضْعَتِهِ بَابِ إِسَارَةٍ لِيُقَرِّبَ تَعْلَمَهُ وَيَسْهَلُ تَقَرُّمَهُ وَإِنَّا إِسْأَلُ اللَّهِ الْمَعْبُودِ
 أَيُّهَا تَجَرَّبَتْهُ وَالْمُتَوَبِّعَةُ عَلَى مَا نَوَيْتَهُ وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَلَقَدْ قَدَّمَ فِي أَوَّلِ
 هَذَا الْكِتَابِ قَبْلَ شُرُوعِي فِي مَسْئَلَةِ الْمَسْئُولِ السُّورِ بِمَهْدِيَاتٍ مَهْمَةً فَنَقُولُ بِإِجْمَاعِ السَّلْمُونَ
 عَلَى جَوَازِ الشُّنْخِ الْأَمَّا حَلُّهُ عَنِ شَدِيدٍ مِنْ مَنَاحِرِهِمْ فَانْتَهَى مَتَعَوَّجُوا جَوَازَهُ وَالْكَلَامُ
 فِي اثْبَاتِهِ بِثَلَاثِ عَشْرَ طَرِيقٍ سَمِعِي وَعَقْلِي وَالسَّمْعِي عِيَا طَرِيقَيْنِ نَصٍّ وَإِجْمَاعٍ فَالْأُولَى
 وَهِيَ النَّصُّ قَوْلُهُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ مَا نَشْنُحُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسْأَلُ مَا نَأْتِي بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا

قَوْمٌ مِنْ حِكْمَةٍ وَالْمَعْنَى لَسْتُ بِسَلِيطٍ فَتَشَقُّ قُلُوبُهُمْ إِلَى الْخِلَافِ وَإِنَّمَا عَمِدَ التَّذَكُّرُ
 دُونَ الدَّرَايَةِ كَمَا أَنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ فِي سُورَةِ الْكَافِرِينَ وَنَبِيٍّ
 لَمْ يَكُنْ مِنْ دِينِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ هَذِهِ آيَةٌ أَقْنَصَتْ تَرْكُ قَبَائِلِهِمْ وَأَقْرَابِهِمْ
 عَلَى دِينِهِمْ ثُمَّ سَمِعْتُمْ بِأَيْدِي النَّصَالِ وَقَالَ آخَرُونَ لَيْسَ الْمَعْنُومُ مِنْهَا هَذَا وَإِنَّمَا الْمَعْنَى
 كُلُّ مَنْ جَاءَ بِسَبَبٍ عَلَى ذَنْبِهِ فَلَا يَسْتَعِجُ النَّصَالُ بِمَدَانَةِ الْمُهْتَدِي وَلَا يَصْرُ الْمُهْتَدِي بِفِعْلِهِ
 النَّصَالِ وَإِذَا كَانَ الْمَعْنُومُ مِنْهَا هِيَ حِكْمَةٌ فِي قَدَانِيَّتِنَا عَلَى مَا شَرَطْنَا بِأَوَّلِ كِتَابِنَا
 هَذَا عَلَى الْأَسْتَفْصَاءِ وَالْإِعْجَازِ مَوْضِعًا بِأَدْنَى إِسَارَةٍ وَالْعَادِ وَلَمْ يَنْظُرْ كِتَابِنَا
 بِهَذَا تَتَكَرَّرُ الْفِعُولُ وَإِعَادَةُ الْفُرُوعِ بِعَدِّ تَقْدِيرِ الْأَصُولِ وَبِهَذَا الْكَيْدِ مَا عَلِمْنَا
 وَنَسَّأَلَهُ التَّوْبِيحَ لِلْعَهْلِ بِمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ خَيْرٌ مَسْئُولٍ وَأَكْرَمُ مَأْمُولٍ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
 إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ أَحْسَنُ الْكُتَابِ وَأَكْبَرُ تَرْبِ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا
 مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ أَنَّهُ سَمِعَ عَلَيْهِمْ وَكَانَ الْعَزَائِعُ مِنْ كِتَابَتِهِ فِي الْعَهْدِ الْأَوْسَطِ
 مِنْ جِهَادِي الْأَوَّلِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَعْتَيْنِ وَجَمَاعَةٌ أَحْسَنَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ وَعَمَّا لِلَّهِ تَعَالَى كِتَابَتِهِ
 وَتَوَالِيهِ وَطَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ آمِينَ حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَذَلِكَ بَيْتُ الْمُقَدَّسِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، رب يس

الحمد لله على نعمه التي لا يقوم بشكرها لسان ، والصلاة والسلام على رسوله محمد بن عبد الله المبعوث إلى كل إنسان ، وعلى آله وأصحابه أولي المراتب والمناقب الحسان، وعلى التابعين لهم والمقتفين أثرهم بإحسان مانبت عين ونظرت عين بإنسان .

أما بعد : فهذا مختصر في علم الناسخ والمنسوخ ، لخصته بأوجز عبارة ورصعته بأبين إشارة ، ليقرب تعلمه ، ويسهل تفهمه ، وأنا أسأل الله المعونة فيما تحريته ، والمثوبة على ما نويته ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .
ولنقدم في أول هذا الكتاب قبل شروغنا في مبسوط السور بتمهيدات مهمة فنقول :

أجمع المسلمون على جواز النسخ ، إلا ما حكي عن شذوذ من متأخريهم فإنهم منعوا جوازه. (١)

والكلام في إثباته ييتني على طريقتين : سمعي وعقلي ، فالسمعي على طريقتين : نص وإجماع

(١) لم يمنع منه سوى أبي مسلم الأصفهاني من المعتزلة كما في التمهيد لأبي الخطاب:

(٢/٣٤١) ، والإحكام للآمدي : (٣/١٠٦) ، وشرح الكوكب المنير :

(٣/٥٣٣)

فالأول : وهو النصّ قوله تعالى وتقدس : ﴿ ما نسخ من آية أو نسها نأت بحير منها أو مثلها ﴾ ^(١) الآية ، وقوله : ﴿ وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر ﴾ الآية ^(٢)

والثاني : وهو الإجماع : ماتفق عليه المسلمون من نسخ شرائع الأنبياء بعضها بعضا ، وأن شريعة محمد - صلى الله عليه وسلم - ناسخة لشرائع من قبله ^(٣) ، وماشتهر بينهم من نسخ تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة ^(٤) ونسخ تربص الوفاة حولاً باربعة أشهر ^(٥) ، ونسخ فرض تقديم الصدقة أمام مناجاة الرسول ^(٦) ، إلى غير ذلك من الأحكام التي أجمع على

(١) البقرة آية : (١٠٦)

(٢) النحل آية : (١٠١)

(٣) وقد دل على هذا القرآن كما في قوله تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه ﴾ الآية رقم ٤٨ من سورة المائدة .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ قد نرى قلبك وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾ البقرة آية : (١٤٤)

(٥) وذلك بقوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ البقرة آية : (٢٣٤) وسيأتي الحديث عنها في موضعها من الكتاب إن شاء الله تعالى .

(٦) وهي قوله تعالى : ﴿ آسفقتهم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم ﴾ الآية رقم : (١٣) من سورة المجادلة ، وسوف يتكلم عنها المصنف في موضعها من الكتاب .

نسخها أهل الإسلام ، ومنكروا جواز النسخ^(١) محاجون بالإجماع من قبل خرقهم له .

وأما الثاني : وهو العقلي فلا يمتنع جواز وقوعه لأمرين : أحدهما أنّ المتصرف في العباد له أن يستعبدهم بما شاء من الأوامر [١ / أ] على ما يعلم من المصلحة لهم في ذلك .

والثاني : في نقل المكلف من أمر إلى أمر بعد ما أُلّف الأول إظهاراً لطاعته بانقياده ، ولمعصيته بمخالفته بما يجد من المشقة في انتقاله عما كان أُلّفه وتمرن عليه نفسه .

وتمسك منكروا النسخ بأن قالوا : لو أجزنا النسخ لوصفنا الله بالبذاء ضرورة ، لأنه أمر بأمر ثم نهى عنه بعد ما أمر به ، فكأنه قد بدأ له فيما كان قد حكم به ، وهذا يدل على حدوث علم بعد أن لم يكن ، وذلك في صفات الله محال .

(١) قال به اليهود على خلاف بينهم في جوازه عقلاً أو شرعاً ، أو انتفائه عقلاً وشرعاً ، ووافقهم أبو مسلم الأصفهاني من المعتزلة . أنظر التمهيد لأبي الخطاب : (٣٤٢/٢) ، والأحكام : (١٠٦/٣) ، وشرح الكوكب المنير : (٥٣٣/٣) وقد أشار أبو الحسين البصري المعتزلي في كتابه المعتمد : (١ / ٣٧٠) بقوله : اتفق المسلمون على حسن نسخ الشرائع إلا حكاية شاذة عن بعض المسلمين أنه لا يحسن ذلك . اهـ وقد اضطرب النقل عن أبي مسلم الأصفهاني ، فحاول بعضهم تبرأته من هذه المقالة بتوجيهها لتوافق ما عليه المسلمون . أنظر حاشية شرح الكوكب المنير : (٥٣٣/٣)

وجوابه : أن البداء غير لازم في النسخ ، لأن الله سبحانه علم أنه يأمرهم بأمر مطلق ، ويديم عليهم التكليف إلى وقت معلوم ، ثم يقطع التكليف بالنسخ فينسخه في الوقت الذي علم نسخه فيه ، وليس في هذا حدوث علم بعد أن لم يكن .

فأما البداء فمستحيل في صفات الله ، لأن البداء هو الانتقال عن المأمور به بأمر حدث لا يعلم سبق ذلك ، وذلك إنما يوصف به المخلوقون فأما القديم فإنه عالم بكل كائن^(١).

النظر الثاني : في شروط النسخ وهي أربعة :

أولها : اختلاف الحكمين ، وهو أن يكون الناسخ والمنسوخ متضادين ولا يمكن الجمع بينهما بوجه من الوجوه ، فميتي أمكن الجمع بينهما والعمل بهما لم يجز إدعا النسخ إلا بدليل قاطع .

وثانيهما : التأخر وهو أن يكون الناسخ متأخراً عن المنسوخ ، ولا يعرف ذلك إلا بمجرد النقل فقط ، ولا يثبت التأخر والتقدم بترتيب المصحف والتلاوة ، لأن السور والآيات ليس إثباتها على ترتيب النزول ، بل ربما قدم وأخر ، والمدني ينسخ المدني والمكي ، والمكي ينسخ المكي ولا ينسخ المدني .

(١) وأيضاً فإن الله - تعالى - قد علم الناسخ والمنسوخ ، ولكنه شرع لعباده المنسوخ أولاً لتظهر حكمته عز وجل في التخفيف والرحمة بالعباد . وانظر شرح الكوكب

وثالثها : أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً ، فإن كان عقلاً ، أصلياً لم يكن رفعه نسخاً ، ونما هو ابتداء حكم ، مثل أفعال الجاهلية التي ارتفعت بإيجاب العبادات في الإسلام ، أما الأحكام التي أقرها الشارع في أول الإسلام ولم ينه عنهما ، فهي قابلة للنسخ ، لأنها تنزلت بترك الأحكام الشرعية [١ / ب] المأمور بها .

ورابعها : أن يكون الناسخ مقاوماً للمنسوخ في باب القطع ووجوب العمل به ، ولهذا نقول : لا يجوز نسخ نص الكتاب والسنة المنقولة بالقياس .^(١)

فروع

أولها : الإجماع لا يُنسخ ولا يُنسخ ، إذ لا نسخ بعد انقطاع الوحي ونما يدل على ناسخ قد سبق ، فلو أجمعت الأمة قاطبة على مسألة وظاهر النص يخالفها لم نقل إن النص منسوخ بإجماع ، وإنما يقال : الإجماع دال على ناسخ قد تقدم ، إذ الأمة لا تجتمع على ضلالة .^(٢)

وثانيها : الجنسية ، وهي غير مشترطة عند الأكثرين ، فيجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة ، وعكسه ، إذ كل منهما واجب قبوله والعمل به

(١) انظر التمهيد : (٢ / ٣٤٠) ، وشرح الكوكب المنير : (٣ / ٥٢٩)

(٢) خلافا لبعض المعتزلة ، وأنظر الإحكام : (٣ / ١٤٦) ، والتمهيد : (٢ / ٣٨٩)

وشرح الكوكب المنير : (٣ / ٥٧٠)

ويفيد العلم ، كالأخر ، فجاز أن ينسخ كل واحد منهما للآخر إذا استويا في باب العلم ووجوب القبول .^(١)

ومنع منه قوم ، واحتجوا بقوله عز وجل : ﴿ ما نسخ من آية أو نسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾^(٢) وجه الدليل أنه بين أن الآية لا تنسخ إلا بمثلها ، أو خير منها ، وليست السنة بأعلا من القرآن ولا مثله في العلو والفضيلة فلا يجوز أن تنسخه بدليل الظاهر ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ قال الذين لا يرجون لقاءنا أتت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي ﴾^(٣) فبين أن قوله غير حاكم على القرآن ، فدل على منع نسخه به ، والأولون يقولون : إن الرسول لا ينسخه من تلقاء نفسه ، بل يوحى إليه بوحى ليس من القرآن فالناسخ في الحقيقة هو الله سبحانه وهو المطهر على لسان الرسول — صلى الله عليه وسلم — فاستوى في ذلك وحي القرآن ووحى البيان في غيره .^(٤)

(١) انظر المصادر المتقدمة .

(٢) البقرة آية : (١٠٦)

(٣) يونس آية : (١٥)

(٤) وهو الصواب ، وهو مذهب جمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة ، ومن

الفقهاء مالك وأصحاب أبي حنيفة ، وابن سريج . انظر الإحكام : (١٣٩/٣)

والتمهيد : (٣٦٩/٢)

وثالثها : يجوز النسخ من غير إثبات بدل عند قوم ، ومنعه آخرون^(١) فمن اشترط البديل تعلق بظاهر قوله : ﴿ ما نسخ من آية أو نسخها نأت بخير منها أو مثلها ﴾^(٢) ووجه الدليل أنه شرط البديل [٢ / أ] عن المنسوخ إما بما هو خير منه أو مثله ، ومن أجاز من غير بدل احتج بأن حقيقة النسخ هو الرفع فقط ، والمصلحة في رفع الحكم غير متعلق به بإثبات بدل آخر ، بل يحصل من غير بدل ، إذ يقال : أوجبت عليكم هذا الفعل ، ثم يقال : نسخته عنكم ، ورددتكم إلى ما كنتم عليه قبل الأمر بهذا الفعل وذلك غير ممتنع ، قد جاء به الشرع في نسخ ادخار لحوم الأضاحي^(٣) وتقديم الصدقة أمام مناجاة الرسول^(٤) ، في أشباه ذلك من غير بدل من المنسوخ .

(١) انظر الإحكام : (١٢٥/٣) ، وشرح الكوكب المنير : (٥٤٥/٣) ، وروضة

الناظر ص : (٨٢) ، والمحصول للرازي : (٤٧٩/٣)

(٢) البقرة آية : (١٠٦)

(٣) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الجنائز : (٦٧٢/٢) ، رقم :

(١٠٦) من حديث بريدة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

قال : كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم .

(٤) في قوله تعالى : ﴿ أشفقت أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فإذ لم تفعلوا وتاب الله

عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ الآية رقم ١٣ من سورة المجادلة .

فأما الآية فيجوز أن يدخلها التخصيص ، بدليل الأضاحي وتقديم الصدقة .^(١)

ورابعها : لا يشترط نسخ الحكم بما هو أخف منه أو مثله بل يجوز نسخ الأخف بالأثقل عند الأكثرين ، ومنع منه آخرون^(٢) ، تعلقاً بظاهر قوله : ﴿ نأت ببحر منها أو مثلها ﴾

قالوا : وأراد بالخير ما هو أخف علينا ، وبقوله : ﴿ الآن خفف الله عنكم ﴾^(٣) وبقوله : ﴿ يرد الله أن يخفف عنكم ﴾^(٤) في أشباه لذلك وقال من أجاز نسخ الأخف بالأثقل : لا يمتنع أن تكون المصلحة في الأثقل كما كانت في الأخف ، وقد وقع ذلك شرعاً . وكان المسلمون مأمورين أولاً بالإعراض عن المشركين وترك قتالهم^(٥) ثم نسخ ذلك بالأمر

(١) فيكون معنى الآية : نأتي ببحر منها أو مثلها إذا أردنا ذلك ، وإذا لم نرد لم نأن يخير منها ولا يمتثلها ، بل نرفعها من أصلها ، كما ذكر المصنف في نسخ النهي عن إدخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، وتقديم الصدقة للمناجاة .

(٢) أنظر التمهيد : (٣٥٢ / ٢) ، والإحكام للآمدي : (١٣٧ / ٣) ، وابن حزم :

(٦٠٢ / ١) ، وروضة الناظر ص : (٨٢)

(٣) الأنفال آية : (٦٦)

(٤) النساء آية : (٢٨)

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين ﴾ الحجر آية : ٩٤ وقوله تعالى : ﴿ ودع أذاهم ﴾ الأحزاب آية ٤٨ ، ونحوها من الآيات التي تأمر بالكف عن المشركين .

بالمقتال^(١)، وكان صوم يوم عاشوراء واجباً، ثم نسخ بصوم رمضان^(٢) وكان التخيير بين الصوم و الفدية بالإطعام مشروعاً في أول فرض الصيام ثم نسخ بجتم الصوم^(٣)، وكل من هذا نقل الأخر إلى الأثقل .

فأما قوله : ﴿ نأت بجير منها أو مثلها ﴾ فالمراد بالخير ما كان أجزل ثواباً وإن كان أثقل في العمل^(٤)، وأما آيات التخفيف فلا يدل على منع ذلك لأنها

(١) في قوله تعالى : ﴿ وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ﴾ التوبة آية (٣٦)

(٢) الحديث في الصحيحين ، من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصومه ، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه . واللفظ للبخاري ، في كتاب الصوم باب صيام يوم عاشوراء : (٥٧ / ٣) ، وصحيح مسلم كتاب الصيام : (٧٩٢ / ٢) ، وظاهر كلام الإمام أحمد - رحمه الله - والأثر من أصحابه ومذهب الشافعي - رحمه الله - أنه لم يكن واجباً ، وإنما كان متأكداً الاستحباب وبه قال كثير من أصحابنا وغيرهم . اهـ من شرح الكوكب المنير : (٥٥٠ / ٣)

(٣) في قوله تعالى : ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ الآية ١٨٥ من سورة البقرة (٤) أو ما كان أنفع للخلق وأصلح لهم ، وما ذكر المصنف وغيره من النصوص يعتبر من التدرج في التشريع ، لأجل ألا يشق على العباد ، والله عز وجل تدرج في شرع الأوامر والنواهي التي يشق فعلها أو تركها ، كما في فرضية الصلاة كانت في مكة ركعتين ، فلما هاجر - صلى الله عليه وسلم - زيدت بعض الصلوات فصار منها أربع ومنها ثلاث ومنها اثنتان ، وكذلك الزكاة ، كانت مشروعة في

وردت في أشياء مخصوصة ، وسياق الآية يدل على ذلك .

النظر الثالث : في مواطن النسخ ، لا يجوز النسخ إلا في الأحكام الشرعية وهي الأوامر والنواهي والمباحات ، أما الأخبار المحضة فلا يجوز فيها النسخ ، لأنه [٢ / ب] لوقيل : قام فلان ثم قيل : لم يقم ، كان ذلك كذباً أو وهماً ، وكلّ منهما مستحيل في صفات الباري جلّ جلاله وقد أجاز بعضهم النسخ في الأخبار المحضة ، وهو غلط فاحش ، لا يجوز القول به .

أما الأخبار التي تضمنت الأحكام والوعيد فقد ذكر فيها اختلاف ويتجه ترجيح الجواز . أما التخصيص والاستثناء فلا يسميان نسخاً^(١) ، لأنهما أخرجنا من عموم اللفظ ما لم يرد المتكلم دخوله في الجملة ، وقد أطلق

→
مكة من غير تقدير ، وإنما يخرج المسلم ما تجود به نفسه ، تم شرعت المقادير وكذلك الصيام كان على التخيير فلما ألفه الناس أمر الله به حتماً ، وكذلك حد الزنا ، وحكم الخمر ، وغيرها كثير ، فالله عز وجل نقل العباد من الأخرى إلى الأثقل في نظر المكلف ، لأنه هو الأصلح للخلق ، والأنتفع لهم ، فهو سبحانه شرع الحكم الأول مع علمه بأن الحكم الثاني هو الأصلح رحمة بالعباد ، حتى لا ينفروا من قبول الأمر أو النهي ، وبسط هذه المسألة ليس هذا موضعه والله تعالى أعلم .

(١) وعند المتقدمين يسميان نسخاً ، ولا مشاحة في الاصطلاح إذا علم ، كما سيأتي

بيانه في الآيات التي سيذكرها .

بعض الناس عليهما اسم النسخ ، وليس بمقبول لأن النسخ رفع الحكم بالكلية والتخصيص والاستثناء بيان وإخراج للمقصود من الجملة ، فلا نسبة ولأن الناسخ يشترط تراخييه ، فلا يجوز اقترانه بالمنسوخ . والتخصيص والاستثناء لا يدخلان في الأمر بمأمور واحد ، والنسخ يدخل عليه ، فبان الفرق .

النظر الرابع : في معنى النسخ وأقسام المنسوخ : أصل^(١) النسخ الرفع والإزالة ، من قولهم نسخت الشمس الظل إذا أزالته وحلت محله فالناسخ يزيل حكم المنسوخ ، ويحل محله كما سيأتي أقسامه ، والأصل فيه ناسخ ، ونسخ ، ومنسوخ ، ومنسوخ عنه ، فالناسخ هو الله سبحانه لأنه هو الأمر برفع الحكم ، والنسخ هو قوله الدال على رفع الحكم والمنسوخ هو الحكم المرفوع ، والمنسوخ عنه هو المكلف بالأحكام ، ثم المنسوخ على ثلاثة أقسام :

أولها : منسوخ رسماً وحكماً : كما جاء عن الصحابة أنهم حفظوا سوراً وآيات ثم شذت عن حفظهم^(٢) وروى ابن مسعود أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حفظه آية فكتبها في مصحفه ثم أصبح وقد شذت عن حفظه فأقبل إلى مصحفه فوجد موضعها أبيض ، ف جاء إلى رسول الله -

(١) مراد المصنف الأصل اللغوي .

(٢) أنظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (١١٠)

صلى الله عليه وسلم - فأخبره بذلك فقال : تلك رفعت البارحة يا ابن أم عبد^(١)، أو كما قال .

وثانيها : منسوخ في التلاوة دون الحكم : تواترت الأخبار بنسخ تلاوة آية [٣ / أ] الرجم مع بقاء حكمها ، وهي : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله)^(٢)، ويروى في آخرها (والله عزيز حكيم)

وثالثها : منسوخ حكماً مع بقاء التلاوة : وهو الذي نذكره في هذا الكتاب .

(١) ذكر هذا الأثر ابن الجوزي في نواسخ القرآن ص : (١١٣) ، وهبة الله ابن سلامة في ناسخه ص : (٢١) بدون إسناد .

(٢) أخرج الإمام أحمد في المسند : (١٣٢ / ٥) من حديث أبي ابن كعب - رضي الله عنه - أنه قال : كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة ، فكان فيها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة . قال ابن كثير - رحمه الله - في تفسيره : (٤٦٥ / ٣) وهذا إسناد حسن . اهـ وقال أبو محمد ابن حزم في المحلى : (٢٣٥ / ١١) هذا إسناد صحيح ، كالشمس لامغمز فيه . اهـ ومن حديث عمر - رضي الله عنه - أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الحدود ، باب ماجاء في الرجم : (٨٢٥ / ٢) ، وابن ماجه كتاب الحدود ، باب الرجم : (٨٥٣ / ٢)

القول في الحث على تعلم هذا العلم وشرفه

روى أبو البَخْتَرِي^(١) قال : دخل علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - المسجد فإذا رجل يخوف الناس ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : رجل يذكر الناس ، فقال : ليس برجل يذكر الناس ، ولكنه يقول : أنا فلان بن فلان فأعرفوني ، فأرسل إليه : أتعرف الناس من المنسوخ ؟ فقال : لا ، قال : فأخرج من مسجدنا ولا تذكر فيه^(٢) ، وروى أبو عبد الرحمن السلمي أن علياً كرم الله وجهه مر بقاص يقص فقال : أتعرف الناس من المنسوخ ؟ فقال : لا فقال : هلكت وأهلك .^(٣) وقال الزهري : من لم يعرف الناس من المنسوخ خلط في الدين . أو كما قال ونحن الآن نشرع - ببركة الله وعونه - في مبسوط الآي من فرش السور ، ونذكر ما اختلف فيه المفسرون ، والفقهاء بإيجاز عبارة وإيضاح إشارة ، ونضرب عن تكرير النظائر في كل سورة ، ونكتفي بتقرير الأصول عن إعادة الفروع ونسأل الله أن يعصمنا من الزلل ، ويوفقنا لصالح العمل إنه لطيف خبير سميع بصير

(١) هو سعيد بن فيروز بن أبي عمران الطائي ، مولاهم ، الكوفي توفي سنة ١٨٣ .

التقريب ص : (٢٤٠)

(٢) أخرجه النحاس في الناسخ والمنسوخ : (١/٤١٠) ، وابن الجوزي في النواسخ

ص : (١٠٦)

(٣) أخرجه النحاس في ناسخه : (١/٤١٠) وابن الجوزي في النواسخ ص : (١٠٥)

سورة البقرة

الآية الأولى : ﴿ ومما نرقتاهم ينفقون - ٣ ﴾ ذهب قوم منهم الضحاك^(١) إلى أنّ هذه نفقة كانت في أول الإسلام ، قبل نزول الزكاة قالوا : وكان يجب على الرجل في أول الإسلام أن ينفق مما يفضل عن حاجة يومه وليلته ، ثم نسخت بعده بآية الزكاة^(٢) ، وجمهور المفسرين على إحكامها ، وهي عندهم إما يراد بها نفقة الزكاة ، أو نفقة الفضل أو نفقتهما جميعاً ، فلانسخ ، وكذلك القول في أشباهها من آي النفقات في جميع القرآن .

الآية الثانية : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا - ٦٢ ﴾ إلى آخرها نظيرتها في المائة .^(٣) ذهب قوم منهم قتادة إلى أنّ الآيتين منسوختان بقوله : ﴿ ومن

(١) أخرجه ابن جرير في التفسير : (٢٤٣/١) ، وفيه جويسر لا يحتاج به ، والضحاك

هو ابن مزاحم الهلالي ، أبو القاسم ، أو أبو محمد ، الخراساني ، صدوق كثير الإرسال ، مات بعد المائة . التقريب : ص : (٢٨٠)

(٢) قال المحافظ ابن الجوزي في النواسخ ص : (١٢٨) : وهذا قول ليس بصحيح

لأن لفظ الآية لا يتضمن ماذكروا ، وإنما يتضمن مدح المنفق . اهـ

(٣) وهي قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم

الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ المائة آية ٦٩

يبتغ غير الإسلام [٣ / ب] ديناً فلن يقبل منه ﴿^(١)﴾ والجمهور على إحكامها وهو الظاهر ، لأنه لوقال : إن الذين هادوا والنصارى والصابئين يقبل أديانهم ، ثم قال بعد ذلك : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ لكان من باب النسخ ، لكن لما قيد القبول بالإيمان والعمل الصالح سهل الجمع بين الآيتين ، فإنه لما عدَّ هؤلاء قال : ﴿ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً ﴾ شرط الإيمان بالله وباليوم الآخر والعمل الصالح بعد الإيمان ولا يصح ذلك إلا لمن آمن بمحمد وسائر الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ولم يفرق بين أحد منهم ، ومن كان على هذه الصفة فهو مسلم حقاً وخرج عن أن يكون يهودياً أو نصرانياً ، ومن لم يكن على هذه الصفة لم يدخل تحت الآية ، وكان داخلاً فيمن عناه الله تعالى بقوله : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ فلا تضاد بين الآيتين .^(٢)

(١) آل عمران آية : (٨٥)

(٢) وما ذكره المصنف - رحمه الله تعالى - كلام متين ، يدل على قوة فهمه ، وعمق إدراكه ، وقد ذكر ابن الجوزي على معناها ثلاثة أقوال ، ثم قال : لا وجه لادعاء نسخ هذه الآية ، وقد قيل : إنها منسوخة بقوله : (ومن يبتغي غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه) ، وهذا القول لا يصح . اهـ نواسخ القرآن ص : (١٣٠) .

الآية الثالثة : ﴿ من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته. ٨١ ﴾ الآية

قال معظم المفسرين : أراد بالسيئة هنا : الشرك ، وبالخطيئة : أعمال المشركين ، وقيل : بالعكس ، وقيل : هذا الوعيد لاحق لمن أتى السيئة مستحلاً ، مخلد في النار بجمده حكماً من أحكام الشرع ، وقيل : نزلت الآية في اليهود من هذه الأمة ، فالوعيد لاحق لهم ، يدل عليه ما قبلها وما بعدها ، والآية - على هذه الأقول - محكمة ، وقال قوم : عنى بالسيئة : الكبائر ، وبالخطيئة : الصغائر ، واقتضت هذه الآية أن الفاسق مخلد في النار لفسقه ، ثم نسخ هذا الوعيد بآية النساء .^(١)

الآية الرابعة : ﴿ وقولوا للناس حسناً. ٨٣ ﴾ قال جماعة منهم قتادة^(٢) : هذه الآية اقتضت الأمر بمساهلة المشركين ، وإلانة القول لهم ثم نسخ

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ النساء آية (٤٨) والأظهر أنه عام في كل السيئات ، لأن السيئة في الآية نكرة في سياق الشرط ، فتفيد العموم ، وقوله : أحاطت به خطيئته يعني السيئة نفسها ، سماها خطيئة من باب التنويع في العبارة ، والمعنى ما لم يتب منها ، فله الوعيد المذكور بعد ، وهذه الآية كغيرها من الآيات الدالة على خلود مرتكبي الكبائر خلوداً غير مقيد بالتأبيد ومعناه : - في لغة العرب - المكث الطويل ، على قدر خطيئتهم ما لم يشفع لهم بعدم دخول النار .

(٢) ذكره النحاس في ناسخه : (٥٠٩/١) ، وابن الجوزي في نواسخ القرآن ص : (١٣٣) وعقب عليه بقوله : وهذا قول بعيد ، لأن لفظ الناس عام ، فتخصيصه بالكفار يفتقر إلى دليل ، ولا دليل ههنا ، ثم إن إنذار الكفار من الحسنى . اهـ

ذلك بآية السيف .^(١)

وقال آخرون : هي محكمة^(٢)، ثم اختلفوا في وجه إحكامها ، فقال بعضهم : هذا من جملة ما حكى الله عز وجل عن بني إسرائيل أنه أخذهم عليهم ، وأمرهم بإلانة القول للمؤمن والكافر ، وذلك غير لازم لنا وقال قوم : هذا خطاب لليهود ، أمرهم أن يقولوا للناس ما يجيدون في كتابهم من نعت محمد - صلى الله عليه وسلم - ونبوته [٤ / أ] أن لا يكتموه^(٣) وقال الحسن والثوري^(٤) : هذا خطاب لأمة محمد - صلى الله عليه وسلم - أمرهم أن يأمرؤا الناس بما أمرهم الله به ، وأن ينهؤهم عما نهؤا عنه فذلك الحسن .^(٥)

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نَسَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاتْلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ الآية : ه من سورة التوبة .

(٢) وهذا هو الصواب الذي لاشك فيه .

(٣) ذكره ابن الجوزي في نواسخ القرآن ص : (١٣٢) ونسبه إلى ابن عباس وسعيد بن جبير وابن جريج ، ومقاتل .

(٤) الحسن هو البصري ، وسفيان هو الثوري .

(٥) قول الحسن أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره : (١٦١/١-١٦٢) ، وذكره ابن

الجوزي في الناسخ والمنسوخ ص : (١٣٣) ، وأما أثر سفيان فقد أخرجه ابن

جرير في تفسيره : (٢٩٦/٢) ، وذكره النحاس في الناسخ والمنسوخ :

(٥٠٩/١) وما ذكره الحسن وسفيان هو المعنى السليم اللائق بسياق الآية .

وقال آخرون معنى قوله : ﴿وقولوا للناس حسنا﴾ أدعوهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وقيل : أمرهم بالمداراة^(١) للمؤمن والفاجر ، وذلك حُسن ما لم يضر بالدين .^(٢)

الآية الخامسة ﴿فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره-١٠٩﴾ قال قتادة والسدي^(٣) : أمره بالعفو والصفح عن المشركين ، وترك مؤاخذتهم قبل الأمر بالقتال ، ثم نسخت بعد آية السيف .^(٤) وجمهور المفسرين على إحكامها ، لأنها لم تأمر بالعفو مطلقا ، بل مقيدا إلى غاية ومثل هذا لا يقال له منسوخ ، إنما هو انتهاء غاية ، وكان المؤمنون بمكة يُؤذون ويُضربون وينالهم أذىً كثيراً من المشركين ولم تكن قويت شوكة الإسلام بعد فأمر بالعفو والصفح حتى يأتي الله بأمره ، قيل : فتح مكة فأتى الله بأمره ، وفتح مكة وقوي الإسلام فأمروا بالقتال ، لانتهاء الغاية ومجيء

(١) في الأصل : المداراة .

(٢) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (١٣٢ — ١٣٣)

(٣) قتادة هو ابن دعامة السدوسي ، والسدي هو : إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي

كريمة السدي - بضم المهملة وتشديد الدال - أبو محمد الكوفي ، صدوق يهـم

توفي سنة سبع وعشرين ومائة . التقريب ص : (١٠٨)

(٤) أخرجه ابن جرير في التفسير : (٥٠٣/٢ — ٥٠٤) ، وابن الجوزي في نواسخ

القرآن ص : (١٣٦ — ١٣٧)

أمر الله المذكور في الآية (١).

الآية السادسة: ﴿ ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله - ١١٥ ﴾ قال قتادة وابن زيد^(٢): هذه الآية اقتضت التوجه إلى جميع الجهات في الصلوات فحيث استقبلتم فثم قبلت الله فولوا وجوهكم أين شئتم ثم نسخ ذلك بعدما توجه النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى بيت المقدس بقوله: ﴿ فول وجهك شطر المسجد الحرام ﴾^(٣) وقال جمهور المفسرين هي محكمة ، ثم اختلفوا في إحكامها ، فقال مجاهد والضحاك : معنى الآية : أينما كنتم من مشرق و مغرب فثم وجهة الله التي أمر بها وهي استقبال الكعبة^(٤) كما قال تعالى : ﴿ وحيثما كنتم فولوا

(١) انظر زاد المسير : (١ / ١٣٢) ، والناسخ والمنسوخ ص : (١٣٧ — ١٣٨) كلاهما لابن الجوزي .

(٢) هو جابر بن زيد . وهذا القول نسبه إليه النحاس في ناسخه : (١ / ٤٦٥)

(٣) سورة البقرة آية : (١٤٤) ، والأثر أخرجه الترمذي ، عن قتادة في سننه كتاب

التفسير باب ومن سورة البقرة : (٥ / ٢٠٦) ، وابن جرير في تفسيره : (٢ / ٥٢٩)

والنحاس في ناسخه : (١ / ٤٦٣) ، وابن الجوزي في نواسخه : (١٤٥ - ١٤٦) ،

وعبد بن حميد . ذكره السيوطي في الدر : (١ / ٢٦٧)

(٤) أخرجه الترمذي في سننه ، كتاب التفسير ، سورة البقرة : (٥ / ٢٠٦) حديث

رقم : (٢٩٥٨) عن مجاهد ، وأخرجه عنه وعن الضحاك ابن أبي شيبة في

المصنف ، كتاب الصلوات ، باب الرجل يصلي بعض صلواته لغير القبلة هل يعتد

بها : (١ / ٣٣٥) ، وابن جرير في تفسيره : (٢ / ٥٣٤ - ٥٣٦)

وجوهكم شطره ﴿^(١) وقال قوم لما نزل قوله : ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾^(٢) قال الصحابة : يا رسول الله كيف ندعوه ؟ سرّاً أم علانيةً ليلاً أم نهاراً ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوت الداع إذا دعان ﴾^(٣) فقالوا : يا رسول الله [٤ / ب] كيف ندعوه ؟ مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، يقول : أدعوا كيف شئتم ، مستقبلي القبلة وغير مستقبليها ، فأين ما توجهتم في دعائكم استجب لكم .^(٤)

وقال ابن عمر : نزلت في صلاة النفل في السفر على الراحلة ، جائز له أن يصلي إلى القبلة وإلى غيرها ، حيث ما توجهت به الراحلة ، كذلك كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفعل .^(٥)

الآية السابعة ﴿ لنا أعمالنا ولكم أعمالكم - ١٣٩ ﴾ قال الضحاك عن ابن عباس ومجاهد : هذه الآية اقتضت ترك الكفار

(١) سورة البقرة آية : (١٤٤)

(٢) سورة غافر : آية (٦٠)

(٣) سورة البقرة آية : (١٨٦)

(٤) أخرجه ابن جرير عن مجاهد : (٥٣٤ / ٢)

(٥) متفق عليه ، صحيح البخاري ، كتاب الوتر ، باب الوتر على الدابة :

(١٣ / ٢ - ١٤) ، صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها : (٤٨٦ / ١)

ومساهلتهم ثم نسخت بآية السيف. ^(١) وقال آخرون : هي محكمه لأنها أخبرت أن كلا مأخوذ بعمله ، وهذا شيء لا ينسخ ، والإنسان لا يستل عن عمل غيره ، فهم وإن أمروا بقتال المشركين غير مؤاخذين بأعمالهم ، فلاتنافي وهكذا القول في آية الأعلام ^(٢) ، وآية سبأ ﴿ قل لا تسئلون عما أجرنا ولا نسال عما تعملون ﴾ ^(٣)

الآية الثامنة ﴿ كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى - ١٧٨ ﴾ ذهب جماعة من المفسرين والفقهاء إلى نسخ هذه الآية بآية المائدة ، قالوا : لا من دليل ، الظاهر أنه لما قال الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى اقتضى أن لا يقتل العبد بالحر والاحر بالعبد والأنتى بالرجل ، والرجل بالأنتى ، فنسخ ذلك آية المائدة : ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ ^(٤) فصار العبد مقادا بالحر وعكسه والأنتى بالرجل ، وعكسه ، والكافر مقادا بالمسلم ، وعكسه وهذا قول

(١) وقد ردّ ابن الجوزي هذا القول من أربعة أوجه . انظر : نواسخ القرآن له ص :

(١٥٠-١٥١)

(٢) المراد بها سورة الشورى ، والآية فيها رقم : (١٥)

(٣) سورة سبأ آية : (٢٥)

(٤) سورة المائدة آية : (٤٥)

أبي حنيفة ، والنخعي^(١) ، والشعبي^(٢) ، وداود^(٣) في آخرين^(٤) .
وقال آخرون : لا يجوز أن تنسخ هذه الآية آية المائدة ، لأن تلك الآية إنما هي حكاية عما كتبه على من قبلنا ، وذلك غير لازم لنا ، كيف وقد خاطبنا في هذه السورة بغير ذلك الخطاب ، فهذه الآية أولى بالنسخ لتلك من تلك هذه ، فإذا تقرر هذا فنقول : لما قال في هذه الآية : ﴿الحرب بالحر﴾ اقتضى ألا يقتل بالعبد ، لأنه غير مواز له ، ولا يلزم عكسه لأنه قد ثبت بلفظ [٥ / أ] الآية أن الحر يكافيء الحر ، فلأن يكافيء العبد أولى ، ولا يلزم أيضا قوله الأثنى بالأثنى من جهة أن الظاهر أن لا يقاد الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل لأنه إذا ثبت أن الرجل يقتل بالرجل فلأن تقتل به المرأة أولى ، ويقتل الرجل بالمرأة بالسنة ، وأما المسلم فلا يقتل بالكافر ، لشرف الدين ، ولحديث علي في الصحيفة : وأن لا يقتل مؤمن بكافر^(٥) .

(١) هو إبراهيم بن يزيد النخعي .

(٢) هو عامر بن شراحيل - بفتح المعجمة - الشعبي .

(٣) هو داود بن علي بن خلف أبو سليمان البغدادي ، رئيس أهل الظاهر ، توفي سنة

سبعين ومائتين . سير أعلام النبلاء : (١٣ / ٩٧ - ١٠٨)

(٤) انظر هذا القول عن هؤلاء وعن غيرهم في : أحكام القرآن للحصاص :

(١ / ١٣٣) وما بعدها ، وتفسير القرطبي : (٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧)

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم ، باب كتابة العلم : (١ / ٣٦) وفيه :

(مسلم) بدل (مؤمن) .

وهذا الذي ذكرناه مذهب ابن عباس وعطاء^(١)، والحسن^(٢) والأوزاعي^(٣)، والليث^(٤)، ومالك والشافعي، وأحمد في^(٥) آخرين^(٦).

الآية التاسعة: ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين - ١٨٠﴾^(٧) إلى آخرها .

ذهب قوم إلى إحكامها ، ثم اختلفوا في وجه إحكامها ، فقال الضحاك وطاوس^(٨): الوصية واجبة على كل مُحْتَضِرٍ ، لوالديه وأهليه الذين لا يرثون ، حتى قالوا : من مات وله مال ولم يوصي لأقربائه فقد مات عن معصية !! لله عز وجل^(٩). وقال الشعبي والنخعي : الوصية للوالدين

(١) هو عطاء بن أبي رباح المكي .

(٢) هو الحسن البصري .

(٣) هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي .

(٤) الليث هو ابن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث المصري .

(٥) انظر أحكام القرآن للحصاص : (١/٧٩-٨١) ، وابن العربي : (١/٩١-٩٣)

وتفسير ابن كثير : (١/٢١٥-٢١٦)

(٦) والصواب ألأنسخ ، ولاتعارض بين الآيتين ، لأن آية البقرة ليست في القتل وإنما

هي في الاقتال ، كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

(٧) سورة البقرة آية : (١٨٠)

(٨) هو طاوس بن كيسان اليماني .

(٩) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ، كتاب الوصايا ، باب لمن الوصية : (٩/٨١)

وابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب الوصايا ، باب من قال يرد على ذي القرابة :

(١١/٦٦) ، وابن جرير في تفسيره : (٣/٣٨٦)

والأقربين على الندب ، لاعلى الحتم .^(١)
ويروى عن الحسن أنه قال : نسخت الوصية للوالدين ، وثبتت للأقربين
الذين لا يرثون .^(٢)

وذهب الآخرون إلى نسخ جميعها^(٣)، ثم اختلفوا في الناسخ ، فمنهم من
قال : نسخها قوله - عليه السلام - : لاوصية لوارث .^(٤) وقد تُكلم في هذا
الحديث ، ومنهم من قال : نسختها آية الموارث^(٥)، وهذا قول الفقهاء

(١) أخرجه عنهما عبد الرزاق في مصنفه ، كتاب الوصايا ، باب في وجوب الوصية :
(٥٧/٣) وابن جرير في تفسيره : (٣٩٢/٣) عن النخعي فقط وذكره عنهما
النحاس في ناسخه : (٤٨٣/١) ، ومكي في ناسخه : ص (١٢١) وابن الجوزي
في نواسخه : ص (١٥٨)

(٢) تفسير ابن جرير : (٣٨٨/٣-٣٩٠) ، وما ذهب إليه الحسن - رحمه الله - هو
الصواب فهو من التخصيص للنسخ .

(٣) أخرجه ابن جرير عن ابن عباس : (٣٩١/٣) ، وابن أبي حاتم : (٢٩٩/١)
وقال : وروي عن ابن عمر وأبي موسى الأشعري وسعيد بن المسيب والحسن
ومجاهد وعطاء وسعيد بن جبير ومحمد بن سيرين وزيد بن أسلم والربيع بن أنس
وقتادة والسدي ومقاتل بن حيان وإبراهيم النخعي والضحاك والزهري ، وكلهم
يقولون إنه نسخ بآية الميراث .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الوصايا ، باب ما جاء في الوصية للوارث :
(٢٩٠/٤) ، والنسائي في سننه ، كتاب الوصايا : (٢٤٧/٦) ، والترمذي في
جامعه ، كتاب الوصايا : (٤١١/٤) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الوصايا :
(٦٠٥/٢)

(٥) وهي قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ... ﴾ النساء آية : ١١-١٢

وجمهور المفسرين .^(١)

الآية العاشرة : ﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من

قبلكم - ١٨٣ ﴾

ذهب جماعة من المفسرين منهم أبو العالية^(٢)، وعطاء^(٣)، والسدي^(٤) إلى نسخ هذه الآية ، وقالوا : الإشارة بالكاف إلى صفة الصوم ، وذلك أن الله سبحانه كتب على من قبلنا أنهم إذا نام أحدهم بعد المغرب لم يجز له الأكل ولا الشرب ولا الجماع إذا انتبه ، سواء كان قد أفطر قبل النوم أو لم يفطر ، وكان الحكم كذلك في أول الإسلام ، ثم نسخ ذلك بسبب عمر وجماعة من الصحابة^(٥) - رضي الله عنهم - بقوله : ﴿ أحل لكم ليلة

(١) وقد تقدم ذكرهم آنفاً في حاشية ص : (٥٠) فيما ذكره ابن أبي حاتم في تفسيره .

(٢) هو رفيع - بالتصغير - ابن مهران الرياحي ، بكسر الراء والتحتانية .

(٣) هو ابن أبي رباح .

(٤) هو السدي الكبير ، إسماعيل بن عبد الرحمن .

(٥) قصة عمر أخرجها ابن جرير في تفسيره : (٤٩٦/٣ - ٤٩٨) من طرق بعض أسانيدنا جيدة وأخرجها ابن أبي حاتم - أيضاً - : (٣١٦/١) ، والقصة كما في رواية ابن أبي حاتم عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه أنه قال : كان الناس إذا صام الرجل فنام حرم عليه الطعام والشراب ، حتى يفطر من الغد فرجع عمر بن الخطاب من عند النبي - صلى الله عليه وسلم - ذات ليلة وقد سَمَرَ عنده

الصيام الرفث إلى نسائكم ﴿^(١) الآية ، وقال آخرون : هي محكمة .^(٢) ثم اختلفوا في الإشارة بالكاف من قوله : كما كتب ، فقال مجاهد [٥ / ب] وقتادة : هي إشارة إلى عدد الصوم ، وذلك أن الله تعالى كتب على من قبلنا صيام شهر رمضان ، فقال لنا في هذه الآية : صوموا شهر رمضان كما أمرت من قبلكم بصيامه .^(٣) قال مجاهد : كتب الله صوم شهر رمضان على كل أمة فغيروه وأبدلوه .^(٤)

→

فوجد امرأته قد نامت فأيقظها وأرادها فقالت : إني نمت ، فقال : ما نمت ، ثم وقع عليها ، وصنع كعب بن مالك مثل ذلك ، فقدا عمر بن الخطاب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فأخبره فأنزل الله : ﴿ علم الله أنكم كنتم تحتون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم ﴾ ... إلخ . وفي إسناد هذه الرواية ابن لهيعة .

(١) سورة البقرة آية : (١٨٧) ، وهذا القول أخرجه ابن جرير في تفسيره :

(٢/٣١١٤) عن السدي مطولاً ، وذكره النحاس في ناسخه : (١/٤٩٠) عنه

وعن أبي العالية .

(٢) وهذا هو الصواب ، والأصوب أن الكاف للتعليل ، وليست للتشبيه ، فبه يزول

الإشال ويتضح المقال .

(٣) أخرجه عبد بن حميد بنحوه عن قتادة . ذكره السيوطي في الدر المنثور :

(١/٤٢٩)

(٤) أخرجه ابن جرير : (٣/٤١٢) لكن الذي فيه : على أهل الكتاب ، وليس فيه

ذكر التبديل والتغيير .

وقال الآخرون : الإشارة إلى نفس الصوم ، والمعنى : كتب عليكم أن تصوموا كما كتب على الذين من قبلكم أن يصوموا ، وليس في هذا إشارة إلى الصفة ، ولا إلى العدد .

الآية الحادية عشرة : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين - ١٨٤ ﴾

إلى آخرها

اختلفوا في نسخها وإحكامها ، وأجمعوا أن فيها مضمرا ، ثم اختلفوا فيه فمن قال بنسخها ابن عباس وعطاء وغيرهما من جماهير المفسرين^(١) قالوا : لما نزل فرض الصيام شق على المسلمين ، لأنهم لم يكونوا معتادين به فنزت هذه الآية ، فأباحت لهم الصوم والفطر مع الإطعام فكان من شاء صام ، ومن شاء أفطر وأطعم عن كل يوم مسكينا ، ومن صام كان أفضل ، ثم نسخ ذلك بقوله : ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾^(٢) فالمضمر على هذا القول مجازه : وعلى الذين يطيقون الصيام ولا يصوموا فدية .

(١) أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عباس : (٧٣٨/٢) ، وابن جرير في التفسير : (٤٢٢/٣) ، وابن أبي حاتم في تفسيره : (٣٠٧/١) ، وابن الجوزي في نواسخه : ص(١٧٢) ، غير أنّ ابن عباس في هذا القول استثنى الشيخ الهرم والمرأة الحامل والمرضع .

(٢) سورة البقرة آية : (١٨٥) ، والأثر أخرجه ابن جرير : (٤٢٢/٣) عن ابن عباس ، وابن الجوزي في نواسخ القرآن ص : (١٧٢)

وزهب آخرون منهم السدي^(١) إلى إحكامها ، ثم اختلفوا في المضمّر فقال بعضهم : تقديره : وعلى الذين كانوا يطبقونه ، يريد الذين عجزوا عن الصيام ، إما لكبر أو غيره ، فأضمّر كان كما أضمّرت في قولهم : إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، وقيل المعنى : وعلى الذين يطبقونه على جهّد أي مشقة شديدة ، يدل عليه قراءة من قرأ : يُطَوَّقُونَهُ^(٢) أي يتكلفونه عن مشقة^(٣) ، وقيل أراد وعلى الذين لا يطبقونه^(٤) فأضمّر لا كما أضمّرت في قوله تعالى : ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَوٰٓءٌ ﴾^(٥) ومثله قول الشاعر :

أوصيك أن يحمّدك الأقاربُ ويرجعَ المسكينُ وهو خائبٌ^(٦)
أراد : وأن لا يرجع المسكين .

(١) أخرجه ابن جرير : (٤٢٧/٣) ، وهو مروى عن ابن عباس . انظر : نواسخ

القرآن ص : (١٧٥-١٧٦)

(٢) هي قراءة شاذة ، منسوبة إلى ابن عباس وعائشة وسعيد بن المسيب وطاووس

وسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وأيوب السخيتاني وعطاء . انظر : المحتسب

لابن جني : (١١٨/١)

(٣) وهذا القول أحسن الأقوال ، فهي غير منسوخة ، بل محكمة في الشيخ الكبير إذا

عجز عن الصيام أظطر وأطعم عن كل يوم مسكينا ، كما قاله ابن عباس - رضي

الله عنهما - ويكون المضمّر فيها تقديره : وعلى الذين يطبقونه بمشقة .

(٤) وهذا لا يصح ، لأنه نقل للخبر من الإثبات إلى النفي .

(٥) سورة يوسف آية : (٨٥)

(٦) لم أستطع العثور عليه .

الآية الثانية عشرة : ﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا - ١٩٠ ﴾ وقال ابن زيد^(١) : هذه الآية اقتضت الأمر بترك قتال من لم يبدأ بالقتال من المشركين ، وأن من قاتل من لم يقاتل من الكفار [٦/أ] فقد اعتدى ، ثم نسخ ذلك بآية السيف .^(٢) وقال ابن عباس وجلة المفسرين : الآية محكمة . ومعنى الآية : وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ، ولا تعتدوا بقتل النساء والصبيان والشيخ الكبير ، ولا من ألقى إليكم السلام ، وكف يده ، فمن فعل ذلك فهو معتد .^(٣)

وهذا قول حسن ، ظاهر الوجه ، من منقول السنة واللغة ، أما السنة فقد نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن قتل النساء والولدان .^(٤) وأما في اللغة فإنَّ فاعلَ يكون في أكثر الكلام من اثنين ، وقوله تعالى : ﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ﴾ يريد به من تقاتله ويقاتلك وتثبت له ويثبت لك وهذا معدوم في النساء والصبيان والشيخ الفاني فمن

(١) هو جابر بن زيد . وانظر قوله هذا في تفسير ابن جرير : (١٨٩/٢) ، وتفسير

ابن كثير : (٢١٥/١)

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره : (٥٦٢/٣)

(٣) أخرجه ابن جرير : (٥٦٣/٣) عن ابن عباس .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير ، باب قتل الصبيان في

الحرب : (٧٤/٤) ومسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير : (١٤٤/٥)

وُجِدَ مِنْهُمْ مَقَاتِلًا خَرَجَ عَنْ هَذَا الْحَدِّ وَأُيِّحَ قِتَالُهُ .

الآية الثالثة عشرة : ﴿ وَلَا تَقَاتِلْهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاتْلُوهُمْ - ١٩١ ﴾ ذهب قتادة والضحاك وآخرون إلى أن هذه الآية منسوخة بآية القتال^(١) ومنهم من قال بالآية التي بعدها ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ قال هؤلاء : فيقاتل المشركون في الحرم وغيره ، سواء بدأوا المسلمون بالقتال أو لم يبدأوا بدلالة قتال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم الفتح لمن جاء إلى الحرم ، منهم ابن خطل أمر بقتله وهو متعلق بأستار الكعبة^(٢) . فدل على نسخ الحكم بآية السيف وقال ابن عباس ومجاهد وطاووس في آخرين : الآية محكمة^(٣) . لا يجوز قتال المشركين في الحرم إلا إن قاتلوا ، فأما النبي - صلى الله عليه وسلم - فإنما أُيِّحَ لَهُ الْقِتَالُ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ تَخْصِيصًا لَهُ ، لَا عَلَى وَجْهِ النِّسْخِ كَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ الآية ٢٩ من

سورة التوبة ، وانظر تفسير ابن جرير : (٣ / ٥٦٧)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، باب أين ركز النبي - صلى الله عليه وسلم - الراية

يوم الفتح : (٥ / ١٨٨)

(٣) أخرجه ابن جرير : (٣ / ٥٦٧) عن مجاهد ، وانظر : الناسخ والمنسوخ للنحاس :

(١ / ٥١٩) ، وذكره مكِّي في ناسخه ص : (١٣٢) عن طاوس .

عليه وسلم - يوم فتح مكة : إن هذا البلد حرام حرمه الله عزوجل لم يجلب القتال فيه لأحد قبلي ، وأحل لي ساعة ، فهو حرام بجرمة الله عزوجل ^(١)

الآية الرابعة عشرة : ﴿ كتب عليكم القتال وهو [٦ / ب] كره لكم - ٢١٦ ﴾

ذهب بعضهم إلى أن هذه اقتضت فرض الجهاد على الأعيان ، ثم نسخت بقوله تعالى : ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ﴾ ^(٢) الآية ^(٣) وأجراها سعيد ابن المسيب على ظاهرها ، وأوجب الجهاد على الأعيان ^(٤) وقال عطاء : هي خطاب لغيرنا . يعني الصحابة ، وأسقط فرض الجهاد اليوم ^(٥) ، وقال

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الحج ، باب لا يجلب القتال بمكة : (١٨/٣) ، ومسلم ، كتاب الحج : (٩٨٦/٢) ، وهذا هو الصواب في أن الآية محكمة ، ويحرم ابتداء القتال بمكة .

(٢) سورة التوبة آية : (١٢٢)

(٣) أخرجه ابن جرير : (٢٩٦/٤) عن ابن عباس ، وفيه أن الناسخ قوله تعالى : ﴿ قالوا سمعنا وأطعنا ﴾ ، ثم قال ابن جرير معقباً : وهذا قول لا معنى له لأن نسخ الأحكام من قبل الله جل وعز لا من قبل العباد ، وقوله : ﴿ قالوا سمعنا وأطعنا ﴾ خير من الله عن عباده المؤمنين أنهم قالوه لا نسخ فيه . اهـ

(٤) أخرجه ابن جرير : (٢٩٧/٤)

(٥) أخرجه ابن جرير : (٢٩٥/٤) ، وابن أبي حاتم : (٣٨٢/٢)

بعضهم : الجهاد سنة ، وليس بواجب ، وهذا الأمر وأشباهه عنده أمر نذب واستحباب ، والجمهور من العلماء المفسرين والفقهاء على أن الجهاد فرض على الكفاية ، قالوا : وهذا الخطاب في الأمر بالجهاد لما احتمل شيئين رجعنا إلى آية براءة فحملنا هذه على مقتضى تلك ، فتلك مخصصة لعموم هذه ، لاناسخة .^(١)

الآية الخامسة عشرة : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كير - ٢١٧ ﴾ الآية

تضمنت تحريم القتال في الأشهر الحرم ، وهي أربعة : ثلاثة سرد ذوالقعدة وذو الحجة والمحرم ، وواحد فرد ، وهو رجب ، وكان هذا ذاب أهل الجاهلية قبل مجيء الإسلام ، فلما جاء الإسلام أقرهم الله تعالى على ذلك بهذه الآية ، ثم نسخ بعد بآية السيف ، فيجوز القتال في الأشهر الحرم وغيرها ، هذا قول جمهور المسلمين ، ولأعلم في نسخ هذه الآية خلافا إلا ما يحكى عن عطاء^(٢) ، أنه قال بإحكام الآية ، وأنه لا يجوز القتال في الأشهر الحرم^(٣) ، وفيه بعد .

(١) وما اختاره المصنف هو الأجود ، وانظر : نواسخ القرآن لابن الجوزي ص :

(١٩٤) والناسخ والمنسوخ للنحاس : (١ / ٥٣٠)

(٢) هو ابن أبي رباح .

(٣) انظر تفسير ابن جرير : (٤ / ٣١٤) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس : (١ / ٥٣٨)

- (٥٣٩) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (١٩٥)

الآية السادسة عشرة : ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم

كبير - ٢١٩ ﴾

جمهور المفسرين على أن هذه الآية اقتضت ذم الخمر لالتحريمها ، بدليل قوله : ﴿ ومنافع للناس ﴾ والحرام لا منفعة فيه^(١) ، فترك جماعة من المسلمين شرب الخمر عند نزول هذه الآية ، وقالوا : لاحاجة لنا فيما إثمه أكبر من نفعه ، وشربها آخرون ، حتى حضرت يوماً صلاة المغرب فقدموا ثملاً منهم يصلي بهم ، فقرأ سورة الكافرين على غير ما أنزلت فأنزل الله آية النساء ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾^(٢) وكان الأمر على ذلك حتى حرم الله [٧ / أ] شربها قليلاً وكثيرها في كل وقت ، وأنزل الله آية المائدة^(٣) .

(١) نسبه ابن الجوزي في نواسخه ص : (١٩٨) إلى ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد وقتادة .

(٢) الآية : ٤٣ من سورة النساء ، ويذكر : أنّ المقدّم هو علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - انظر سنن أبي داود ، كتاب الأشربة ، باب في تحريم الخمر : (٨٠ / ٤) ، وجامع الترمذي : (٢٣٨ / ٥) ، وقيل : هو عبد الرحمن بن عوف . انظر : تفسير ابن جرير : (٨٠ / ٥) ، والعجاب للحافظ ابن حجر : (٨٧٢ / ٢)

(٣) هي قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأخزلام رجس من عمل

الشیطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾ المائدة آية : ٩٠ .

وقال قوم : هذه اقتضت تحريم الخمر ، وهي أول آية نزلت في التحريم^(١) ، واحتجوا بقوله : ﴿ قل فيهما إثم كبير ﴾ والحلال لإثم فيه وبقوله : ﴿ إثمها أكبر من نفعها ﴾ أي العقاب الحاصل بسببها في الآخرة أعظم من منفعة ثمنها في الدنيا ، يقولون لم تكن الخمر حلالا قط وأنها محرمة على كل نبي من لدن آدم - عليه السلام - إلى شريعة محمد - صلى الله عليه وسلم - وهذه مكابرة للمنقول ، وخروج عن الإجماع .^(٢)

الآية السابعة عشرة : ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل العفو - ٢١٩ ﴾ أصل العفو في المال : الفاضل ، ثم اختلفوا في المراد به ، فقال الضحاك : أراد به نفقة غير الزكاة ، كان قد فرض عليهم أن ينفقوا الفاضل عن حاجتهم على الفقراء ، ثم نسخ .^(٣)

(١) ذكره ابن الجوزي في نواسخه ص : (١٩٨) عن الحسن وعطاء .

(٢) مراده بالإجماع على أنها كانت في أول الإسلام حلالا ثم حرمت بالتدريج ومما يدل على ماذهب إليه المصنف قوله تعالى : ﴿ ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرًا ومرزقا حسنا ﴾ النحل آية : ٦٧ فقد امتن الله جل وعلا على عباده باتخاذ السكر من ثمرات النخيل ، ولو كان محرما لم يصح الامتنان بالمحرم . وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (١ / ٥٧٥) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (١٩٨)

(٣) أخرجه ابن جرير : (٤ / ٣٤٥) عن السدي بنحوه ، وذكره النحاس :

(١ / ٦٣١) عن الضحاك .

معنى قوله : قل العفو : لأتذهب مالك حتى ينفد . ثم تسأل الناس ولكن أنفق من الفاضل بعد حاجتك ، فخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى والآية على هذا محكمة .^(١)

الآية الثامنة عشرة : ﴿ ولا تكحوا المشركات

حتى يؤمن - ٢٢١ ﴾

هذا اللفظ عام ، خص منه أهل الكتاب بآية المائدة^(٢) ، فتحمل هذه الآية على المشركين غير الكتائبين ، جمعا بين الآيتين ، ولانسوخ في إحداهما وبعض الناس يقول : آية المائدة ناسخة لعموم هذه ، وليس بجيد ، لأن هذا تخصيص ، والتخصيص غير النسخ كما تقدم القول من أول الكتاب وهو لم يقل في آية المائدة : إنكحوا المشركات وإن لم [يؤمن] ^(٣) حتى

(١) معنى الآية : يسألونك ماذا ينفقون ؟ قل أنفقوا العفو ، أي ما تيسر من غير تحديد ، وكانت الصدقة والزكاة في العهد المكّي وأول المدني واجبة من غير تحديد ، فكلُّ يتصدق بما تجود به نفسه ثم نزلت فريضة أنصاء الزكاة ، فألزم الله المسلمين بها ، وهذا من التدرج في إيجابها كما لا يخفى . وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (١ / ٦٣٣) ، ونواسخ ابن الجوزي ص : (٢٠٠)

(٢) وهي قوله تعالى : ﴿ اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من

قبلكم ﴾ المائدة آية : هـ

(٣) في الأصل : وإن لم يؤمنوا .

يقال : هو نسخ لهذه الآية ، لأن النسخ : رفع الحكم بالكلية والتخصيص بيان ، فالحاصل أن الجمهور على أن آية المائدة حاکمة على هذه ، وأن نكاح حرائر أهل الكتاب جائز .

وذهب ابن عمر - رضي الله عنهما - إلى نسخ آية المائدة بهذه ، وقال : لا يجوز نكاح مشرکة بحال.^(١) وحكي هذا القول عن أبيه أيضا ، وكان ينكر على من يتزوج من أهل الكتاب ، ويأمره بالطلاق^(٢) والعامة على

(١) هذا القول مشهور عن ابن عمر ، وقد أخرج البخاري في صحيحه ، كتاب الطلاق ، باب قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْحُوا الْمُشْرِكَاتِ ... ﴾ : (٦ / ١٧٢) بسنده عنه أنه كان إذا سئل عن نكاح الرجل النصرانية أو اليهودية قال : إن الله حرّم المشركات على المؤمنين ، ولا أعلم من الإشرک شيئا أكبر من أن تقول المرأة : ربها عيسى ، وهو عبد من عباد الله .

(٢) أخرج ابن جرير في تفسيره : (٤ / ٣٦٦ - ٣٦٧) عن شقيق ، قال : تزوج حذيفة يهودية فكتب إليه عمر : خلّ سبيلها ، فكتب إليه أتزعم أنها حرام فأخلى سبيلها !؟ فقال : لا أزعم أنها حرام ، ولكن أخاف أن تعاطوا المومسات منهن . اهـ وهذا كما ترى ليس فيه ما يدل على أنه يرى تحريم نكاحهن ، وقد أخرج عبد الرزاق : (١ / ٨٩) هذا الأثر مختصراً ، عن قتادة ، وفيه : شك في كون المرأة يهودية أو نصرانية . وهناك رواية أخرى أخرجها ابن جرير : (٤ / ٣٦٤ - ٣٦٥) عن ابن عباس ، وفيها : وقد نكح طلحة بن عبيد الله يهودية ، ونكح حذيفة بن اليمان نصرانية فغضب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - غضباً شديداً حتى همّ بأن يسطو عليهما ، فقالا : نحن نطلق يا أمير المؤمنين لا نغضب ! فقال : لمن حلّ طلاقهن لقد حلّ نكاحهن ، ولكن أنتزعهن منكم صغرة قماء . وفي إسناده شهر بن حوشب ، قال ابن كثير - رحمه الله - في تفسيره : (١ / ٢٥٧) : وهذا الأثر غريب عن عمر . اهـ

خلاف هذا المذهب ، لأن سورة البقرة من أول منازل بالمدينة ، والمائدة من آخر منازل من القرآن ، فكيف ينسخ المتقدم المتأخر .

الآية التاسعة عشرة^(١) : ﴿ والمطلقات [٧/ب] يتربصن بأنفسهن

ثلاثة قروء - ٢٢٧ ﴾

قال قتادة : نسخ من هذه الآية عدة الآيسة والصغيرة والحامل بقوله :

﴿ واللاتي يسنن من الحيض من نسائككم إن امرتكم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم

يحيضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾^(٢) ونسخ منها - أيضا - عدة

المطلقات اللاتي لم يدخل بهن بأية الأحزاب وهي : ﴿ إذا نكحتم

المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ﴾^(٣)

والتحقيق عند الجمهور أن هذه الآية ليس بنسخ ، وإنما هو تخصيص للعام

وإخراج لما لم يرد المتكلم دخوله في الجملة^(٤) ، كما قدمنا أول الكتاب.^(٥)

(١) في الأصل : عشر .

(٢) سورة الطلاق آية : (٤)

(٣) سورة الأحزاب آية : (٤٩) ، والأثر أخرجه ابن جرير في تفسيره :

(٤ / ٥٠٠)

(٤) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٢٨)

(٥) وليس بين قول الجمهور وقول قتادة تعارض ، ولا خلاف ، فمراد قتادة بالنسخ

التخصيص كما هو اصطلاح طوائف من المتقدمين ، يسمون التخصيص نسخا

وقد تقدم في اول الكتاب ص : (٣٦)

الآية العشرون : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يَفِيمَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ - ٢٢٩ ﴾ الجمهور على إحكامها^(١)، وأن حكم الخلع الآن باق على عوض ، يأخذه الزوج من المرأة ، وذهب بكر بن عبد الله المزني^(٢) إلى نسخ هذه الآية بآية النساء^(٣) ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ ﴾^(٤) الآية ، وقال : حكم الخلع منسوخ ، فلا يجل للزوج أن يأخذ منها شياء ، والفقهاء على خلاف هذا المذهب ولاتنافي بين الآيتين ، لأن هذه الآية فيما إذا خاف أحد الزوجين من صاحبه النشوز أو سوء عشرة فجائز له حينئذ الخلع ، وآية النساء في [الملاه]^(٥) بلا نشوز فليس للزوج أن يأخذ من مهرها شيئاً كرها .^(٦)

(١) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٠٩ - ٢١٠)

(٢) هو بكر بن عبد الله البصري المدني ، ثقة ثبت جليل ، مات سنة ست ومائة .

التقريب ص : (١٢٧)

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره : (٤ / ٥٨٠) ، وذكره ابن الجوزي في نواسخ

القرآن ص : (٢٠٩) ، وردّه من وجهين .

(٤) النساء آية : (٢١)

(٥) كذا في الأصل ، ولم يتضح لي معناها ، فأثبتها كما هي .

(٦) وهذا كما أشار المصنف إلى أن أحوال الفراق بين الزوجين تنقسم إلى ثلاثة

أقسام : إما أن يكون سبب الفراق من قبل المرأة ، فللزوج طلب الخلع ، وإما أن

يكون من قبل الرجل ، فليس له أخذ العوض ، وإما أن يكون السبب منهما

الآية الحادية والعشرون : ﴿ والذين يتوفون منك ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن متاعاً إلى الحول غير إخراج - ٢٤٠ ﴾ قال المفسرون : كانت المرأة إذا مات زوجها مكثت في بيته حولا ينفق عليها من ماله ، ولا يخرجها في ذلك بالجبار ، لا يجوز للورثة منعها من السكنى والنفقة ، إن أقامت الحول كما كانت في الجاهلية .^(١) ثم نسخ الله ذلك بالآية التي قبلها^(٢) : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾^(٣) وهذه الآية - أعني - الناسخة - متأخرة في النزول ، وإن كانت متقدمة في التلاوة إذ ليس ترتيب التلاوة على ترتيب النزول .

الآية الثانية والعشرون : ﴿ لا إكراه في الدين - ٢٥٦ ﴾ قال زيد بن أسلم^(٤) وجماعة : نزلت قبل آية القتال^(٥) ، ثم أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد ذلك بالقتال فأكره الناس على الدخول في الإسلام ، وقتلهم

→

فيرجع فيه إلى التحكيم ، وهو ما يسمى بطلاق الحكمين وجميع هذه الأقسام ذكرها الله في القرآن .

(١) ذكره ابن الجوزي في نواسخه ص : (٢١٤) ونسبه إلى المفسرين .

(٢) سورة البقرة آية : (٢٤٣)

(٣) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٦١٤)

(٤) هو زيد بن أسلم العدوي ، أبو عبد الله ، أو أبو أسامة المدني ، مولى عمر بن الخطاب ، ثقة عالم ، ضبط ، توفي سنة ست وثلاثين ومائة . التقريب

ص : (٢٢٢)

(٥) وهي قوله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الآية ٢٩ سورة براءة

ولم يرض منهم إلا بالإسلام.^(١) [٨ / أ] قال ابن عباس وعمر وآخرون :
نزلت في أهل الكتاب^(٢) لا يكرهون على الإسلام إذا أرادوا الجزية ، فأما
غيرهم من الكفار فالآية الأخرى وأشباهاها نازلت فيهم .^(٣)

الآية الثالثة والعشرون : ﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه
يحاسبكم به الله - ٢٨٤ ﴾

قال ابن عباس - بخلاف عنه - وابن عمر وابن مسعود وأبو هريرة في
آخرين : لما نزلت هذه الآية شق نزولها على أصحاب رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - وجاؤا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

- (١) أخرجه ابن جرير في تفسيره : (٥ / ٤١٤) ، وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس
(٢ / ٩٩) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٢٠)
- (٢) تفسير ابن جرير : (٥ / ٤١٣ - ٤١٤) عن ابن عباس من طريق العوفي وهو
ضعيف وبنحوه أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره : (٢ / ٤٩٣)
- (٣) الذي ظهر لي من معنى الآية في قوله : لا إكراه : أي لا يقدر أحد على إكراه
الناس على قبول الإيمان ، وجعله في قلوبهم ، وأن هذا شيء لله وحده ، وهذه
الآية مثل قوله تعالى : ﴿ أفأنت تكفر الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾ المعنى : لا تستطيع
ومثل قوله تعالى : ﴿ إنك لا تهدي من أحببت ﴾ المعنى لا تستطيع ذلك ، بل هذا شيء
لله وحده ، ولهذا قال بعدها : ﴿ ولكن الله يهدي من يشاء ﴾ ومما يؤيد ما قلته أن
لا في الآية هي النافية ، وليست الناهية ، فلا يصح أن يكون المعنى لا تتركهوا
أحدا على قبول الإسلام ، والله أعلم بالصواب .

وحبوا على الركب وقالوا : هلكننا يارسول الله إن حوسبنا على ما يعرض في نفوسنا ، وإنا لانستطيع أن ندرأ ذلك^(١) [في ^(٢) الآية وحسن ادعاء نسخها وإن كانت خيرا لأن معنى هذا الخبر الوعيد ، وما كان كذلك جاز وقوع النسخ فيه .

وقال آخرون : هي محكمة^(٣)، ثم اختلفوا في تأويلها ، فقال عكرمة ومقسم^(٤) عن ابن عباس : معناها : وإن تخفوا في أنفسكم من كتمان الشهادة وإقامتها.^(٥) وقالت عائشة - رضي الله عنها - نزلت في الرجل يهيم بالمعصية ثم يصبر على ذلك العزم ، فإنه يؤاخذ بعزمه على المعصية

(١) أخرجه بنحوه مسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان : (١ / ١١٥ ، ١١٦) من حديث أبي هريرة وابن عباس وغيرهما ، ورواية النسخ أخرجه البخاري عن ابن عمر في صحيحه ، كتاب التفسير ، باب قوله تعالى : ﴿ وإن تبدوا... ﴾ الآية : (١٦٥/٥)

(٢) ما بين المعوقين ساقط من الأصل .

(٣) وهو مروى عن ابن عباس - أيضاً - وابن عمر والحسن وأبي سليمان الدمشقي والقاضي أبي يعلى انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٣١)

(٤) هو مقسم - بكسر أوله - ابن بجرة ، ويقال : ابن بجرة ، أبو القاسم ، مولى عبد الله بن الحارث ، ويقال : مولى ابن عباس للزومه له ، صدوق وكان يرسل . توفي سنة إحدى ومائة ، وماله في البخاري سوى حديث واحد . التقريب ص : (٥٤٥)

(٥) أخرجه ابن جرير : (٦ / ١٠٣) عنه من طريقهما ، وابن أبي حاتم : (٢ / ٥٧٢) عنه من طريق مجاهد ، وأخرجه كذلك عن الشعبي .

فأما إن هم ولم يعزم فذلك ما لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، ولا يخلو أحد منه.^(١) وروي عنها أنها قالت : كل محدث نفسه بمعصية فلم يعملها فعقابه ما يصيبه في الدنيا من البلاء والأمراض.^(٢) وقال جماعة : كل محدث نفسه بشيء فإنه محاسب عليه في الآخرة ، فأما المؤمن فيَغْفِر له كرما وفضلا ، وأما الكافر فيؤاخذُه عزة وعدلا ، فذلك قوله : يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ، يعني المؤمنين ، ويعذب من يشاء ، يعني الكافرين .^(٣)

(١) أخرجه ابن جرير : (١١٧ / ٦)

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه ، كتاب التفسير ، باب ومن سورة البقرة :

(٥ / ٢٢١) ، وابن جرير : (١١٧ / ٦) ، وابن أبي حاتم : (٥٧٤ / ٢)

بنحوه

(٣) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٣٢)

سورة آل عمران

الآية الأولى : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ - ٢٠ ﴾ قال قوم : هذه الآية تضمنت الأمر بالاعتصار على الإنذار ، دون معاقبة الكفار ، ثم نسخت بآية القتال .^(١)

وذهب آخرون^(٢) إلى إحكامها ، وقالوا : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا أئذر قومه فأعرضوا عنه شق ذلك عليه مشقة شديدة ، فأئذل الله عز وجل هذه الآية تسلياً له عما كان يجدمن تكذيبهم ، وأخبره بها أنه إنما عليه البلاغ ، فأما الهداية فليست إليه^(٣) ، وكذلك القول في آية المائة : ﴿ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ ﴾^(٤) ، وآية الرعد : ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ [٨/ب] ﴾^(٥) ، وآية النحل : ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾^(٦)

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ الآية ٢٩ من سورة التوبة

(٢) منهم مكى بن أبى طالب في الإيضاح ص : (٢٠١)

(٣) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٣٧)

(٤) المائة آية : (٩٩)

(٥) الرعد آية : (٤٠)

(٦) النحل آية : (٨٢)

الآية الثانية : ﴿إِلَّا أَنْ تَقُوا مِنْهُمْ تَقَاةً-٢٨﴾ ذهب بعضهم^(١) إلى أن هذه الآية نزلت قبل الأمر بالقتال ، وتضمنت جواز موالاة الكفار إتقاء سطوتهم ، وإتقاء ما يوجب القتال ، وكان هذا قبل كثرة المسلمين فلما أعز الله دينه نسخ هذه الآية بآية القتال .^(٢)

وقال آخرون : هي محكمة.^(٣) وهو الصحيح ، لأنها نزلت فيمن أكره على كلمة الكفر ، فجائز له أن ينفي القتل بقولها ظاهرا ، مع إنكار القلب لها باطنا ، كما قال تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(٤)

الآية الثالثة : ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ-١٠٢﴾ قال قتادة^(٥) وجماعة من

(١) ومنهم هبة الله بن سلامة في الناسخ والمنسوخ ص : (٢٦)

(٢) وهي قوله تعالى : ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية ٢٩ من سورة التوبة ، وانظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٣٨) ، وقال النحاس في

الناسخ والمنسوخ : (٢ / ١٢٩) : محال أن يقع في هذا ناسخ ومنسوخ . اهـ

(٣) وهو قول الجمهور ، وبه قال النحاس في الناسخ والمنسوخ : (٢ / ١٢٩) وابن الجوزي في نواسخ القرآن ص : (٢٣٨)

(٤) سورة النحل آية : (١٠٦)

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره : (٧ / ٦٨ - ٦٩) ، ورواه كذلك عن الربيع بن أنس والسدي وابن زيد ، وأخرجه ابن أبي حاتم : (٣ / ٧٢٢) عن سعيد بن جبير ، وحكاه عن زيد بن أسلم وأبي العالية وقاتلة ومقاتل بن حيان والربيع بن أنس والسدي .

المفسرين : نسخت بقوله : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ .^(١)

وقال آخرون منهم ابن عباس ومجاهد وغيرهما : الآية محكمة.^(٢) وهو الأظهر ، لأن معنى النسخ : رفع الحكم بالكلية ، وهو لم يقل لاتتقوا الله بالكلية حق تقاته ، حتى يكون ذلك نسخا ، كيف؟! وكل ما يدخل تحت هذه الآية من جميع الطاعات واجب على المسلمين أن يستعملوه فأما الآية الأخرى^(٣) فلا تنافي هذه الآية ، لأن هذه الآية لم يقل فيها : اتقوا الله فوق طاقتكم واستطاعتكم حتى ينسخها بقوله : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ ولكن لما أجمل القول هنا فسرته هناك ، فبين أن المراد بهذا الأمر : فعل ما يُقدَّر عليه من الطاعات ، دون ما لا يستطاع ، لأن ذلك مما لا يكلف الله نفسا إلا وسعها .^(٤)

(١) سورة التغابن آية : (١٦)

(٢) انظر تفسير ابن جرير : (٦٨ / ٧) عن ابن عباس وطاوس ، وأخرجه ابن أبي

حاتم : (٧٢٢ / ٣) عن ابن عباس ، والنحاس في ناسخه : (١٣٠ / ٢)

(٣) وهي قوله تعالى : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾

(٤) انظر نحو هذا الكلام في نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٤٤)

سورة النساء

الآية الأولى : ﴿ ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف - ٦ ﴾ هذا في حق أوصياء اليتامى [فيما]^(١) أباح الله لهم أن يأخذوا من أموال يتاماهم قدر كفايتهم ، إذا كانوا فقراء لاشيء لهم ، ثم اختلفوا في إحكامها فروى عطاء عن ابن عباس : أنها نسخت بالآية التي بعدها : ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ﴾^(٢) الآية ، وقال : لا يجوز للوصي الأخذ من مال اليتيم بحال^(٣) ، وهو مذهب أبي^(٤) حنيفة - رضي الله عنه - وقال الآخرون : بإحكامها ، ثم لهم فيها مذاهب ، منهم من قال لايجل للوصي أن يأخذ من مال اليتيم إلا فرضاً ، وهو مذهب عمر وعبيدة^(٥)

(١) في الأصل : في أباح الله .

(٢) سورة النساء اية : (١٠)

(٣) أخرجه النحاس في ناسخه : (٢ / ١٤٧) ، وسنده منقطع ، لأنّ عطاء بن أبي

مسلم لم يسمع من ابن عباس ، وانظر نواسخ ابن الجوزي ص : (٢٥٠)

(٤) في الأصل أبو حنيفة .

(٥) هو : عبيدة بن عمرو السلمي - بسكون اللام ويقال بفتحها - المرادي ، أبو

عمرو الكوفي تابعي كبير ، مخضرم ، ثقة فقيه ثبت ، كان شريح إذا أشكل عليه

شيء يسأله ، مات سنة اثنتين وسبعين أو بعدها ، والصحيح أنه مات قبل سنة

سبعين . التقريب ص : (٣٧٩)

وأبي^(١) العالية وابن جبير^(٢) ومجاهد في آخرين^(٣).
وقال الحسن : له أن يأخذ مقدار قوته فقط ، وقال النخعي : يأخذ مايسد
الجوعة ، ويواري العورة ، ولايلبس [٩ / أ] الكتان ولا الحُلل^(٤). وقال
الشافعي ، وأحمد - رضي الله عنهما - : يجوز له الأكل وهل يضمن البدل
إذا أيسر ؟ للشافعي فيه قولان^(٥)، وعن أحمد روايتان^(٦)

(١) في الأصل : أبوالعالية .

(٢) هو سعيد بن جبير .

(٣) منهم عطاء ومكحول ومجاهد والضحاك والسدي وأبو وائل ومقاتل ، وحكى
الطحاوي عن أبي حنيفة مثله ، وروى يعقوب بن حيان عن أحمد مثله . انظر :
تفسير ابن جرير : (٧ / ٥٨٥ - ٥٨٩) ، وتفسير ابن أبي حاتم :
(٣ / ٨٦٩) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٤٨) ، وأحكام القرآن
للحصاص : (٦ / ٦٥)

(٤) أخرجه ابن جرير : (٧ / ٥٨٥ - ٥٨٦) ، وابن أبي حاتم : (٣ / ٧٢٠)

(٥) انظر أحكام القرآن للكيالهراس : (٢ / ١١٧) ، وتفسير ابن كثير :
(١ / ٤٦٤) ، ونصّ على أنّ الصحيح عند أصحاب الشافعي هو عدم ضمان
البدل .

(٦) أظهرهما لايجب عليه القضا ، وانظر الكلام على هذه المسألة في رموز الكنوز في
التفسير للرسعي بتحقيقنا ، عند هذه الآية من سورة النساء .

الآية الثانية : ﴿ وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فامرئ قوه منه - ٨ ﴾

هذه الآية اقتضت الأمر بإعطاء هؤلاء المذكورين إذا حضروا قسمة الموارث ، واختلفوا فيها ، فقال ابن عباس بخلاف عنه^(١) وابن المسيب^(٢) والضحاك وعكرمة : نسختها آية الموارث^(٣) ، وقال الآخرون بإحكامها ثم اختلفوا فيها ، فحمل بعضهم هذا الأمر على الوجوب وهو مروى عن مجاهد^(٤).

وقال الأكثرون منهم : هو أمر استحباب وندب^(٥) ، فإن شاءوا أعطوا وإن

(١) أخرج البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير ، باب ﴿ وإذا حضر القسمة... ﴾ :

(٥ / ١٧٧) عنه أنها محكمة ، غير منسوخة ، ورواية القول بنسخها أخرجها

بن أبي حاتم في تفسيره : (٣ / ٨٧٥)

(٢) أخرجه النحاس في ناسخه : (٢ / ١٥٧) ، ونسبه إلى ابن عباس ، وسعيد بن

المسيب .

(٣) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ١٥٨) وزاد : أبا مالك ، وانظر

أيضاً : نواسخ ابن الجوزي ص : (٢٥٥)

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره : (٨ / ٨) ، والنحاس في ناسخه : (٢ / ١٦٠)

وصحح إسناده ، ورجحه على القول الآخر المروى عنه بالندب .

(٥) وهذا هو الراجح أن الآية محكمة ، وأنها على سبيل الاستحباب ، والذي صرف

الأمر عن الوجوب عدة أمور :

شاؤا لم يعطوا ، روي عن الحسن وعطاء والزهري والشعبي وابن جبير وعروة^(١) في آخرين.^(٢)

الآية الثالثة والرابعة : ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ - ١٥ ﴾ إلى آخرها ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَاذْوَاهُمَا - ١٦ ﴾ إلى آخرها أما الآية الأولى فإنها اقتضت أنّ حد الزانية الثيب والبكر الحبس إلى أن تموت ، والثانية اقتضت أنّ حد الزانين الأذى ، إما [بالضرب بالنعال]^(٣) والكلام الفاحش ، أو نحو ذلك من ضروب الأذى ، فبان من الآيتين أن حد الزانية الأذى والحبس جميعا !!؟ وحد الزاني الأذى فقط

→

- ١- أن الله تعالى علق إعطائهم على حضورهم ، ولو كان واجبا لثبت حقهم فيه حضروا أم لم يحضروا .
 - ٢- أنه لم يذكر مقدار ما يعطون ، ولو كان واجبا لحد كما حدثت الزكاة ، ونحوها من الواجبات .
 - ٣- أن القاسم قد يكون ممن يملك حق إعطائهم ، وقد يكون أجنبيا لا يملك ذلك .
 - ٤- أن المقسوم قد يكون عينا يمكن الإعطاء منها ، وقد يكون خلاف ذلك .
- (١) هو عروة بن الزبير بن العوام .
- (٢) انظر تفسير ابن جرير : (٨ / ٨ - ٩) ، وتفسير ابن أبي حاتم : (٣ / ٨٧٤ - ٨٧٥) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ١٥٨) ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٥٥) ، وهو مروى - أيضاً - عن ابن عباس وعبيدة ومجاهد ويحيى بن يعمر .
- (٢) في الأصل : بضرب النعال .

وكان هذا في أول الإسلام ، ثم نسخ الله ذلك بالحدود ، فنسخ^(١) في البكر بالجلد والنفي ، على خلاف فيه ، فممن قال بنفي النفي أبوحنيفة وحماد بن سلمة^(٢) ومحمد بن الحسن^(٣) وقال بإثباته الأئمة الأربعة^(٤) والثلاثة في آخرين ، [وممن]^(٥) قال بالجلد قبل الرجم علي والحسن وابن راهويه وأحمد بخلاف عنه^(٦) وداود ، وقال بإسقاطه الثلاثة^(٧) ، والثلاثة في آخرين^(٨).

(١) والصواب أن الآية الأولى ليست منسوخة كلها ، فقوله : ﴿ والاتي يأتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ﴾ محكم لم ينسخ ، لأن طلب أربعة شهداء في ثبوت الحد لا بد منه .

(٢) في الناسخ والمنسوخ للنحاس : حماد بن أبي سليمان .

(٣) هو محمد بن الحسن بن فرقد ، أبو عبد الله ، الشيباني ، العلامة ، فقيه العراق وصاحب أبي حنيفة ، أخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه ، وتمم على أبي يوسف أخذ عنه الشافعي وغيره ، مات سنة تسع وثمانين ومائة . سير أعلام النبلاء : (٩ / ١٣٤) ، وانظر أحكام القرآن للحصاص : (٣ / ٢٥٥) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ١٧٥) ، والمغني لابن قدامة : (١٠ / ١٣٣) .

(٤) المراد بهم الخلفاء الأربعة ، فهذا هو مذهبهم .

(٥) في الأصل : ومما .

(٦) انظر : المغني لابن قدامة : (١٠ / ١٢٠ ، ١٢٤ - ١٢٥) .

(٧) مراده بالثلاثة الخلفاء الثلاثة ، أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين .

(٨) وهم الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ومالك والشافعي ، وانظر أحكام القرآن

للحصاص : (٢ / ١٠٦) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ١٧٨)

وتفسير القرطبي : (٥ / ٨٧ - ٨٩) ، وتفسير ابن كثير : (١ / ٤٧٣)

الآية الخامسة : ﴿ فاستمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن من
 فريضة. ٢٤ ﴾ اختلف العلماء في معناها ، فقال الحسن^(١) ومجاهد : نزلت
 في النكاح بعينه ، قالوا وما أحل الله المتعة قط في كتابه.^(٢) وقال
 الآخرون : نزلت في المتعة.^(٣) وهي أن ينكح الرجل المرأة إلى أجل مسمى
 يومٍ أو شهرٍ أو غير ذلك ، فإذا انقضى الأجل لم يجز له وطؤها إلا أن
 يستأنف أجلا آخر ويزيدها [٩ / ب] في الأجرة ، وتزيده في الأجل .
 ثم اختلفوا في حكمها الآن ، فقال قوم : هي جائزة ، وهي الآن محكمة
 وحكي هذا عن ابن عباس وعلي وعمران ابن حصين.^(٤) وروى عن أحمد

(١) هو البصري ، وقوله أخرجه ابن جرير : (٨ / ١٧٥) ، وأبي حاتم :

(٣ / ٩١٩) والنحاس في ناسخه : (٢ / ١٩٠)

(٢) أخرجه ابن جرير : (٨ / ١٧٥ - ١٧٦) ، والنحاس في ناسخه :

(٢ / ١٩٠)

(٣) انظر نواسخ القرآن ص : (٢٦٨) ، والإيضاح لمكي : (٢٢١)

(٤) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ١٩٠) ، والإيضاح لمكي ص : (٢٢٣)

وقول ابن عباس - رضي الله عنهما - مشهور عنه أخرجه البخاري في صحيحه

كتاب النكاح ، باب نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة

آخرا : (٩ / ١٦) ، ولكنه رجح عنه ، كما في جامع الترمذي كتاب النكاح

باب ماجاء في نكاح المتعة : (٣ / ٤٣٠) ، قال الحافظ ابن حجر في تخریج

أحاديث الكشاف ص : (٤١) : رواه الترمذي بسند ضعيف عنه . اهـ ونسب

الحافظ في تلخيص الحبير : (٣ / ١٨١) رجوعه إلى البيهقي وأبي عوانة في

رواية شاذة أنه أجازها ، وقال تجنبها أحب إلي .^(١) والمذهب الذي عول عليه أصحابنا وتواترت به الرواية عنه التحريم.^(٢) وهو قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين^(٣) ، قالوا : كانت المتعة حللا ، ثم نسخت.^(٤) ثم اختلفوا في الناسخ ، فقال جماعة : نسخت المتعة بالقرآن وهو قوله : ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾^(٥) الآيات الثلاث فأخبر أنه إنما يحل وطؤ الزوجات ، والإماء ، لاغير ، ووجد نكاح المتعة لاميراث فيه ولاعدة ، ولاطلاق ، فعلمنا أنه ليس بنكاح زوجية فكان حراما وكانت عائشة - رضي الله عنها - تقول : بيني وبينهم كتاب الله ثم تقرأ هذه

→

مستخرجه . وأما عليّ فلم أجده عنه ، لكن ذكر ابن حزم في المحلى أنه توقف فيها ، ولا أظنّ النقل عنه يصح ، لأنّ حديث النهي عن المتعة من روايته ، كما سيأتي قريباً في التخريج ، ولم أجده عن عمران بن حصين وقد ذكر أبو محمد ابن حزم في المحلى : (١١ / ١٤١) جماعة من الصحابة والتابعين قالوا بجواز المتعة ليس منهم علي ولا عمران بن حصين ، إلا أن يكون عمرو بن حريث ، فتصحف إلى عمران بن حصين فإنه مذكور في المحلى .

(١) انظر المغني : (٧ / ٥٧١)

(٢) قال في الإنصاف : (٨ / ١٦٣) : الصحيح من المذهب أن نكاح المتعة لا يصح وعليه الإمام أحمد - رحمه الله - والأصحاب . اهـ

(٣) انظر المغني : (٧ / ٥٧١)

(٤) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ١٩١)

(٥) سورة المؤمنون الآيات : (٥ - ٧)

الآيات^(١) وتقول : والله مانجد في كتاب [الله]^(٢) إلا الزوجات أو الإماء^(٣) . وقال الأكثرون نسخ بالسنة . روى علي - كرم الله وجهه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن المتعة يوم خيبر أخرجاه في الصحيحين^(٤) ، ومن أفراد مسلم ماروى سيرة بن معبد قال : تمتعنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بمكة من النساء ، ثم قال لنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إن جبريل أتاني فأخبرني أن الله قد حرم متعة النساء ، فمن كان عنده منهن شيء فليفارقه ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً^(٥) . وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول : المتعة سفاح^(٦) . وقال عمر - رضي الله عنه - : لا أوتى برجل تزوج متعة إلا

(١) تعني آيات سورة المؤمنون .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) انظر الإيضاح لمكي ص : (٢٢٢)

(٤) صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

- عن نكاح المتعة آخرأ : (١٢٩ / ٦) ، وصحيح مسلم ، كتاب النكاح : (٢)

(١٠٢٧ /

(٥) صحيح مسلم ، كتاب النكاح : (٢ / ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥) بنحوه

دون ذكر جبريل .

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، وفي الدر المنثور : (٤٨٧ / ٢) أن ابن عمر سئل عن

المتعة فقال : حرام . ونسبه السيوطي إلى ابن أبي شيبة .

غيبته تحت الحجارة^(١) وما حكى عن علي - رضي الله عنه - من تجويز المتعة لا يصح ، لأنه قد روى الحديث في النسخ ، فكيف يخالفه !!؟ وقد كان خفي على جماعة من الصحابة نسخ المتعة ، حتى إن ابن عباس كان يفتي بها مدة ، حتى نهاه علي عن ذلك ، وقال له : إنك رجل تائه ، إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن المتعة يوم خيبر ، فرجع إلى قوله ، فكلما روي عن ابن عباس من تجويز^(٢) المتعة فمحمول على أنه كان قبل علمه بالنسخ^(٣) .

الآية السادسة : ﴿ والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم

نصيبهم - ٣٣ ﴾ قال الحسن وقتادة وكثير من المفسرين : كان الرجل يعاقد الرجل في [١٠ / أ] الجاهلية على أنهما إذا مات أحدهما ورثه

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب النكاح : (١٠٣٢ / ٢) مختصراً

والجصاص في أحكامه : (١٤٧ / ٢)

(٢) في الأصل : تجوز .

(٣) انظر التاسخ والمنسوخ للنحاس : (١٩٦ / ٢) ، وقد أخرج البخاري بسنده

عن أبي حمزة قال : سمعت ابن عباس سئل عن متعة النساء فرخص ، فقال له

مولي له : إنما ذلك في الحال الشديدة ، وفي النساء قلة أو نحوه ، فقال ابن

عباس : نعم . اهـ كتاب النكاح ، باب نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

عن نكاح المتعة آخرأ : (١٢٩ / ٦) ، وقد تقدم بيانه في أول الآية

الآخر ، فلما جاء الإسلام أقرهم على ذلك بهذه الآية ، ثم نسخت بآية المواريث .^(١) وفتادة يقول : نسخها : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى بعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ﴾^(٢) وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - هي محكمة ، وهذا الحكم باق غير منسوخ ، وجمع بين هذه والأخرى بأن جعل أولى الأرحام أولى من أولياء المعاقدة ، فإذا فقد ذوا الأرحام ورث المعاهدون ، وكانوا أحق به من بيت المال .

الآية السابعة والثامنة : ﴿ فأعرض عنهم وعظهم - ٦٣ ﴾
 ﴿ فأعرض عنهم وتوكل على الله - ٨١ ﴾ قالوا اقتضت الآيتان الأمر بالإعراض عن عقوبة المشركين ، والاقتصار على التبليغ ، ثم نسخ ذلك بآية السيف ، ومتى قلنا إن المراد بالإعراض عنهم الغضب عليهم وترك إظهار البشاشة لهم فالآية محكمة ، ويؤيد ذلك قول العرب : فلان يعرض عن فلان ، إذا كان غضبان عليه ، غير راض بفعله .

الآية التاسعة : ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم

(١) أخرجه أبو داود ، بنحوه عن ابن عباس ، كتاب الفرائض ، باب نسخ ميراث العقد بميراث الرحم : (٣ / ٣٣٦) ، وابن أبي حاتم : (٣ / ٩٣٧) ونسب النحاس في ناسخه : (٢ / ٢٠٣) القول بنسخ الآية إلى فتادة والحسن .

(٢) سورة الأحزاب آية : (٦) ، وأثر فتادة أخرجه ابن أبي حاتم : (٣ / ٩٣٨)

ميثاق - ٩٠ ﴿ هذا استثناء من قوله : ﴿ فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ﴾^(١) ﴿ إلا الذين يصلون ﴾ والمراد بهم : الذين يدخلون في عهد قوم بينهم وبين المسلمين ميثاق كخزاعة^(٢) صالحهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أنهم لا يقاتلون ، وأعطاهم الأمان ، ومن وصل إليهم فدخل في الصلح معهم كان حكمه حكمهم ، ثم نسخ ذلك بآية السيف .^(٣)

الآية العاشرة : ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها - ٩٣ ﴾ كثر الاختلاف في هذه الآية ، وتأويلها ، فذهب كثير من العلماء إلى أنها منسوخة ، ثم اختلفوا في الناسخ ، فقال بعضهم : نسختها آية الفرقان : ﴿ إلا من تاب ﴾^(٤) لأنه قال ذلك بعد ذكر الشرك والزنا والقتل وغيره وقال أكثرهم : نسخت بقوله تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما

(١) سورة النساء آية : (٨٩)

(٢) انظر قصة ميثاقهم مع النبي - صلى الله عليه وسلم - في تاريخ الطبري :

(٢ / ١٢٣ ، ١٥٣)

(٣) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٢١٢) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي :

(٢٨٦)

(٤) الفرقان آية : (٧٠)

دون ذلك لمن يشاء ﴿^(١) وقال كثير من العلماء هي محكمة. ^(٢) ثم اختلفوا في وجه إحكامها ، فذهب عكرمة إلى معنى قوله : ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمدا ﴾ مستحلاً لقتله. ^(٣) فحينئذ يستحق التخليد لاستحلاله وإنما خص الآية بذلك لأنها نزلت في رجل قتل مؤمناً وارتد. [١٠ / ب] وقال جماعة من العلماء : ذكر الخلود فقط لا يفيد التأييد ، لأنه قد يأتي بمعنى امتداد الحين كما تقول العرب : لأخلدن فلانا في السجن . يريدون إطالة المدة ، لا التأييد ، لأنهم يعلمون أن سجنهم منقطع ، وأن المسجون يموت ، إلى غير ذلك من الحوادث المانعة للتأييد ، فلما كان التخليد ههنا محتملاً للتأييد ، ومحتملاً لإطالة المدة رجعنا إلى قوله : ﴿ إن الله لا يغير أن يشركه به ويغفر

(١) سورة النساء آية : (٧٠)

(٢) وحكاه ابن أبي حاتم في تفسيره : (٣ / ١٠٣٧) عن أبي هريرة وابن عمر وأبي سلمة وعبيد ابن عمير والحسن والضحاك وقتادة ، وأنهم قالوا : لا توبة له والآية محكمة ، وهذا القول مشهور عن ابن عباس ، وانظر : تفسير ابن كثير : (١ / ٥٤٩) ، وانظر هذه المسألة في الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٢١٧ - ٢٣١) ، والإيضاح لمكي : (٢٣٤ - ٢٤٥) ، والناسخ والمنسوخ لابن العربي : (٢ / ١٨٣ - ١٨٦) ، ونواسخ ابن الجوزي ص :

(٢٩٣ - ٢٩٦)

(٣) أخرجه ابن جرير : (٩ / ٦١)

مادون ذلك لمن يشاء ﴿^(١) فوجدنا الله سبحانه قد وَّكَلَ مغفرة ما دون الكفر إلى المشيئة ، ولم يقطع بخلود الفساق ، بل لم يقطع بعذابهم فعلمنا أن المراد بخلود هنا غير التأييد ، بدلالة الآية وقال آخرون بظاهر الآية وجعلوا هذا الوعيد لازماً لكل مؤمن قتل مؤمناً وأوجبوا له الخلود في النار على التأييد ، وحكي هذا القول عن زيد بن ثابت^(٢) وابن عباس^(٣) وقالوا : نسخت هذه الآية آية الفرقان ، وقد جاء عنهما أنهما رجعا^(٤) عن ذلك .^(٥)

(١) سورة النساء آية : (٧٠)

(٢) أخرجه ابن جرير : (٦٨ / ٩) ، وابن أبي حاتم : (٣ / ١٠٣٧) ونصّه :

نزلت الشديدة - يعني قوله : ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً ﴾ الآية - بعد الهينة - يعني :

﴿ ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ﴾ الآية - بستة أشهر . اهـ

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير ، بابٌ ومن يقتل مؤمناً متعمداً :

(٥ / ١٨٢) ، وفيه : هي آخر ما نزل ، ما نسخها شيء . وبنحوه أخرجه

مسلم في كتاب التفسير : (٤ / ٢٣١٨) ، وقد أخرج البخاري عن ابن عباس

ما يوافق المروي عن زيد ، أي أنّ آية النساء ناسخة لآية الفرقان ، فقال عن آية

الفرقان : هذه مكية نسختها آية مدنية ، التي في سورة النساء . اهـ وعنه أيضاً :

أنه قال عن آية الفرقان : كانت هذه في الجاهلية . اهـ صحيح البخاري ، كتاب

التفسير ، بابٌ ومن يقتل مؤمناً : (٦ / ١٥)

(٤) لم أقف على ما يثبت رجوعهما .

(٥) والذي يكشف معنى الآية أن كلمة الخلود في لغة العرب تطلق على المكث

سورة المائدة

الآية الأولى فيها خمسة مواضع وهي : ﴿ لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر

الحرام ولا الهدي ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام - ٢ ﴾

أما الأول^(١) : فقال بعض المفسرين : هو منسوخ^(٢) ، كان المشركون

يحجون ويهدون ، فنهى المسلمون عن الإغارة عليهم بقوله : ﴿ لا تحلوا

شعائر الله ﴾ أي لا تستحلوا أخذ هديهم ، ثم نسخ ذلك بآية السيف

→

الطويل ، فإن أضيفت إلى التأييد صار المكث مؤبدا ، وليس في آية القتل تأييد ، فهي تدل على المكث الطويل المنقطع ، والتعبير بالخلود أبلغ في الزجر واغلظ في النهي من التعبير بمجرد الدخول ، ولهذا ذهب ابن عباس - رضي الله عنهما - إلى أن القاتل لا يغفر له . ومراده أنه لا يدخل تحت المشية ، بل القتل يوجب له دخوله النار ، ولا يوجب الخلود الأبدي كالكفار ، فهو كالمشرك شركا أصغر . قلت : قد فات المصنف من سورة النساء قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ فيحتمل أن يكون اكتفى بما ذكره في البقرة ص : (٥٩) وما

سيذكره في النحل ص : (١١٥)

(١) وهو قوله : ﴿ شعائر الله ﴾

(٢) منهم قتادة ، وهو مروى عن ابن عباس ومجاهد والشعبي . انظر : تفسير ابن

جرير : (٩ / ٤٧٥ - ٤٧٧) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٢٣٥)

ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٩٩)

والجمهور على إحكامها^(١)، لأن الشعائر : معالم دين الله ، وهي أمره ونهيه ، وما أمر عباده من الطاعة وأعمال البر ، نهاهم أن يخالفوه فيها وألا يتعدوا ما أمرهم به ، وذلك غير منسوخ .^(٢)

وأما الثاني^(٣) : فقال كثير من المفسرين معناه : لاتستحلوا القتال في الأشهر الحرم ، ثم نسخ بآية السيف .^(٤)

وقال آخرون : هو محكم ، وتأولوه عن النهي عن قتال المسلمين في الأشهر الحرم ، قالوا : والنهي عام في الشهر الحرام وغيره ، ولكنه خص الشهر الحرام هنا تعظيماً للحرم فيه عن غيره .^(٥)

وأما الثالث^(٦) : فقال قوم : كان أهل الجاهلية لاتزال بينهم الحروب فإذا أراد الرجل [١١ / أ] منهم الحج ساق الهدى فلا يتعرض له أحد ولو لقيه من قتل أباه ، فأقرهم الله على ذلك بهذه الآية ، فكان المسلمون

(١) انظر أحكام القرآن للحصاص : (٢ / ٢٩٩) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٩٨)

(٢) وهو الصواب المقطوع به ، و انظر المصدرين السابقين .

(٣) وهو قوله : ﴿ ولا الشهر الحرام ﴾

(٤) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٢٣٥) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٥٦)

(٥) تقدم كلام المصنف على نسخ القتال في الأشهر الحرم في البقرة ص : (٥٨)

(٦) وهو قوله : ﴿ ولا الهدى ﴾

ينتهبون عن قتل من ساق الهدي من المشركين ، ثم نسخ ذلك بآية القتال^(١)، وقال قوم : هو محكوم ، والمعنى : لاتستحلوا الهدي قبل أو ان ذبحه .^(٢)

وأما الرابع^(٣): فقال جماعة : هو منسوخ ، كان الرجل إذا أراد أن يأمن قلد نفسه أو بعيه من لحاء شجر الحرم^(٤) ، فلا يُتعرض له ، ثم نسخ بقوله : ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾^(٥) .

وقال آخرون : هو محكم ، والمعنى : لاتستحلوا أيها المؤمنون أخذ [القلائد]^(٦) من لحاء شجر الحرم كما كان يفعل أهل الجاهلية .^(٧)

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الآية ٢٩ من سورة التوبة .

(٢) والمراد النهي عن الاعتداء على الهدي بأي نوع من أنواع الاعتداء ، حتى يبلغ محله ، فيذكى . وانظر الإيضاح لمكي ص : (٢٥٨) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٢٩٨ ، ٣٠٠)

(٣) وهو قوله : ﴿ ولا القلائد ﴾

(٤) في الأصل : من يحا شر الحرم .

(٥) سورة التوبة آية : (٥) ، والقول بالنسخ أخرجه عبد الرزاق في تفسيره : (٢ / ١٨٢) عن قتادة .

(٦) في الأصل : القائد .

(٧) انظر : النحاس : (٢ / ٢٣٨) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٣٠٠)

وأما الخامس^(١): فقال قوم : هو منسوخ ، أمرهم أن لا يتعرضوا لقاصدي البيت الحرام من المشركين ، ثم نسخ بقوله : ﴿ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامه هذا ﴾^(٢) ، وقال آخرون : هو محكم ، والمعنى : لا تتعرضوا لمن أم البيت إذا كان مسلماً .^(٣)

الآية الثانية : ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم - ٥ ﴾ قال عطاء

(١) وهو قوله : ﴿ ولا آمن البيت الحرام ﴾

(٢) سورة التوبة آية : (٢٨)

(٣) وهذا هو الصواب ، والمراد به النهي عن التعرض لمن أم البيت الحرام ممن كان معه هدي مقلد أو مشعر أو غير مشعر ولا مقلد أو كان الهدي قد انبعث وحده إلى مكة فلا يجوز التعدي عليه مطلقاً لان الآية محكمة كلها ، أما من قصد البيت الحرام فيحرم صده بشرطين :

الأول : أن يكون مسلماً .

والثاني : أن لا يقصد البيت للإفساد فيه .

فإن تخلف هذان الشرطان أو أحدهما وجب صده . ويجوز صد المسلم بشرطين :

الأول : أن يكون الصد مؤقتاً .

الثاني : أن يكون في صده عن البيت جلب مصلحة أو دفع مفسدة عامتين . وانظر : الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٢٣٥) ، نواسخ القرآن لابن الجوزي

ص : (٢٩٩)

والشعبي وربيعة^(١): هذه الآية اقتضت إباحة ذبائح أهل الكتاب وإن لم يذكروا اسم الله عليها^(٢). ويروى هذا القول عن صحابين: أبي الدرداء^(٣) وعبادة بن الصامت^(٤)، قالوا: وهذه الآية ناسخة لقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^(٥)، وليس بنسخ حقيقة وإنما هو استثناء وتخصيص.

وقال بعكسه ابن عمر، وجعل آية الأنعام ناسخة لهذه، ولم ييح طعام أهل الكتاب مجال^(٦).

وقال علي وعائشة وأكثر العلماء - رضي الله عنهم - : إنما أبيحت ذبائح

(١) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي، مولاهم، أبو عثمان المدني، المعروف بربيعة الرأي.

(٢) انظر التاسخ والمنسوخ للنحاس: (٢ / ٢٤٢)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص: (٣٠٢ - ٣٠٣)، وتفسير ابن كثير: (٢ / ٢١)

(٣) أخرجه ابن جرير: (٩ / ٥٧٩) بنحوه، دون ذكر النسخ، ونسبه إليه النحاس في ناسخه: (٢ / ٢٣٤)

(٤) ذكره النحاس في ناسخه: (٢ / ٢٤٣)، وابن الجوزي في نواسخه ص: (٣٠٥)

(٥) سورة الأنعام آية: (١٢١)

(٦) ذكره النحاس في ناسخه: (٢ / ٢٤٣) فيمن يقول بحرمة ذبيحة الكتابي إذا سمعته يسمي غير الله عليه، وهو قول علي وعائشة وآخرين، وكذا ابن الجوزي

في نواسخه ص: (٣٠٥)، وهو الموافق للأثر المروي عنه في مصنف

عبد الرزاق: (٦ / ١٢٠)

أهل الكتاب لأن الأصل أنهم يذكرون اسم الله عليها ، فمتى تيقن أنهم قد ذكروا غير اسم الله لم تؤكل^(١) بدلالة آية الأنعام ، فلايتان محكمتان .^(٢)

وأما قوله : ﴿ والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم - ٥ ﴾ فقد قدمنا القول فيه بسورة^(٣)

الآية الثالثة : ﴿ فاعف عنهم واصفح - ١٣ ﴾ قال قتادة وجماعة معه :

(١) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، ٣٥٢) ، ونواسخ

القرآن لابن الجوزي ص : (٣٠٥)

(٢) وهو الصواب ، فإذا كان المسلم - وهو خير من الكتابي - يشترط في حل ذبيحته

ذكر اسم الله فما بالك بغيره ، وللذبيحة ثلاث حالات :

الأولى : أن يذكر المذكي عليها اسم الله تعالى فهذه حلال إذا كان الذابح مسلماً أو كتابياً .

الثانية : أن يذكر عليها اسماً غير اسم الله ، كالمسيح أو عزيز أو نحوهم فهذه

حرام أكلها ، لقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ إلى قوله :

﴿ وما أهل لغير الله به ﴾

الثالثة : ألا يذكر المذكي عليها شياً ، لا إسم الله ولا إسم غيره ، فهذه حرام -

أيضاً - لعموم قوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق ﴾ الآية

وللعلماء فيها تفاصيل .

(٣) بياض بالأصل بمقدار كلمة . وقد تكلم المصنف على هذه الآية في سورة البقرة

عند الآية الثامنة عشرة من الآيات المنسوخات ص : (٥٩)

نسخت بآية السيف^(١) وقال قوم بإحكامها ، لأنها نزلت في قوم من اليهود غدروا غدرة برسول الله - صلى الله عليه وسلم -^(٢) ولم ينصبوا حربا ولم يمتنعوا [١١ / ب] عن أداء الجزية ، فأمر الله عز وجل نبيه بالصفح عنهم في تلك الغدرة .

الآية الرابعة : ﴿ فَإِنْ جَاؤُكَ فَاكْحِمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ - ٤٢ ﴾ قال المفسرون : هذه الآية اقتضت تخيير الحاكم في الحكم بين أهل الكتاب إن شاء حكم وإن شاء ترك ، ثم اختلفوا في بقاء هذا الحكم ونسخه فذهب الشعبي والنخعي إلى بقاءه ، وخيروا الحاكم بين الحكم وتركه وإليه يذهب مالك^(٣) ، وقال آخرون بنسخ الآية ، والناسخ

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره : (١ / ١٨٥) عن معمر دون ذكر قتادة وأخرجه ابن جرير عن قتادة ومجاهد : (١٠ / ١٣٤) ، وكذا أخرجه النحاس في ناسخه : (٢ / ٢٧٣) عن قتادة والآية الناسخة في هذه الآثار آية القتال وهي قوله : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ الآية ٢٩ من سورة التوبة ، وهو منصوص ابن الجوزي في نواسخه ص : (٣٠٨)

أما القول بأنها منسوخة بآية السيف فهو مروى عن ابن عباس أخرجه ابن الجوزي في نواسخه ص : (٣٠٨)

(٢) انظر قصة هذا الغدر في تفسير ابن جرير : (١٠ / ١٣٥) وتاريخه :

(٢ / ٨٣ - ٨٥) وهذا القول ذكره النحاس في ناسخه ص : (٢ / ٢٧٣)

(٣) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٢٩٣) ، وناسخ القرآن لابن الجوزي :

لها عندهم : ﴿ وَأَن أَحْكَم بَيْنَهُمَا أَنزَلَ اللَّهُ ﴾^(١) فأوجبوا على الإمام الحكم بينهم إذا تحاكموا إليه من غير تخيير ، وبه يقول ابن عباس ومجاهد وعكرمة والزهري وعمر بن عبد العزيز والسدي والشافعي وأحمد وفقهاء الكوفة .^(٢)

الآية الخامسة : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ - ١٠٥ ﴾ قيل : هذه الآية تضمنت الكف عن قتال المعاندين ، ثم نسخت بآية السيف^(٣) ، ولا يصح ، وقيل : تضمنت إسقاط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وشتغال كل امريء بنفسه ، وليس بشيء^(٤) ، والصحيح ما روى في تفسيرها : أن المسلمين كان يشق عليهم

→

(٣١١ - ٣١٣) ، وأحكام القرآن لابن العربي : (٢ / ١٢٣)

(١) سورة المائدة آية : (٤٩) ، وفي الأصل : (وَأَن أَحْكَم بَيْنَهُمَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ) بزيادة إليك ولعله اختلط على الناسخ أول الآية بآخرها وهو قوله تعالى :

﴿ واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ﴾

(٢) أخرجه النحاس في ناسخه : (٢ / ٢٩٤ - ٢٩٦) عن ابن عباس ، وابن الجوزي في نواسخه ص : (٣١١ - ٣١٢) عنه وعن قتادة ، وقد نسبها هذا القول إلى من ذكر المؤلف .

(٣) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٣١٥)

(٤) ويرده ما ورد عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه قال : يا أيها الناس

←

كفر آبائهم وأقربائهم ويخافون أن يكون عليهم في ذلك شيء فأنزل الله تعالى هذه الآية يخبرهم أنهم إذا اهتدوا لا يضرهم كفر آبائهم وأقربائهم^(١) وليس فيها ما يدل على منع القتال ، ولا إسقاط وجوب الأمر بالمعروف بل فيها دلالة على إثباتها .^(٢)

الآية السادسة : ﴿ شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية إثنان ذوا عدل منكم^(٣) أو آخروان من غيركم - ١٠٦ ﴾ هذه الآية نزلت في الشاهدين اللذين يشهدان على الموصي في السفر ، واختلفوا في تأويلها فمنهم من تأول : إثنان ذوا عدل منكم . من أهل قبيلتكم وعشيرتكم مع اشتراط الإسلام فيهما جميعا ، وهذا قول الحسن

→

إنكم تقرعون هذه الآية : ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾ وإنا سمعنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه . أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، أول حديث فيه ، والترمذي في جامعه ، كتاب التفسير ، باب ومن سورة المائدة : (٥ / ٢٥٦ - ٢٥٧) وقال : هذا حديث حسن صحيح . اهـ

(١) أخرجه ابن أبي حاتم : (٤ / ١٢٢٨) بنحوه عن عمر مولى غفرة .

(٢) وذلك أن من تمام الاهتداء القيام بحق الأمر والنهي . وانظر نواسخ القرآن لابن

الجوزي ص : (٣١٦ - ٣١٩)

(٣) منكم ساقطة من الأصل .

والزهري^(١)، فهي عندهما محكمة ، وقال الآخرون : معنى قوله : إثنان ذوا عدل منكم : من أهل ملتكم ، وقوله : أو آخران من غيركم : من غير أهل ملتكم ، ثم اختلفوا في بقاء هذا الحكم ونسخه ، فذهب ابن عباس إلى بقاءه ، وأجاز شهادة أهل الكتاب على الموصي في السفر إذا لم يجد غيرهم^(٢). وبه يقول محمد [١٢ / أ] بن سيرين وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وعبيدة والشعبي ويحيى بن يعمر^(٣) وقتادة والسدي والثوري وأحمد بن حنبل واختاره أبو عبيد^(٤) لكثرة من ذهب إليه^(٥) وكان شريح^(٦) يقول بهذا ويزيد فيجيز شهادة أهل الكتاب لموص في السفر وإن وجد غيرهم ، وحكي أنه أجاز شهادة سائر الكفار على

(١) أخرجه - عنهما - ابن جرير : (١١ / ١٦٦ - ١٦٧) ، وابن أبي حاتم :

(٤ / ١٢٣٠) ، والنحاس في ناسخه : (٢ / ٣٠٤)

(٢) أخرجه - عنه - ابن أبي حاتم : (٤ / ١٢٢٩)

(٣) هو : يحيى بن يعمر - بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة - البصري ، نزيل مرو

وقاضيتها ثقة فصيح ، وكان يرسل ، مات قبل المائة . التقريب : (٥٩٨)

(٤) القاسم بن سلام - بالثشديد - البغدادي ، أبو عبيد ، الإمام المشهور ، ثقة فاضل

مصنف ، مات سنة أربع وعشرين ومائتين . التقريب : (٤٥٠)

(٥) انظر الناسخ والمنسوخ له ص : (١٦٠) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس :

(٢ / ٣٠٣) ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٣١٩ - ٣٢٠) وتفسير

القرطبي : (٦ / ٣٤٩ - ٣٥٠)

(٦) هو شريح بن الحارث بن قيس الكوفي ، النخعي ، القاضي .

الوصية في السفر^(١) لعموم الآية ، وقال زيد بن أسلم : هي منسوخة بقوله : ﴿ وأشهدوا ذوي عدل ﴾^(٢) ، وبقوله تعالى : ﴿ ممن ترضون من الشهداء ﴾^(٣) وبه يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي - رحمهم الله أجمعين - ولم يجيزوا شهادة أهل الكتاب ولا غيرهم من الكفار على المسلمين بحال .^(٤)

سورة الأنعام

الآية الأولى : ﴿ إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم - ١٥ ﴾

(١) قول شريح في هذه المسألة أخرجه ابن جرير في تفسيره : (١١ / ١٦٢ - ١٦٣) ، وهو مطلق دون التقييد بوجود غيرهم وعدمه وري عنه - أيضاً - تقييده بالسفر فقط ، وأن يكون في وصية ، وروي عنه إجازة شهادة اليهودي والنصراني والمجوسي إن لم يوجد مسلم .

(٢) سورة الطلاق آية : (٢)

(٣) سورة البقرة آية : (٢٨٢)

(٤) والأول هو الراجح ، وأن شهادة أهل الكتاب للمسلمين مقبولة ، بشروطها المعروف عند أهل العلم . وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٣٠٣ - ٣٠٤) ، وأحكام القرآن للحصاص : (٢ / ٤٩٣) ، وابن العربي : (٢ / ٢٤١) ، وتفسير القرطبي : (٦ / ٣٥٠ - ٣٥١)

نظيرها في سورة يونس^(١) والزمرة^(٢)، قال بعضهم : كان يجب على النبي - صلى الله عليه وسلم - بهذه الآية وأشباهاها الخوف من عواقب الذنوب حتى نسخ الله ذلك بقوله : ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾^(٣) وقال جمهور المفسرين : هي محكمة ، وهو الظاهر ، لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - معصوم عن المعاصي الموبقة ، وإنما خرج هذا اللفظ له والمراد به غيره أو يكون بياناً لجزاء الفعل لو تصور ، كقوله تعالى : ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك ﴾^(٤) ﴿ ولئن اتبعت أهواءهم ﴾^(٥) وشبه ذلك فالنبي - صلى الله عليه وسلم - معصوم عن الشرك ، واتباع أهواء الكفار ولكن خرج الكلام على بيان الجزاء لهذا الفعل لو تصور ، وإن كان غير متصور في الحقيقة من الرسول صلى الله عليه وسلم .^(٦)

(١) يونس آية : (١٥)

(٢) الزمر آية : (١٣)

(٣) سورة الفتح آية : (٢)

(٤) سورة الزمر آية : (٦٥)

(٥) سورة البقرة آية : (١٢٠)

(٦) وهذا هو الصحيح ، في أنها محكمة ، والمراد منها بيان عظم المعصية ، وأن الله

تعالى يواخذ بها من ارتكبها ، سواء كان نبياً أم دونه ، ولهذا جاء الشرط بالأداة

إن التي لا يلزم منها تحقق فعلها بخلاف إذا فهي على العكس وانظر نواسخ القرآن

الآية الثانية : ﴿ قل لست عليكم بوكيل - ٦٦ ﴾ روى الضحاك عن ابن عباس أن هذه الآية اقتضت الاقتصار على الإبلاغ من غير قتال ثم نسخت بعد بآية القتال^(١)، وقال آخرون : معنى الآية : لست عليكم بحفيظ أحفظ أعمالكم ، ولم أكلف بهدايتكم ، لأن ذلك ليس إليّ ، فهي على هذا محكمة^(٢)، وهكذا القول في قوله : ﴿ وما أرسلناك عليهم وكيلًا ﴾^(٣) و ﴿ فما أرسلناك عليهم حفيظًا ﴾^(٤) و ﴿ وما أنا عليكم بحفيظ ﴾^(٥)

الآية الثالثة : ﴿ وإذا مرأيت الذين يخوضون [١٢ / ب] في آياتنا

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الآية ٢٩ من سورة التوبة والأثر أخرجه النحاس في ناسخه : (٣١٧ / ٢ - ٣١٨) ، وقال : هذا خير لا يجوز أن ينسخ ، ومعنى وكيل : حفيظ ورقيب ، والنبي - صلى الله عليه وسلم - ليس هو عليهم بحفيظ ، إنما عليه أن ينذرهم ، وعقابهم إلى الله عز وجل . اهـ

(٢) وهذا هو الراجح في هذه الآية وأشباهاها . وانظر : الناسخ والمنسوخ للنحاس :

(٣١٨ / ٢) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي : ص (٣٢٤)

(٣) سورة الإسراء آية : (٥٤)

(٤) في الأصل : ما أرسلناك . والآية في سورة النساء رقم : (٨٠) ، وكذلك في

الشورى آية : (٤٨)

(٥) سورة الأنعام آية : (١٠٤)

فأعرض عنهم - ٦٨ ﴿

قالوا : كان هذا قبل الأمر بالقتال ، أمره بالإعراض عن عقوبة المشركين ثم نسخ ذلك بآية السيف ، وعلى ما ذكرنا في سورة النساء^(١) الآية محكمة وهكذا القول في قوله : ﴿ وأعرض عن المشركين ﴾^(٢) و ﴿ فأعرض عنهم وانتظر ﴾^(٣) وما أشبه ذلك .^(٤)

الآية الرابعة : ﴿ وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء - ٦٩ ﴾ قال جماعة من المفسرين : أباح الله لهم بهذه الآية مجالسة الكفار عند استهزائهم بالقرآن إذا أتقوا الخوض معهم ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : ﴿ وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفربها ويستهنء بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ﴾^(٥) ولم ييح بهذه الآية مجالستهم عند استهزائهم ، ووجه الجمع بين الآيتين : أن تحمل هذه الآية

(١) عند الكلام على الآيتين السابعة والثامنة ص : (٧٩)

(٢) سورة الأنعام آية : (١٠٦)

(٣) سورة السجدة آية : (٣٠)

(٤) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٣٢٤)

(٥) سورة النساء آية : (١٤٠) ، والقول بالنسخ أخرجه ابن جرير :

(١١ / ٤٣٩ - ٤٤١) عن ابن عباس ، والنحاس في ناسخه : (٢ / ٣١٩)

وفي إسناده جوير ، وفيه انقطاع أيضاً وأخرجه أبو الشيخ عن السدي . ذكره

السيوطي في الدر : (٣ / ٢٩٣) ، وأخرجه ابن الجوزي في النواسخ ص :

(٣٢٥) عن سعيد بن جبهر وأبي مالك .

- أعني التي في الأحكام^(١) - في حق من يقدر على الإنكار فهذا لا بأس بجلوسه ، لما في قعوده من المصلحة ، والردع عن المعصية وتلك الآية - أعني التي في سورة النساء - في حق من لا يقدر على الإنكار فإنه يؤمر بالقيام ، لئلا يسمع المعصية ، ولانسخ إذن .

الآية الخامسة : ﴿ وذم الذين اتخذوا دينهم لعباً ولهواً - ٧٠ ﴾ قال قتادة وابن زيد اقتضى هذا الأمر : الأمر بترك قتالهم ، ثم نسخ بآية القتال^(٢) والصحيح أنه على معنى التهديد والوعيد ، فهو محكم ، وكذا القول في قوله : ﴿ ثم ذمهم في خوضهم ﴾^(٣) ﴿ وذموا الذين يلحدون ﴾^(٤)

(١) هي سورة الأنعام .

(٢) وهي قوله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الآية ٢٩ من سورة التوبة ، وابن زيد هو جابر بن زيد ، والأثر أخرجه عن قتادة عبدُ الرزاق في تفسيره : (٢ / ٢١٢) ، وابن جرير : (١١ / ٤٤٢) ، وابن أبي حاتم : (٤ / ١٣١٧) ، والنحاس في ناسخه : (٢ / ٣٢١) وابن الجوزي في نواسخه ص : (٣٢٦) ، وعبد بن حميد ، وابن المنذر ، وأبو داود في ناسخه . ذكره السيوطي في الدر : (٣ / ٢٩٤) ، ولم أحده عن ابن زيد ، وقد نسبه ابن الجوزي إلى قتادة والسدي فقط .

(٣) سورة الأنعام آية : (٩١)

(٤) سورة الأعراف آية : (١٨٠)

و ﴿ ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ﴾^(١) و ﴿ ذرني ومن خلقت وحيدا ﴾^(٢) وأشباه ذلك .

الآية السادسة : ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده - ١٤١ ﴾ قال ابن عباس^(٣) والحسن في آخرين^(٤) : عنى بهذا الحق : الزكاة المفروضة في الزروع والثمار ، فهي بهذا محكمة .^(٥)

وقال آخرون : هو حق غير الزكاة . ثم اختلفوا فيه ، فقال مجاهد^(٦) وجعفر الصادق^(٧) والربيع^(٨) وسفيان^(٩) : هو لقاط السنبل ، وهو أن يدع

(١) سورة الحجر آية : (٣)

(٢) سورة المدثر آية : (١١)

(٣) أخرجه ابن جرير : (١٢ / ١٥٨) ، وأبي حاتم : (٥ / ١٣٩٨)

(٤) ذكره ابن أبي حاتم : (٥ / ١٣٩٨) عنه ، وعن آخرين ، منهم : سعيد بن المسيب وعكرمة والنخعي وجمع .

(٥) وما ذهب إليه ابن عباس - رضي الله عنهما - هو الصواب ، وأنها محكمة ، ولا يشكل على هذا كون سورة الأنعام مكية ، فإن الزكاة فرضت بمكة ، ثم شرعت مقاديرها وأنصباؤها بالمدينة ، وقد دلت على هذا النصوص القرآنية ، كقوله تعالى : ﴿ ويؤبل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة ﴾ فصلت آية ٦ ، وقوله : ﴿ وفي أموالهم حق للسائل والمحروم ﴾ الذاريات آية ١٩ ، وقوله : ﴿ والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴾ المعارج آية ٢٥ ، وقوله : ﴿ مأسككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين ﴾ المدثر آية ٤٤ ، وهذه الآيات في سور مكية .

(٦) أخرجه عنه ابن جرير : (١٢ / ١٦٣) ، وابن أبي حاتم : (٥ / ١٣٩٨)

(٧) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، أبو عبد الله ، المعروف بالصادق ، صدوق فقيه إمام ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة .

المساكين يتبعون أثر الحصادين ، فما سقط من السنبل أخذوه^(١) وحكي عن أبي عبيد أنه اختاره ، واحتج بحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - : أنه نهى عن حصاد الليل .^(٢) والآية عندهم محكمة ، وقال قوم : كان يجب [١٣ / أ] عليهم إذا حصدوا أن يخرجوا شيئا للمساكين فنسخ ذلك بال عشر ، ونصف العشر .^(٣) وقال بعضهم : لم يكن ذلك واجبا حتى ينسخ ، وإنما هو على سبيل الندب والاستحباب ، وذلك باق ، وقال قوم : هذه الآية اقتضت أن في كل زرع مأكول أنبتته الأرض زكاة ، ثم اختلفوا فيه ، فزعم بعضهم أن ذلك نسخ بما أو جيته السنة ، وهذا إنما يقال له بيان لانسخ ، وأبو حنيفة - رضي الله عنه - يقول ببقائه ويوجب

→

التقريب ص : (١٤١)

وهذا القول أخرجه عنه ابن جرير : (١٢ / ١٦٢ ، ١٦٦) ، وأبو عبيد في ناسخه ص : (٣٣ - ٣٤) رواية عن غيره ، والبيهقي في السنن الكبرى : (٤ / ١٣٣)

(٨) هو الربيع بن أنس .

(٩) هو الثوري ، وقد أخرجه عنه النحاس في ناسخه : (٢ / ٣٢٦)

(١) انظر هذا القول عن المذكورين في : تفسير ابن جرير : (١٢ / ١٦٢ - ١٦٧)

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف : (٤ / ١٤٧) بنحوه ، وأبو عبيد في ناسخه ص : (٣٣ - ٣٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى : (٤ / ١٣٣) من طريق جعفر الصادق عن أبيه عن جده مرسلًا .

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم : (٥ / ١٣٩٨) عن العوفي .

الزكاة في جميع الثمار والزرورع المأكولة .^(١)
 الآية السابعة : ﴿ قل لا أجد فيما أحيى إلى محرماً على طاعده يطعمه إلا أن
 يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزيراً فإنه مرجس أو فسقاً أهل
 لغير الله به - ١٤٥ ﴾ قال قوم : اقتضت هذه الآية ألا محرماً إلا ما ذكر فيها
 ثم نسخت ، وفي ناسخها قولان : أحدهما : آية المائة^(٢) وليس بقوي
 لأن كل ما ذكر هناك مفصلاً ولم يفصل هنا قد أجمل ههنا في الميتة .
 الثاني : أنها نسخت بالسنة ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 حرّم الحمر الأهلية^(٣) ، وكلّ ذي ناب من السباع ، ومخلب من
 الطير.^(٤) وقال آخرون : هي محكمة ، ثم اختلفوا في وجه إحكامها فقالت
 طائفة منهم سعيد بن جبير والشعبي : لأحرام من الحيوان إلا ما ذكر فيها

(١) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٣٢٩) ، وأحكام القرآن للخصاص :

(٣ / ٩ - ١٣) ، وقد ذكر أنّ صاحبي أبي حنيفة خالفاه في هذه المسألة .

(٢) وهي قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾ الآية ٣ من

سورة المائدة .

(٣) حديث النهي عن لحوم الحمر الأهلية أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب

النكاح ، باب نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن نكاح المتعة آخراً :

(٦ / ١٢٩) ، ومسلم في كتاب النكاح : (٢ / ١٠٢٧) من حديث عليّ

(٤) حديث النهي عن كلّ ناب من السباع ، وذئب مخلب من الطير أخرجه مسلم في

صحيحه ، كتاب الصيد والذبائح : (٣ / ١٥٣٤)

وأحلوا الحمر الأنسية ، وغيرها مما تقدم ، وهو محكي - أيضا - عن ابن عباس^(١) وعائشة والحسن البصري - رضي الله عنهم -^(٢) وقال آخرون ممن أحكمها : كل محرم من الحيوان على لسان الرسول - صلى الله عليه وسلم - داخل فيها ، وإن لم يفصل ، لاشتراك المحرمات ، كالحمر وغيرها لما لم ييح بالذكاة صارت كالهيئة ، فهي داخلة تحت قوله : إلا أن يكون ميتة . والقول الظاهر في إحكام هذه الآية - والله أعلم - أن هذه الآية مكية ولم تكن الأحكام قد تكاملت بمكة ، فأخبرت عن المحرمات في تلك الحالة ولم تخبر عن المستقبل^(٣) ، ثم حرم بعد ذلك أشياء على لسان الرسول - صلى الله عليه وسلم - فكان مضموما إليها ، ومثل هذا لا يعد نسخا ، لأن النسخ رفع ، وهذه [١٣ / ب] المحرمات المذكورة في الآية لم تنسخ .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الذبائح والصيد ، باب لحوم الحمر الأنسية : (١٢٤ / ٧) لكنه - رضي الله عنهما - لم يجزم بالحل ، بل تردد في علة التحريم فيما أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المغازي بسبب غزوة حخير : (١٧٤ / ٥) قال الحافظ في الفتح : (٦٥٥ / ٩) : وهذا التردد أصح من الخير الذي جاء عنه بالجزم بالعلة المذكورة . اهـ

(٢) لم أحده عن عائشة ، ولا عن الحسن ، وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٣٣٨ - ٣٥٠) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي : (٣٣٥ - ٣٣٦) وتفسير القرطبي : (١١٧ / ٧)

(٣) لأن الآية أخبرت عن الحال ، فقوله : قل لا أحد . أي الآن ، ولو أراد الاستقبال لقال : قل لن أحد ، وبينهما فرق .

الآية الثامنة : ﴿ لست منهم في شيء - ١٥٩ ﴾ قال الضحاك عن ابن عباس ، والسدي : نسخت بآية السيف .^(١) والظاهر إحكامها لأنها غير منافية للقتال ، حتى يدعى نسخها ، هذا كقولك لست من فلان وليس مني ، إذا سلكت غير طريقته ، وأنكرت عليه ما هو فيه .

سورة الأعراف

﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین - ١٩٩ ﴾ فيها موضعان مختلف فيهما ، وموضع محكم بالاتفاق .

فالأول من المختلف فيه أولها : ﴿ خذ العفو ﴾ قال السدي والضحاك : أراد خذ الفاضل عن حاجتهم ، ثم نسخ بآية الزكاة .^(٢) وقال ابن زيد : اقتضت الأمر بالعفو عن المشركين ومساهلتهم ، ثم نسخ ذلك بآية السيف .^(٣) وقال مجاهد : أراد بالعفو الزكاة .^(٤) فهي محكمة^(٥) ، والظاهر

(١) أخرجه النحاس في ناسخه : (٢ / ٣٥٦) عن ابن عباس ، وفي إسناده جوير وهو منقطع أيضاً ، وقد أخرجه ابن جرير : (١٢ / ٢٧٢) عن السدي وكذا ابن أبي حاتم : (٥ / ١٤٣١)

(٢) أخرجه ابن جرير : (١٣ / ٣٢٨) عنهما ، وبنحوه أخرجه ابن أبي حاتم : (٥ / ١٦٣٨) وقال : وروي عن الضحاك نحو ذلك .

(٣) أخرجه ابن جرير : (١٣ / ٣٢٨ - ٣٢٩) ، وابن أبي حاتم : (٥ / ١٦٣٩)

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره : (٤ / ٣٤٠) ، والنحاس في ناسخه :

من الآية أن الله عز وجل أمره بسهولة الأخلاق وحسن الملائفة واحتمال الأذى على التبليغ ، وقد كان من أحسن الناس خلقاً وخلقاً - صلى الله عليه وسلم - .

والموضع الثاني : آخرها : ﴿ وأعرض عن الجاهلين ﴾ قال [ابن] ^(١) زيد : هو منسوخ بآية السيف ^(٢) . وقال غيره : هي محكمة . والمعنى : لاتقاتلهم لجهلهم . وقد سبق القول في الإعراض بأشبع من هذا ^(٣) .

الموضع المتفق على إحكامه : أوسطها ، وهو قوله تعالى : ﴿ وأمر بالعرف ﴾ وقال عطاء : يريد : أدع الناس إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ^(٤) .

→

(١ / ٦٣٢) وكلاهما ذكره عند آية البقرة : ﴿ وسئلتك ماذا ينقون قل العفو ﴾ ثم عاد النحاس فذكره عند آية الأعراف في هذا الموضع ، ونسبه إلى مجاهد وذكره ابن الجوزي في نواسخه ص : (٣٤١) ونسبه إلى مجاهد أيضاً .

(٥) وما اختاره المصنف في معنى الآية هو الصواب .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . وهذا القول منسوب لجابر بن زيد كما سيأتي .

(٢) ذكره النحاس في ناسخه : (٢ / ٣٦٣) ، وابن الجوزي ص : (٣٤١)

(٣) ص : (٨١)

(٤) لم أجد أثر عطاء هذا .

سورة الأنفال

الآية الأولى : ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم - ٣٣ ﴾ قال الحسن : نسخت بالآية التي بعدها : ﴿ وما له ألا يعذبهم الله ﴾ ^(١) وقال ابن عباس وغيره : هي محكمة ^(٢) ، لأن المشركين كانوا يستعجلون بالعذاب ولم يعذب الله قرية حتى يخرج النبي منها والمؤمنون ، ويلحق بحيث أمر فقال الله تعالى - لما استعجلوا بالعذاب - : ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ أي معهم بمكة ﴿ وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾ ^(٣) يعني المسلمين ، فلما خرجوا قال لهم الله : ﴿ وما له ألا يعذبهم الله ﴾ أي وما المانع لتسليط العذاب عليهم بعد خروجك [١٤ / أ] من بين أظهرهم ، فعذبهم يوم بدر بالقتل والأسر وغير ذلك .

الآية الثانية : ﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها - ٦١ ﴾ قال قتادة : وأمره

(١) سورة الأنفال آية : (٣٣) ، والأثر أخرجه ابن جرير : (١٣ / ٥١٧) عنه وعن عكرمة وكذا أخرجه ابن أبي حاتم : (٥ / ١٦٩٣) ، وقال : وكذا عن زيد بن أسلم . اهـ

(٢) وهو الراجح ، وانظر تفسير ابن جرير : (١٣ / ٥١٦) ، وتفسير ابن أبي حاتم : (٥ / ١٦٨٢) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٣٨١)

(٣) سورة الأنفال آية : (٣٣)

بالإجابة إلى الصلح متى طلبوا ذلك ، ثم نسخ ذلك بآية القتال^(١) وعن ابن عباس^(٢) ومجاهد أن ناسخها : ﴿ فلاتهنوا وتدعوا إلى السلم وأتم الأعلون ﴾^(٣) فنسخت عموم آية الأنفال .

وقال آخرون : هي محكمة^(٤) ، نهاه بآية محمد^(٥) - صلى الله عليه وسلم - أن يجيبهم إلى الصلح إذا كان بهم حاجة ، وآية الأنفال أمره بها أن يجيبهم إلى الصلح إذا كان بهم حاجة إلى ذلك ، فلا تنافي ، لأن كل آية

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الآية ٢٩ من سورة التوبة ، وأثر قتادة أخرجه عبد الرزاق في تفسيره : (٢ / ٢٦١) ، وابن جرير : (١٤ / ٤١) ، وأخرج نحوه ابن أبي حاتم : (٥ / ١٧٢٥) عن ابن مسعود رضي الله عنه

(٢) أخرجه ابن الجوزي في نواسخه ص : (٣٢٧) من طريق عطاء الخراساني وهو منقطع ، وذكره النحاس في الناسخ والمنسوخ : (٢ / ٣٨٥) ، وأخرجه أبو الشيخ عن السدي كما ذكره السيوطي في الدر : (٤ / ٩٨) ، وجعل الناسخة قوله : ﴿ فلاتهنوا ﴾ ، ولم أجد عن مجاهد .

(٣) سورة محمد آية : (٣٥)

(٤) انظر تفسير ابن جرير : (١٤ / ٤٢) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس :

(٢ / ٣٨٦) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٣٤٧ - ٣٤٨)

(٥) وهي قوله : ﴿ فلاتهنوا ولا تحزنوا وأتد الأعلون ﴾ الآية : (٣٥) من سورة القتال

منها نزلت في وقت مختص به ، فحكمها باق فيه .^(١)

الآية الثالثة : ﴿ إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين - ٦٥ ﴾ أي : يقاتلوا مائتين ، قال ابن عباس وغيره : كان قد فرض عليهم بهذه الآية أن يقاتل الرجل منهم العشرة من المشركين ، فشق ذلك عليهم فأنزل الله عزوجل : ﴿ فإن^(٢) يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ﴾^(٣) فجعل على الرجل أن يقاتل رجلين ، فنسخ هذا التخفيفُ ذاك التشديد .^(٤)

الآية الرابعة - فيها موضعان : أحدهما - : ﴿ إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين أووونصروا أولئك بعضهم أولياء

(١) وهذا هو الصواب ، أن آية الأنفال حكمها بقي فيما إذا كان بالمسلمين ضعف وعدم قدرة على مواصلة الجهاد والاستمرار فيه ، وطلب الكفار الصلح ، فيجب على الإمام أن يجيبهم إليه ، وأما آية محمد فهي نهى عن طلب المسلمين الصلح من الكفار مع قوتهم وظهورهم عليهم . والله أعلم بالصواب

(٢) في الأصل : إن يكن .

(٣) سورة الأنفال آية : (٦٦)

(٤) أخرجه بنحوه أبو داود في سننه ، كتاب الجهاد ، باب التولي يوم الزحف :

(٣ / ١٠٥) ، وابن جرير : (١٤ / ٥٥) ، والنحاس في ناسخه :

(٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨) ، وابن الجوزي في نواسخه ص : (٣٥٠)

بعض - ٧٢ ﴿ هذا موضع قال ابن عباس : كانوا يتوارثون بالهجرة وجعل الله الميراث للمهاجرين والأنصار دون ذوي الأرحام ، وكان الرجل إذا أسلم ولم يهاجر يرثه قريبه المهاجر . وهو معنى قوله : ﴿ والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء ﴾ ^(١) وهذا هو الموضع الثاني ، ثم نسخ الحكمان بقوله : ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ﴾ ^(٢)

(١) سورة الأنفال آية : (٧٢)

(٢) سورة الأحزاب آية : (٦) ، وهذا الأثر أخرجه - بنحوه - أبو داود في سننه كتاب الفرائض باب نسخ ميراث العقد بميراث الرحم : (٣ / ٣٣٧٩) وابن جرير في تفسيره : (١٤ / ٧٨) ، والنحاس في ناسخه : (٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥) والجصاص في أحكام القرآن : (٣ / ٧٤ - ٧٥)

سورة التوبة

الآية الأولى : ﴿ إنفروا خفافاً وثقالاً - ٤١ ﴾ قال ابن عباس بخلاف عنه ومرة الهمداني : هذه الآية اقتضت فرض الجهاد على الأعيان ، على الأصحاء والمرضى ، ثم نسخت بالآية الأخيرة من هذه السورة : ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ﴾^(١) وقال آخرون : الآية محكمة .^(٢) ومعناها [١٤ / ب] : إنفروا جميعاً إذا احتيج إليكم واستنفرتم ، وأما الآية الأخيرة فأباححت قعود فريق من المؤمنين لئلا تخلوا دار الإسلام من المؤمنين فتلحقهم مكيدة الكفار ، وهذه الآية شبيهة بآية البقرة : ﴿ كتب عليكم القتال ﴾^(٣) ، وقد قدمنا القول فيها بأشبع من هذا.^(٤)

(١) سورة التوبة آية : (١٢٢) ، والقول بالنسخ في الآية أخرجه عن ابن عباس أبو داود في سننه كتاب الجهاد ، باب نسخ نفي العامة بالخاصة : (٢٣ / ٣) وابن أبي حاتم في تفسيره : (١٨٠٣ / ٦) ، والنحاس في ناسخه : (٢ / ٤٣٦) ، وابن الجوزي في نواسخه ص : (٣٦٤ - ٣٦٥) ولم أجده عن مرة الهمداني .

(٢) انظر تفسير ابن جرير : (١٤ / ٢٥٦) ، والناسخ و المنسوخ للنحاس : (٢ / ٤٣٦) ، والإيضاح لمكي ص : (٢٧٣) ، ونواسخ القرآن ص : (٣٦٥)

(٣) البقرة آية : (٢١٦)

(٤) ص : (٥٨)

الآية الثانية : ﴿ ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه - ١٢٠ ﴾ قال ابن زيد : نسخها : ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ﴾ ^(١) قال ابن عباس وقتادة وغيرهما : هي محكمة ^(٢) . وهي واردة فيما إذا احتاج إليهم المسلمون واستنفروا فلا يسعهم التخلف ، وتلك فيما إذا استُغني عنهم فلا تنافي .

سورة يونس عليه السلام

الآية الأولى : ﴿ أفأنت تكفره الناس حتى يكونوا مؤمنين - ٩٩ ﴾ قال مقاتل ^(٣) : نزلت هذه الآية ناهية له - عليه السلام - عن قتال المشركين وأمره بالملاطفة لهم ، ثم نسخ ذلك بآية السيف ^(٤) .

(١) سورة التوبة آية : (١٢٢) ، وقول جابر بن زيد أخرجه ابن جرير :

(١٤ / ٥٦٣) ، وابن أبي حاتم : (٦ / ١٩٠٧)

(٢) أخرجه ابن جرير : (١٤ / ٥٦٥) عن قتادة ، وأخرجه بإسناد واحد عن

الأوزاعي وابن المبارك والفضاري والسيبي وابن جابر وسعيد بن عبد العزيز

تفسير ابن جرير : (١٤ / ٥٦٢ - ٥٦٣) ، وذكره النحاس : (٢ / ٤٦٩)

وعزاه إلى ابن عباس والضحاك وقتادة .

(٣) هو مقاتل بن سليمان بن بشير ، الأزدي ، الخراساني ، أبو الحسن البلخي .

(٤) والصواب ألنسخ ، وقد بيانا معناها عند قوله تعالى : ﴿ لا يكراه في الدين ﴾ ص

: (٦٥) ، وراجع نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٣٧٣)

الآية الثانية : ﴿ واصبر حتى يحكم الله - ١٠٩ ﴾ قال [ابن] زيد^(١) : أمره بالصبر عن قتالهم ، ثم نسخ ذلك بآية السيف .^(٢) والتحقيق إحكامها لأن هذا الأمر بالصبر - إن قلنا أراد به الصبر عن القتال - فليس بمطلق ولكنه إلى غاية ، وهو مجيء حكم الله فيهم ، فكأنه قال : إصبر حتى نأمرك بالقتال ، وإذا كان كذلك فالآية محكمة .

سورة هود عليه السلام

الآية الأولى : ﴿ إنما أنت نذير والله على كل شيء وكيل - ١٢ ﴾ قيل : أمر بهذه أن يقتصر على إنذارهم دون عقابهم ، ويكل عذابهم إلى الله ، ثم نسخ ذلك بآية القتال . والصحيح إحكامها ، لأن قوله : ﴿ إنما أنت نذير ﴾ لا ينافي قتالهم ، لكن لما كان يدعوهم ويعرضون عنه ويقترحون عليه الآيات كان يشق عليه ذلك فأخبره أنه إنما عليه الأندار دون الهداية والإتيان بمقتضياتهم ، لأن ذلك ليس إليه .^(٣)

الآية الثانية : ﴿ من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) أخرجه ابن جرير : (١٥ / ٢٢١) ، وابن أبي حاتم : (٦ / ١٩٩٣)

والنحاس : (٢ / ٤٧١) ، وقد ذكره ابن الجوزي في نواسخه ص : (٣٧٤)

عن ابن عباس من رواية أبي صالح ، ثم قال : وهذا لا يثبت عن ابن عباس . اهـ

(٣) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٣٧٥)

أعماله فيها - ١٥ ﴿ قال المفسرون : معناها من كان يريد بعمله جزاء الدنيا أعطي ذلك في بدنه بالصحة ، والسرور في المال والأهل والولد ، ثم اختلفوا فيها فقال جووير^(١) ومقاتل^(٢) : كان يجب بهذه الآية أن كل من عمل عملاً يريد به الدنيا أن يعطى الصحة [١٥ / أ] في البدن والزيادة في المال ولكن نسخت بقوله : ﴿ عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ﴾^(٣) فعلق ذلك بالمشيئة ، وهذا قول فيه من الضعف ما لا يخفى من ذلك أن الآيتين خبران والأخبار لا تنسخ ، ومنه أن كل الأشياء لا تكون إلا بمشيئة الله سبحانه وتعالى ، ذكر المشيئة ههنا أولم تذكر وكذلك القول في قوله : ﴿ من كان يريد حرث الدنيا تؤته منها ﴾ في سورة الأعلام .^(٤)

(١) هو جووير - تصغير جابر - ، ويقال اسمه جابر ، وجووير لقب ، ابن سعيد الأزدي ، أبو القاسم البلخي ، نزيل الكوفة ، راوي التفسير ، ضعيف جداً .

التقريب ص : (١٤٣)

(٢) هو ابن سليمان .

(٣) سورة الإسراء آية : (١٨) ، والأثر ذكره النحاس في ناسخه : (٤٧٢ / ٢)

ونسبه إلى جووير عن الضحاك عن ابن عباس ، وذكره ابن الجوزي في نواسخه ص : (٣٧٥) ونسبه إلى مقاتل بن سليمان .

(٤) الشورى آية : (٢٠) ، ومراده بسورة الأعلام الشورى ، لقوله تعالى فيها :

﴿ ومن آياته الجوارم في البحر كالأعلام ﴾ الآية : (٣٢)

سورة الحجر

﴿ فاصفح الصفح الجميل - ٨٥ ﴾ ذكروا أن هذا الصفح منسوخ بآية
السيف ، هذا إن جعلناه في حق المشركين ، ومتى جعلناه في حق المؤمنين
وترك مؤاخذتهم بيوادهم كان محكما .^(١)

سورة النحل

الآية الأولى : ﴿ ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا
ومرئقا حسنا - ٦٧ ﴾ قال قتادة وابن جبير ومجاهد وعامر الشعبي
وآخرون : معناه تتخذون منه سكرا ، وكان هذا قبل التحريم ، لأنه
لا يجوز أن يمن عليهم بمحرم ثم نسخ ذلك بقوله^(٢) : ﴿ فاجتنبوه ﴾^(٣)

(١) وهذا هو الصواب المقطوع به ، والقول بنسخ الآية منسوب إلى قتادة ، أخرجه
ابن جرير في تفسيره : (١٤ / ٥١) طبعة الحلبي ، وذكره النحاس في ناسخه :
(٢ / ٤٨٢) ، وابن الجوزي في نواسخه ص : (٣٨٠)

(٢) في قوله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان
فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾ الآية : ١٩٠ من سورة المائدة

(٣) أخرجه ابن جرير : (١٤ / ١٣٥ - ١٣٦) بنحوه عن مجاهد وسعيد بن جبير
وقتادة والنخعي والشعبي وأبي رزين ، وأخرجه عبد الرزاق : (٢ / ٣٥٧) عن
قتادة ، وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٤٨٦) ، ونواسخ القرآن لابن
الجوزي ص : (٣٨٤)

عنى بالسكر الخمر ، ولكنها ليس فيها مايدل على الإباحة ، بل هي دالة على ذم الخمر لأنه فرق بين السكر وبين الرزق الحسن ، فدللت على ذم الخمر بخروجها عن الرزق الحسن . وقال أبو عبيدة^(١) السكر الطعم .^(٢) وقيل السكر : ما سد الجوع مشتق من قولهم سَكَرْتُ النهر إذا سدده وقيل السكر : الخل بلغة الحبشة .^(٣)

الآية الثانية : ﴿ وجادلهم بالتي هي أحسن - ١٢٥ ﴾ قال قوم : اقتضت هذه الآية ملاينة المشركين ، ومساهلتهم ، ثم نسخ ذلك بآية القتال^(٤) والغلظة^(٥) والصحيح إحكامها ، لأنه لم يقل : أغلظ عليهم في الجدل حتى يعد نسخا ، ولكن أمره في غير هذه الآية بقتالهم ، وقال له في هذه الآية : إن دعوك إلى مجادلتهم فلا تُغَلِّظْ لهم القول ، لأن ذلك مما ينفرهم

(١) هو مَعْمَر بن المثنى .

(٢) مجاز القرآن : (١ / ٣٦٣)

(٣) أخرجه ابن جرير : (١٤ / ٩٢) عن ابن عباس ، وابن الجوزي في نواسخه ص : (٣٨٥) عن ابن عمر ، وفي إسناديهما عطية العوفي ، وهو ضعيف والصحيح ما عليه الجماهير من أنها منسوخة لأنها سيقت للأمتنان والله تعالى لا يمن على عباده بما هو محرم عليهم .

(٤) وهي قوله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ التوبة آية : ٢٩

(٥) وهي قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم

غلظة واعلموا أن الله مع المتقين ﴾ التوبة آية : ١٢٣

عن سماع الحجج والبراهين ، فلا تنافي .^(١)

الآية الثالثة : ﴿ واصبر وما صبرك إلا بالله - ١٢٧ ﴾ قال بعضهم : أمره بالصبر عن قتالهم ، ثم نسخ ذلك بآية القتال .^(٢) والأظهر إحكامها لأن الصبر محمود والرسول - صلى الله عليه وسلم - كان يصيبه أذى من قومه في تكذيبهم له ، وقتراحهم عليه الآيات ، فأمره بالصبر على البلاغ واحتمال الأذى ، وليس في ذلك ما ينافي [١٥ / ب] قتالهم .^(٣)

سورة بني إسرائيل

الآية الأولى : ﴿ وقل رببي ارحمهما كما ربياني صغيرا - ٢٤ ﴾ قال قتادة : نسخ الدعاء للوالدين المشركين بقوله : ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربا ﴾^(٤) والظاهر أن هذا تخصيص

(١) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٤٨٧) ، والإيضاح لمكي ص : (٢٩١) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٣٨٧) ، وقد نسب ابن الجوزي القول بالنسخ هنا إلى كثير من المفسرين دون تسمية .

(٢) وهي قوله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ التوبة آية : (٢٩)

(٣) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٣٨٩)

(٤) سورة التوبة آية : (١١٣) ، والأثر أخرجه النحاس في ناسخه : (٢ / ٤٩٠)

وابن المنذر وابن الأنباري في المصاحف . ذكره السيوطي في الدر المنثور :

للعام ، وذلك ليس بنسخ ، على أن بعض المفسرين وطائفة من أصحاب الحديث قالوا : يجوز أن يستغفر الإنسان لوالديه إذا كانا مشركين بشرط أن يكونا حيين ، فإن ماتا لم يجوز .^(١) واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ من بعد ماتين لهم أنهم أصحاب الجحيم ﴾ وهذا لا يتبين لأحد من الخلق إلا بعد الموت ، وبقوله تعالى : ﴿ فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ﴾^(٢) يعني بعد الموت ولهم ظواهر آخر ، منها قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون .^(٣) والأكثر على منع الاستغفار للكفار في حالي حياتهم وموتهم .

→

(٥ / ٢٦٠ - ٢٦١) ، وقد ورد نحو هذا عن ابن عباس والضحاك . انظر

تفسير ابن جرير : (١٥ / ٦٧ - ٦٨) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص :

(٣٩٠ ، ٣٩١)

(١) ذكره النحاس في ناسخه : (٢ / ٤٩٠)

(٢) سورة التوبة آية : (١١٤)

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأنبياء ، باب حدثنا أبو اليمان :

(٤ / ١٥١) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير : (٣ / ١٤١٧) من

حديث ابن مسعود ، والحديث حكاية عن نبي من الأنبياء كما يدل عليه لفظه :

كأنني أنظر إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - يحكي نبياً من الأنبياء ضربه قومه

فأدموه ، وهو يسح الدم عن وجهه ويقول : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون

الآية الثانية : ﴿ ولا تقر بوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده - ٣٤ ﴾ قد روي عن قتادة : أن المسلمين كانوا في جهد ومشقة شديدة لما نزلت هذه الآية وامتنعوا من مخالطة اليتامى ترحماً ، وقالوا : نخاف أن نخالطهم في شيء فرمنا ظلمناهم ، ولانعلم ، حتى نزل : ﴿ وإن تخالطوهم فإخوانكم ﴾ .^(١) وقال غيره : الآية محكمة .^(٢) وليس فيها ما يناقض الأخرى ، لأنها نهت عن ظلم اليتيم ، وأخذ ماله بغير حق وأباححت للولي بقوله : ﴿ إلا بالتي هي أحسن ﴾ التصرف في مال اليتيم على جهة الإصلاح ، وذلك باق لم ينسخ .

(١) سورة البقرة آية : (٢٢٠) ، والأثر أخرجه ابن جرير : (١٥ / ٨٤) مختصراً

عن قتادة والنحاس في ناسخه : (٢ / ٤٩٥)

(٢) منهم مجاهد ، ذكره النحاس في ناسخه : (٢ / ٤٩٥) ، وابن الجوزي في

نواسخه ص : (٣٩٢ - ٣٩٣) ، ورجح هذا القول ، ورد قول قتادة ، وطعن

فيه ، دون أن يسميه قائلًا : وقد زعم من قلّ فهمه من نقلة التفسير أنّ هذه الآية

لما نزلت امتنع الناس من مخالطة اليتامى ، فنزلت : ﴿ وإن تخالطوهم

فإخوانكم ﴾ وهذا يدل على جهل قائله بالتفسير ومعاني القرآن ... إلخ

سورة طه

الآية الأولى : ﴿ فاصبر على ما يقولون - ١٣٠ ﴾ أمره بالصبر على التبليغ والأيمنعه أذاهم عن البلاغ ، فهو محكم ، وقال جماعة : نسخ هذا الصبر بآية السيف .^(١)

الآية الثانية : ﴿ قل كل متبرص فتربصوا - ١٣٥ ﴾ قالوا : نسخ بآية السيف .^(٢)

سورة الحج

الآية الأولى : ﴿ وإن جادلوك فقل الله أعلم بما تعملون - ٦٨ ﴾ قال قوم : أمره أن يقبض على هذا القول في محاجة المشركين من غير قتال ، ثم نسخ بآية القتال ، والظاهر إحكامها ، لأن المذكور فيها غير مناف للقتال فهو يقاتلهم ، وإن جادلوه قال لهم هذا القول .^(٣)

الآية الثانية : [١٦ / أ] ﴿ وجاهدوا في الله حق جهاده - ٧٨ ﴾ هذه الآية أمرت بالجهاد الذي فيه وفاء لحق الله تعالى ، وذلك لا يقدر

(١) والأول أصوب ، وانظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٣٩٩)

(٢) والصواب لانسخ ، وإنما هو تهديد ، وانظر المصدر السابق .

(٣) انظر المصدر السابق أيضا .

عليه أحد ، ثم نسخت بقوله : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ .^(١)

سورة المؤمنون

﴿ ادفع بالتي هي أحسن - ٦٩ ﴾ نظيرها في سجدة المؤمن .^(٢) قيل اقتضت الآيات الأمر بالمدارة من غير قتال ، ثم نسخت بآية السيف ، والأظهر إحكامها ، لأن المدارة محمودة ما لم تؤدي إلى معصية الله تعالى .^(٣)

سورة النور

الآية الأولى : ﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة - ٣ ﴾ قال جماعة منهم ابن المسيب والزهري والثوري والشافعي في آخرين - رضي الله عنهم - : نسخت بقوله : ﴿ وأنكحوا الأيامى منكم ﴾^(٤)

(١) سورة البقرة آية : (٢٨٦) ، وانظر القول بالنسخ هنا عند النحاس :

(٢ / ٥٣٤) ، وقد جزم بعدم وجود نسخ فيها .

(٢) هي سورة فصلت ، والآية رقم : (٣٤)

(٣) انظر نواسخ القرآن ص : (٤٠٣)

(٤) سورة النور آية : (٣٢) ، والأثر أخرجه ابن جرير : (١٨ / ٧٤ - ٧٥) عن

سعيد بن المسيب من طرق متعددة ، وابن أبي حاتم : (٨ / ٢٥٢٤) وابن أبي

شيبه في المصنف : (٤ / ٢٧١) ، والنحاس في ناسخه : (٢ / ٥٣٨)

والجصاص في أحكام القرآن : (٣ / ٢٦٥) ، وأبو عبيد في ناسخه

الآية الثانية: ﴿ لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا - ٢٧ ﴾ هذه الآية اقتضت ألا يدخل بيت غيره حتى يستأذن ، ويسلم على أهله ثم خص من هذا العموم البيوت التي ليس لها أهل يُستأذنون بقوله عز وجل : ﴿ ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة - ٢٩ ﴾ وقد أطلق بعضهم على الآية اسم النسخ ، ولا يصح (١).

الآية الثالثة: ﴿ فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم - ٥٤ ﴾ قيل : نسخت بأية السيف ، والأكثر على إحكامها ، لأن الذي فيها غير مناف لقتالهم (٢).

→

ص : (١٠٠ - ١٠١) ، وكذا أخرجه عن مجاهد ، وذكره النحاس عن ابن عمر وسالم وجابر بن زيد وآخرين ، وهو قول مالك والشافعي . والصواب أنها محكمة ، لأنها خير ، والمقرر في علم النسخ أن الأخبار لا تنسخ ، وإنما معناها أن المسلم إن تزوج امرأة زانية فهو إما أن يكون مشركا إن اعتقد حل الزنا ، وإما أن يكون زانيا إن اعتقد حرمة وكذا المرأة .

(١) وقد تقدم أن هذا يسمى تخصيصا ، وهو إخراج بعض أفراد العام من حكمه والقول بالنسخ في الآية أخرجه ابن جرير : (١٨ / ١١٠ - ١١٥) عن عكرمة ، وكذا أخرجه النحاس في ناسخه : (٢ / ٥٤٤ - ٥٤٥) ، ونسبه ابن كثير في تفسيره : (٣ / ٢٩٢) إلى عكرمة والحسن البصري

(٢) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٤١٠)

الآية الرابعة : ﴿ لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ - ٥٨ ﴾
إلى قوله ﴿ صلاة العشاء ﴾ قال قوم : هذا أمر ندب واستحباب ، وليس
بواجب ، قال جمهور المفسرين : هو واجب ثم اختلفوا فيه ، فقال ابن
عباس كان العمل بها واجبا ، لأن القوم لم يكن لهم ستور ولا حجاب
والله رحيم بالمؤمنين ، يجب الستر عليهم ، فرمما دخل الخادم أو الولد
أوتيمته وهو مع أهل في حال جماع ، فأمر الله عزوجل بالاستئذان في
هذه الأوقات الثلاثة ، ثم جاء الله باليسر وبسط الرزق فاتخذ الناس
الستور والأغلاق فكفاهم ذلك عن الاستئذان .^(١) فالآية الآن منسوخة في
حق هؤلاء . وإن عاد الأمر إلى الحالة الأولى كان الأمر بها واجبا . قال

(١) أخرجه بنحوه عن ابن عباس دون ذكر النسخ ابن أبي حاتم في تفسيره :
(٨ / ٢٦٣٢) والخصاص في أحكام القرآن : (٣ / ٣٣٠) ، والنحاس في
ناسخه : (٢ / ٥٥٤ ، ٥٥٥) وسأقه ابن كثير : (٣ / ٣١٥) من رواية ابن
أبي حاتم ، وصحح إسناده .

وقد ورد عن ابن عباس ما يدل على عدم النسخ ، فيما أخرجه ابن جرير في
تفسيره : (١٨ / ١٦٢) وابن أبي حاتم : (٨ / ٢٦٣٢) من طرق ، أنه قال :
ترك الناس ثلاث آيات فلم يعملوا بها - وفي بعض الروايات غلب الشيطان
الناس على ثلاث آيات - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ

الشعبي^(١) وجابر بن زيد^(٢) في آخرين : هي محكمة لم تنسخ الآن ولا من قبل ، ولكن ترك الناس العمل بها ، فالله المستعان .^(٣) [١٦ / ب]

سورة الفرقان

الآية الأولى : ﴿ أفأنت تكون عليهم وكيلا - ٤٣ ﴾ قيل اقتضت النهي عن قتال المشركين ، ثم نسخت بآية السيف ، وهذا غير مفهوم من الآية ، لأن المعنى : أفأنت تكون عليهم حافظا تحفظهم^(٤) من اتباع الهوى أي ليس عليك غير التبليغ ، فأما الهداية فإلي^(٥) .

الآية الثانية : ﴿ وإذا مروا باللغو مروا كراما - ٧٢ ﴾ قال بعض المفسرين : وصفهم بالإعراض عن المشركين ومؤاخذتهم ، ثم نسخ بالأمر بالقتال .^(٦) والصحيح أنها محكمة ، وعليه الجمهور ، لأن معناها :

(١) هذا القول أخرجه عنه ابن جرير : (١٨ / ١٦٢) ، وابن أبي حاتم :

(٢ / ٢٦٣٣) ، وابن أبي شيبة في مصنفه : (٤ / ٤٠٠)

(٢) نسب هذا القول إليه النحاس في ناسخه : (٢ / ٥٥٧) ، وزاد القاسم بن محمد

، والجصاص : (٣ / ٣٣٠) ، وابن الجوزي في نواسخه ص : (٤١١)

(٣) وهذا هو الصواب ، ومعناها بين ظاهر .

(٤) في الأصل : تحفظه .

(٥) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٤١٤)

(٦) ذكره ابن جرير في تفسيره : (١٨ / ٥٠) ، عن السدي ، ولم يجزم بدعوى

النسخ .

إذا أرادوا باطلا؟! لم يخالطوا أهله .

بعضهم يقول : معناه : إذا سمعوا من يشتمهم تجاوزوا عنه كرماً وفضلاً .

سورة النمل

ظن بعضهم أن قوله : ﴿ فمّن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فقل إنما أنا من
المنذرين - ٩٢ ﴾ مفهومه ترك كل امرئ وعمله ، ثم نسخ بآية السيف
وليس كذلك ، لأن الأمر بالقتال لا ينافي أنّ كلاً مجازى بعمله ، وذلك
المفهوم منها .^(١)

(١) ذكر ابن الجوزي في نواسخ القرآن ص : (٤١٩) القول بنسخها عن ابن

سورة القصص

﴿ وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين - ٥٥ ﴾ قال أكثر المفسرين : هذه اقتضت وصفه بكثرة التعرض للكفار في أفعالهم ، ثم نسخت بآية القتال^(١) ، وقوى نسخها عندهم - وإن كانت خيرا - لأن معناها التحريض على ذلك والأمر به ، وقال ابن زيد : هي محكمة . ولم يذكر فيها إلا الأخلاق الحسنة ، وصفهم بترك الإصغاء إلى الباطل ، ومجانبة أهله ومخالطتهم ولين جانبهم ، والمخاطبة الحسنة ، ومثل هذا لا ينسخ^(٢).

سورة العنكبوت

﴿ ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن - ٤٦ ﴾ قال قتادة : هذه الآية اقتضت ملاينة أهل الكتاب ، ثم نسخت بآية التوبة : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ﴾^(٣) الآية ، وقال ابن عباس ومجاهد وأكثر المفسرين هي

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ التوبة آية : (٢٩)
 (٢) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٢ / ٥٧٤) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٤٢٠)

(٣) التوبة : (٢٩) ، وهي آية القتال ، والأثر أخرجه ابن جرير في تفسيره : (٢ / ٢١) ، والنحاس في ناسخه : (٢ / ٥٧٦)

محكمة^(١) والمراد بها من أدى الجزية منهم ، ومن أدى الجزية لم يُقل لهم إلا اللين من القول ، ويقويه أن بعده : ﴿ إلا الذين ظلموا منهم ﴾ يريد من امتنع عن أداء الجزية ، فإنه غير داخل في جملة من يلان له القول .

سورة الأحزاب

الآية الأولى : ﴿ ولا تطع الكافرين والمنافقين [١٧ / أ] ودع أذاهم - ٤٨ ﴾ نسخت بآية السيف^(٢) .

الآية الثانية : ﴿ لا يجلب لك النساء من بعد - ٥٢ ﴾ قال علي وابن عباس^(٣) وعائشة وأم سلمة^(٤) - رضي الله عنهم - : نسخت بقوله تعالى :

(١) ذكر النحاس في ناسخه : (٥٧٦ / ٢) عن مجاهد ، وكذا ابن الجوزي في

نواسخه ص : (٤٢٠)

(٢) وقد تقدم رده مرارا ، وبين المصنف أن مثل هذا لا يدخل في باب النسخ ، وليس منه في شيء البتة .

(٣) أخرجه عنهما ابن سعد في الطبقات : (١٩٤ / ٨) ، وأخرجه ابن الجوزي في

نواسخه ص : (٤٣١) عن ابن عباس ، وذكره عنهما النحاس في ناسخه :

(٢ / ٥٨٨) ، ومكي في الإيضاح ص : (٣٣٦)

(٤) أخرجه عنها ابن سعد في الطبقات : (١٩٤ / ٨) ، والنحاس في ناسخه :

(٢ / ٥٨٧)

﴿إنا أحلنا لك أنزواجك﴾^(١) وقالت عائشة - رضي الله عنها - مامات رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى أُحلَّ له النساء^(٢). وقال آخرون منهم الحسن وابن سيرين : هي محكمة^(٣) ولم يكن له - صلى الله عليه وسلم - أن يتزوج سوى من كان عنده ثوابا من الله تعالى لهن حين اخترن الله ورسوله ، والدار الآخرة . وقال أبو أمامة^(٤) لما حظر عليهن أن يتزوجن بعد موته - صلى الله عليه وسلم - حظر عليه أن يتزوج غيرهن^(٥). وقال مجاهد وابن جبير : معناه : لايجل لك النساء بعد المسلمات ، لثلاث تكون كافرة أما للمؤمنين^(٦).

(١) سورة الأحزاب آية : (٥٠)

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه ، كتاب التفسير ، بابٌ ومن سورة الأحزاب :

(٣٥٦ / ٥) ، وابن أبي شيبة في المصنف : (٤ / ٢٧٩ - ٢٨٠) ، وابن

جرير في تفسيره : (٢٢ / ٣٢) ، والحاكم في المستدرک : (٢ / ٤٣٧)

وصححه على شرطهما ، ووافقه النهي ، وأخرجه النحاس في ناسخه :

(٢ / ٥٨٦) ، وابن الجوزي في نواسخه ص : (٤٣١ - ٤٣٢)

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم : (١٠ / ٣١٤٧) عن الحسن ، وانظر الناسخ والمنسوخ

للنحاس : (٢ / ٥٨٥) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٤٣٢)

(٤) هو صدي بن العجلان الباهلي .

(٥) لم أجد أثر أبي أمامة .

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره : (٢٢ / ٣٠) ، وابن أبي حاتم : (١٠ / ٣١٤٧)

سورة سبأ

﴿ قل لا تسألون عما أجرنا ولا نسال عما تعملون - ٢٥ ﴾ قد ذكرنا في نظائرها قول من ادعى نسخها ، وأن الصحيح إحكامها ، إذ المعنى فيها ظاهر وليست منافية للقتال .^(١)

سورة الصافات

﴿ قتل عنهم حتى حين - ١٧٨ ﴾ قال بعض المفسرين : أمره بالإعراض عنهم إلى أن يؤذن له في القتال ، فهي محكمة . وقال قتادة : يريد بالحين موتهم .^(٢) وقيل : يوم القيامة . فيتوجه النسخ على هذين بآية القتال وأما قوله : ﴿ وتول عنهم^(٣) حتى حين ﴾ فهو تكرير يفيد التأكيد .^(٤)

(١) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٤٣٤)

(٢) أخرجه ابن جرير : (٢٣ / ١١٥)

(٣) في الأصل : عليهم .

(٤) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٤٣٦)

سورة ص

﴿إصبر على ما يقولون-١٧﴾ قيل : أمره بالصبر عن قتال المشركين ثم نسخ بعد بآية السيف . والصحيح إحكامها ، لأن الصبر محمود . فأمره بالصبر على أذاهم وتكذيبهم ، وألا يمنع ذلك عن أداء الرسالة ، وذلك غير مناف للقتال ، وهكذا القول في آيات الصبر أين جاءت خطابا للرسول - صلى الله عليه وسلم - .

سورة الزم

﴿قل يا قوم اعملوا على مكاتكم-٣٩﴾ نظيرها في الأنعام^(١) قيل : اقتضت ترك المشركين وأعمالهم ، ثم نسختنا بآية السيف ، والأظهر أنها وعيد ، ولاوجه لنسخها .^(٢)

الآية الثانية : ﴿فمن اهتدى فلنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها وما أنت عليهم بوكيل-٤١﴾ قيل : اقتضت الأمر بترك قتالهم ، ثم نسخت بآية السيف والمفهوم من الآية أن من اهتدى [١٧ / ب] لا يضره ضلال

(١) آية : (١٣٥)

(٢) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٤٤٢)

غيره ومن ضل لا ينفعه هداية غيره ، وعلى هذا هي محكمة ^(١).

سورة الشورى

الآية الأولى : ﴿ ويستغفرون لمن في الأرض - ٥ ﴾ قال وهب بن منبه ومن تابعه : نسختها آية الطول ^(٢) يعني : ﴿ ويستغفرون للذين آمنوا ﴾ ^(٣) وهذا خطأ بين ، لأن هذا خبر ، والأخبار لا تنسخ كما حققنا في أول الكتاب ^(٤) ، وهذا إنما هو تبيين للمحمل ، ولهذا قال قتادة في قوله تعالى : ﴿ ويستغفرون لمن في الأرض ﴾ : أراد المؤمنين منهم بدلالة آية الشورى إذ الكافر لا يجوز الاستغفار له .

الآية الثانية : ﴿ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون - ٣٩ ﴾ قال ابن زيد : هذه الآية أمرت بالانتصار بعد البغي لاقبله ، وهي في حق انتصار المسلمين من المشركين ، كأنه أمرهم بترك بداية الكفار ، ثم نسخت

(١) انظر نواسخ القرآن ص : (٤٤٣)

(٢) آية : (٧) من سورة الطول وهي : سورة غافر .

(٣) أخرجه النحاس في ناسخه : (٢ / ٦١٢) عن وهب ، وذكره ابن الجوزي في

نواسخه ص : (٤٤٧)

(٤) ص : (٣٦)

بالأمر بالجهاد. (١)

وقال آخرون : ليس هذا من باب المنسوخ ، لأن الآية واردة في انتصار المظلوم من الظالم ، والانتصار إنما يكون بعد وقوع البغي ، وقال قوم : نسخ منها مدحهم بالانتصار ، ولا يمدح إلا بالأحسن من الأفعال فلما وصفهم بالانتصار دل على أن ذلك أفضل من العفو ، ثم نسخ ذلك بقوله : ﴿ ولن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾ (٢) وهذا من المنسوخ بمعزل ، لأن هذه الآية اقتضت مدحهم على ترك ابتدائهم بالبغي وأن من أوصافهم أنهم لا ينتصرون إلا إذا بُغي عليهم ، أي أنهم لا يبدؤون أحدا بالظلم ، فإن ظلموا فلهم الانتصار ، لأن ذلك مباح ، كما قال تعالى : ﴿ ولن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ﴾ (٣) وإن صبروا وعفوا حازوا الفضيلة الكاملة بدليل قوله تعالى : ﴿ ولن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾ (٤) ، وذلك مما لاتنافي فيه .

(١) أخرجه بنحوه ابن جرير في تفسيره : (٢٥ / ٣٨) ، وذكره النحاس في

ناسخه : (٢ / ٦٢٢) ، وابن الجوزي في نواسخه ص : (٤٥٢)

(٢) سورة الشورى آية : (٤٣) /

(٣) سورة الشورى آية : (٤١)

(٤) سورة الشورى آية : (٤٣)

سورة الزخرف

﴿ فاصح عنهم - ٨٩ ﴾ الآية ، قال جماعة من العلماء : أمر بالاعراض عن مؤاخذه المشركين وقتالهم ، ثم نسخ ذلك بآية السيف .^(١)

سورة الجاثية

﴿ قل للذين آمنوا يغفروا^(٢) للذين لا يرجون أيام الله - ١٤ ﴾ قال المفسرون : معناها : قل للمؤمنين يعرضوا عن مؤاخذه المشركين ، ثم نسخ ذلك بآية السيف .^(٣) [١٨ / أ]

(١) تقدم نظيره في سورة الحجر ص : (١١٧) ، ودعوى النسخ ليس بجيد والأظهر أن المعنى - والله أعلم - أعرض عنهم فلا تدعهم ، لأنه لافائدة من دعوتهم ، ولن يستحيبوا لك ، فهو تيسر من الله له من استجابتهم ، كما قال عز وجل لنبيه نوح : ﴿ وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ﴾ ولهذا هددهم بعده بقوله : ﴿ فسوف يعلمون ﴾

(٢) في الأصل : يغفر .

(٣) القول بالنسخ هنا أخرجه ابن جرير في تفسيره : (٢٥ / ١٤٤) عن ابن عباس من طريق العوفي ، وهو ضعيف ، وأخرجه النحاس عنه - أيضاً - : (٢ / ٦٢٥) وفي إسناده جويبر ، وأخرجه ابن الجوزي من الطريقتين المذكورين ص : (٤٥٨ - ٤٥٩) ، وأخرجه أيضا والنحاس : (٢ / ٦٢٦)

سورة الأحقاف

﴿ وما أدري ما يفعل بي ولا بكم - ٩ ﴾ قيل أراد ما أعلم بحالي وحالكم في الآخرة كيف يكون ، ثم نسخ بآية الفتح : ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾^(١) ، وبقوله تعالى : ﴿ ليدخل المؤمنون والمؤمنات جنات ﴾^(٢) وقال جمهور العلماء : هذه الآية محكمة ، ومحال أن يدعى نسخها ، لأن المراد بها في الدنيا ، أي لا أدري ما يفعل بي ولا بكم في الدنيا ، من المرض والصحة والغلاء والرخص والغنى والفقر وغير ذلك ، كما قال : ﴿ ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير ﴾^(٣) قالو : ومن المحال أن يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - للمشركين : ما أدري ما يفعل بي ولا بكم في الآخرة ، ولم يزل - صلى الله عليه وسلم - يخبر أن من أطاع فله الجنة ، ومن عصى فله النار ، وكيف يجوز أن يقول ذلك !!؟ ثم يدعو الناس إلى ما لا يعلم العاقبة فيه ، فيكون حيثئذ داعياً إلى مجهول هذا ما لا يليق بالنبوة ، والإحكام أصح ، وأوضح^(٤).

(١) سورة الفتح آية : (٢)

(٢) سورة الفتح آية : (٥)

(٣) سورة الأعراف آية : (١٨٨)

(٤) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٤٦٢) وما بعدها .

سورة محمد صلى الله عليه وسلم

﴿فإما من بعد وإما فداء - ٤﴾ قال قوم من المفسرين : نسخ ذلك بقوله تعالى : ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾^(١) قالوا : لا يجوز الآن المنُّ ولا الفداء ، وهو مذهب أبي حنيفة - رضي الله عنه^(٢) - وقال الضحاك^(٣) وعطاء^(٤) والحسن^(٥) - رضي الله عنهم - بعكس هذا جعلوا آية التوبة

(١) سورة التوبة آية : (٥)

(٢) انظر أحكام القرآن للجصاص : (٣٩٢) ، ومعاني الآثار للطحاوي : (٣ / ٢٦١ - ٢٦٢) ، والقول بنسخها أخرجه ابن جرير : (٤١ / ٢٦) وابن الجوزي في نواسخه ص : (٤٦٧) كلاهما عن ابن عباس من طريق العوفي وأخرجه عن قتادة أيضا ، وأخرجه ابن جرير : (٤٠ - ٤١) والنحاس في ناسخه : (٦ / ٣) ، عن ابن جريج ، وأخرجه ابن الجوزي في نواسخه ص : (٤٦٧ - ٤٦٨) عن مجاهد والسدي ، وذكره النحاس في الموضوع السابق عن السدي أيضا ، وكثير من الكوفيين دون تسمية .

(٣) أخرج هذا القول عنه ابن جرير : (١٤٠ / ١٤) ، والنحاس في ناسخه : (١٠ / ٣)

(٤) هو ابن أبي رباح ، وقوله هذا أخرجه عبد الرزاق في المصنف : (٢٠٤ / ٥) وابن أبي شيبة في المصنف : (١٢ / ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢١) ، والنحاس في ناسخه : (٢ / ٤٢٤ ، ٣ / ١١) ، والجصاص في أحكامه : (٣ / ٢٩١)

(٥) أخرجه عنه أبو عبيد في ناسخه : ص (٢١٠) ، وابن أبي شيبة في المصنف : (١٢ / ٤١٦ - ٤١٧) ، والنحاس في ناسخه : (٣ / ١١) ، والجصاص في أحكامه :

(٢٩١ / ٣)

منسوخة بهذه ، وقالوا : لا يجوز قتل الأسير بعد الإتيان ولكن يُمنُّ عليه أو يفادى ، وقال جماهير المفسرين : الآيتان محكمتان مخيرٌ في الأسارى إن شاء قتلهم ، وإن شاء استرقهم ، وإن شاء منَّ عليهم بأرقابهم ، وإن شاء فاداهم ، يختار من ذلك المصلحة للمسلمين ، وهو مذهب أهل المدينة والشافعي وأحمد في آخرين - رضي الله عنهم^(١) -

سورة ق

﴿ وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن - ٤٥ ﴾ قال جمهور المفسرين : نهاه عن قتالهم والغلظة عليهم ، وأمره بالاعتصار على التذكير ، ثم نسخ بآية السيف^(٢) .

(١) وهذا هو الصواب ، لأن الجمع بين الآيتين ممكن ، فيجب الأخذ به . وانظر أحكام القرآن لابن العربي : (٤ / ١٣١ - ١٣٢) ، وأحكام القرآن للكيماهراسي : (٤ / ٣٩٩ - ٤٠١) ، وتفسير القرطبي : (١٦ / ٢٢٨) والمغني لابن قدامة : (١٠ / ٤٠٠ - ٤٠١)

(٢) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٤٧٠) ، وقد حكاه عن ابن عباس وتقديم رد هذه الدعوى ، وبيننا معنى هذه الآية وأشباهاها عند قوله تعالى : ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ ص : (٦٤) وأن المعنى : لست عليهم بجبار فتحير قلوبهم على قبول الإيمان ، فإن هذا ليس لك ، بل هو لله وحده ، وما عليك إلا البيان ، والتذكير بالقرآن .

سورة الذاريات

الآية الأولى: ﴿ وفي أموالهم حق للسائل والمحروم - ١٩ ﴾ قال قوم : أراد بالحق الزكاة . وقيل : أراد الصدقة النافلة ، مدحهم على إخراج ذلك بطيب نفس ، فهو محكم ، وقال الضحاك^(١) [١٨ / ب] : هذا شيء كان يجب في المال غير الزكاة ، ثم نسخ بآية...^(٢) ، وقال الحسن^(٣) والنخعي^(٤) : إن في المال حقا سوى الزكاة ، ولكن الناس غفلوا عنه . فالآية عندهما محكمة .^(٥)

الآية الثانية: ﴿ قتل عنهم فما أنت بملوم وذكروا - ٥٤ ﴾ قال المفسرون : معناه : أنذرهم وأعرض عن عقوبتهم ، فلست ملوما على ذلك ، ثم نسخ الأمر بالإعرض بآية السيف .^(٦)

(١) لم أقف عليه .

(٢) بياض بالأصل بمقدار كلمة ، ولعلها الزكاة .

(٣) هو البصري ، وهذا القول أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف : (١٥٠ / ٣)

وذكره عنه النحاس في ناسخه : (٢٥ / ٣)

(٤) أخرجه عنه ابن جرير : (٢٥ / ٣) ، وابن أبي شيبة في المصنف :

(١٥٠ / ٣) ، وذكره عنه النحاس في ناسخه : (٢٥ / ٣)

(٥) وقد تقدم بيان هذا المعنى عند آية الأنعام ص : (١٠٠)

(٦) تقدم الكلام على مثله قريبا في سورة ق ، والأثر ذكره النحاس في ناسخه :

سورة المجادلة

﴿ إذا ناجيته الرسول فقدموا بين يدي نجواك صدقة - ١٢ ﴾ قال
المفسرون : نسخت بالآية التي بعدها : ﴿ أشفقتم أن تقدموا ﴾^(١)

سورة الحس

﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى - ٧ ﴾ إلى قوله : ﴿ وابن السبيل ﴾ قال
قتادة : نسخت بآية الأنفال : ﴿ واعلموا أننا غنمتم من شيء ﴾^(٢) جعل

→

(٣ / ٢٨) عن الضحاك ، وكذا مكى في الإيضاح ص : (٣٦٢) ، وابن
الجوزي ص : (٤٧٢) دون نسبة ، والناسخ في رواية النحاس قوله :
﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ المائة : ٦٧ ، أما ابن الجوزي فذكر قولين
في الناسخ ، أولهما أنه آية السيف ، والآخر أنه قوله تعالى : ﴿ وذكر فإن
الذكرى تنفع المؤمنين ﴾ الذاريات آية : ٥٥

(١) سورة المجادلة آية : (١٣) ، والقول بالنسخ أخرجه ابن جرير :
(٢٨ / ٢٠ - ٢١) عن علي وابن عباس وعكرمة والحسن البصري ، وأخرجه
ابن الجوزي في نواسخه ص : (٤٧٩ - ٤٨١) عن ابن عباس من طريق عكرمة
وعطاء والعمري ، وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره : (٢ / ٢٨٠) عن قتادة
ومجاهد والكلبي ، وقد نسب النحاس في ناسخه : (٣ / ٥٣ - ٥٤) هذا
القول إلى أكثر العلماء .

(٢) آية : (٤١) ، وهذا القول أخرجه عنه ابن جرير في تفسيره : (١٣ / ٥٤٦)

←

الفيء والغنيمة واحدا ، وقال كان في أول الإسلام تقسم على هذه الأصناف ، ولا يكون لمن قاتل شيء ، إلا أن يكون من هذه الأصناف ثم نسخ الله عز وجل ذلك بآية الأنفال ، فجعل لهؤلاء الخمس ، وجعل أربعة الأحماس لمن حارب ، وقال آخرون الآيتان محكمتان .^(١) أما آية الأنفال ففي الغنيمة ، وهي : كل مال أخذ من المشركين قهرا بالقتال وأما هذه ففي الفيء ، وهو غير الغنيمة ، وهو : كل مال أخذ من المشركين بغير قتال ، كالجزية والعشر ومال المرتد وما صولحوا عليه ، وما مائل ذلك .^(٢)

→

وابن الجوزي في نواسخه ص : (٤٨٢ - ٤٨٣) ، وعبد بن حميد ، كما في الدر : (١٠١ / ٨) ، وذكره النحاس عنه في ناسخه : (٣ / ٥٦) ، وهذا القول من أضعف الأقوال ، لأن آية الأنفال متقدم نزولها على آية الحشر فكيف ينسخ المتقدم المتأخر !!؟

(١) وهو الصواب ، لأنه لاتعارض بين الآيتين ، فأية الحشر هذه في الفيء كله وآية الأنفال في خمس الخمس ، فلا إشكال .

(٢) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٣ / ٥٧) ، وقد ردّ القول بالنسخ هنا وقال : أما القول إنها منسوخة فلا معنى له ، لأنه ليست إحداهما تنافي الأخرى فيكون النسخ . اهـ وكذا ابن جرير : (٢٨ / ٣٨) فقد رد القول بالنسخ لاختلاف حكم الآيتين ، وانظر المسألة أيضاً في : الإيضاح لمكي ص : (٤٣٠) ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٤٨٣) ، وتفسير ابن كثير : (٢ / ٣١٠)

سورة الممنحنته

الآية الأولى : ﴿ لا ينهاك الله عن الذين لم يقاتلكم في الدين ولم
يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم - ٨ ﴾ قال قتادة :
نسختها آية القتال .^(١) وقال مجاهد : هي محكمة ، وهي مخصوصة في
الذين آمنوا ولم يهاجروا .^(٢) وقال الحسن : هي في حلفاء النبي - صلى الله
عليه وسلم - ممن بينه وبينه عهد لم ينقضه .^(٣) وقال ابن عباس وغيره :
هي في برّ المؤمن الكافر الذي بينه وبينه نسب أو قرابة ، أو لم يكن بينهما
شيء من ذلك ، قال برّه له جائز ما لم يكن في برّه له تقوية على حرب
المسلمين ، ولا دلالة على عورة الإسلام فذلك مما لا بأس به .^(٤)

الآية الثانية والثالثة : ﴿ إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ﴾ إلى قوله

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره : (٢ / ٢٨٧) ، وابن جرير : (٢٨ / ٦٦)

والجصاص في أحكامه : (٣ / ٤٣٧) ، وابن الجوزي في نواسخه ص : (٤٨٥)

وأبو داود في ناسخه ، وابن المنذر . ذكره السيوطي في الدر : (٨ / ١٣١)

(٢) أخرجه ابن جرير : (٢٨ / ٦٥) ، وعبد بن حميد ، وابن المنذر . ذكره

السيوطي في الدر : (٨ / ١٣١)

(٣) ذكره النحاس في ناسخه : (٣ / ٦٧) ، ومكي في الإيضاح ص : (٣٧٣)

(٤) ذكر نحوه ابن جرير : (٢٨ / ٦٦) دون أن ينسبه ، والنحاس : (٣ / ٧١)

﴿ ولا هم يحلون لهن ﴾ محكم ، وقوله تعالى [١٩ / أ] : ﴿ وآتوهما أنفقوا - ١٠ ﴾ معناه : ردوا إلى أزواجهن الكفار ما أعطوهن من المهر ، ثم نسخ هذا الحكم .^(١)

وقوله تعالى : ﴿ لا جناح عليكم أن تكوهن إذا آتيتهن أجورهن ﴾ محكم .

وقوله تعالى : ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ محكم أيضا ، نهى الله المسلمين عن المقام مع الزوجات المشركات ، وأمرهم بفراقهن وهذا عام خص منه الكتابيات ، فمن أسلم وتحت امرأة وثنية أو مجوسية ولم تسلم فُرق بينهما .^(٢) وبعض الفقهاء يقول : ينتظر بها العدة .^(٣)

وقوله تعالى : ﴿ وأسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا ﴾ منسوخ ، ومعنى الآية : إذا خرجت امرأة أحدكم إلى الكفار ولحقت بهم فاطلبوا من زوجها الذي تزوجها من الكفار أن يرد على زوجها المسلم ما أنفق عليها

(١) سيذكر المصنف هذا القول عن جمع من أهل العلم في نهاية الكلام على المسألة .
 (٢) وبه قال مالك والحسن وطاوس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة والحكم . انظر :
 الناسخ والمنسوخ للنحاس : (١١٤ / ٣) ، والقرطبي : (١٨ / ٦٦ - ٦٧)
 (٣) وهو قول الشافعي وأحمد . انظر : أحكام القرآن للكيال الهراسي : (٤٦٢ / ٤)
 والمغني لابن قدامة : (٧ / ٥٣٤ - ٥٣٥)

من مهرها ، وكذلك ليطلبوا منكم إذا لحقت امرأة أحدهم بكم مؤمنة من زوجها الذي تزوجها منكم ما أنفق عليها الكافر من المهر . قال المفسرون : فلما نزلت هذه الآية أدى المسلمون ما أمروا به من أداء نفقات المشركين على نساتهم اللاتي لحقن بالمؤمنين ، وأبى المشركون أن يفعلوا مثل ما فعلوا . فأنزل الله تعالى : ﴿ وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار ﴾ ^(١) فلحقن بهم مرتدات ﴿ فعاقبتهم ﴾ أى : فغزوتم الكفار وغنمتموهم ﴿ فاتوا الذين ذهبوا زواجهم ﴾ منكم إلى الكفار ﴿ مثل ما أنفقوا ﴾ عليهن من المهر ، والمعنى : أعطوهم من الغنيمة التي صارت في أيديكم من أموال الكفار عوضا .

فالحاصل أن رد المهر إلى المشركين وردهم المهر إلى المسلمين وتعويض الزوج من الغنيمة منسوخ بإجماع من أئمة التفسير . ^(٢) قاله قتادة ومجاهد والضحاك وغيرهم ^(٣) عن ابن عباس ^(٤) والزهري والثوري ^(٥) وأكابر

(١) سورة المتحنة آية : (١١)

(٢) نسبة النحاس إلى أكثر العلماء : (٣ / ١١٨)

(٣) في الأصل : وغيره .

(٤) لم أقف على هذا القول عن ابن عباس من رواية هؤلاء ولا غيرهم .

(٥) ذكره عنه القرطبي : (١٨ / ٦٩) ، وابن قدامة : (١٠ / ٥٢٤)

العلماء ونص أحمد عليه^(١) وقال الزهري : انقطع هذا يوم الفتح ، لا يعمل به اليوم .^(٢) وبعض الناس أطلق القول بنسخ أحكام الآيتين ، وليس بظاهر الوجه ، لأن فيها مواضع ليست بمنسوخة ، كما عيناها في مواضعها ، فلا وجه لإطلاق القول بالنسخ .^(٣)

سورة المزمل

الآية الأولى : ﴿ قد الليل إلا قليلا - ٢ ﴾ أمره بهذه الآية أن يقوم ثم استثنى قليلا منه ، ولم يبينه ، ثم بينه بعده فقال : ﴿ نصفه أو انقص منه قليلا - ٣ ﴾ إلى الثالث ﴿ أو نرد عليه - ٤ ﴾ إلى [١٩ / ب] الثلثين فخيره بين هذه الأزمنة ، وكان هذا فرضا عليه - صلى الله عليه وسلم - وعلى أمته ، فصلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه - رضون الله عليهم أجمعين - واشتد ذلك عليهم ، فكان الرجل لا يدري متى ثلث الليل ومتى النصف ، ومتى الثلثين ، فكان يقوم حتى يصبح فشق ذلك عليهم وانتفخت أقدامهم ، واصفرت ألوانهم ، فخفف الله عنهم ذلك

(١) انظر المغني لابن قدامة : (١٠ / ٥٢٣ - ٥٢٤)

(٢) أخرج ابن جرير : (٢٨ / ٧٥) عنه ما يفيد هذا المعنى ، وذكره عنه القرطبي في تفسيره : (١٨ / ٦٩) ، وابن قدامة في المغني : (١٠ / ٥٢٤)

(٣) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٣ / ٧٤ ، ١١٨ ، ١١٩) ، ونواسخ

القرآن لابن الجوزي ص : (٤٩٠ - ٤٩١)

ونسخها بقوله تعالى : ﴿ علم أن لن تحصوه ﴾^(١) أي لن تطيقوا قيام الليل :
﴿ فتأب عليكم ﴾ أي تجاوز عنكم ، وخفف عنكم ذلك الثقل
وظاهر الآية الأولى يدل على أن فرض القيام كان على الرسول - صلى
الله عليه وسلم - وحده ، ولم يفرض على الأمة ، وقد قيل به ، ولكن
الآية الثانية تدل على [أن]^(٢) فرضه كان على جميع المؤمنين ، فعلم
بمجموعهما أن ذلك كان عليه وعلى أمته ، وهذا قول ابن عباس^(٣)
وعائشة^(٤) وأكثر العلماء ، وإنما جاء الخطاب أولا للنبي - صلى الله عليه
وسلم - وحده لأن العرب تكتفي بمخاطبة الرئيس عن مخاطبة الأتباع
لأنهم داخلون تحت أمره ، منقادون لحكمه ، وقد قال بعض الناس : إنما
نسخ القيام عن الأمة ، فأما الرسول فلم ينسخ عنه فرضه إلى أن مات .

(١) سورة المزمل آية : (٢٠)

(٢) ما بين المعرفين ساقط من الأصل .

(٣) أخرجه عنه أبو داود في سنته ، كتاب الصلاة ، باب قيام الليل والتيسير فيه :

(٢ / ٧٢) ، وابن جرير في تفسيره : (٢٩ / ١٢٤ - ١٢٦) ، والنحاس في

ناسخه : (٣ / ١٢٨) ، والحاكم في المستدرک : (٢ / ٥٠٥) وصححه

ووافقه الذهبي ، وكذا أخرجه ابن الجوزي في نواسخه ص : (٤٩٧) ، وقد

روى النحاس في ناسخه : (٣ / ١٢٩) هذا القول عن الإمام الشافعي .

(٤) القول بنسخ هذا الحكم أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين

وقصرها : (١ / ٥١٢ - ٥١٣) عن عائشة ، من حديث طويل ، وفيه

التخفيف بدل النسخ ، وذكر القول بالنسخ عنها النحاس في ناسخه :

(٣ / ١٢٧) ، وابن الجوزي في نواسخه ص : (٤٩٨ - ٤٩٩)

الآية الثانية : ﴿ واهجرهم هجرا جميلا - ١٠ ﴾ قال المفسرون : نسخت بآية السيف .^(١) فأما أولها وهو قوله : ﴿ واصبر على ما يقولون ﴾ فهو محكم ، أمره بالصبر على تبليغ الرسالة ، والأيمنة تكذيبهم له عن أدائها وتبليغها ، وبعضهم يقول : أمره بالصبر عن قتالهم ، ثم نسخ بآية القتال ، وقد ذكرنا أشباهها من آيات الصبر فيما تقدم .

سورة الإنسان

﴿ ومن الليل فأسجد له وسبحه ليلا طويلا - ٢٦ ﴾ قال ابن زيد : كان هذا فرضا عليه ، يعني قيام الليل ، ثم نسخ ذلك قوله تعالى : ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾^(٢) وقال الآخرون : هي محكمة ، وأراد بأول الآية صلاتي العشاء وبآخرها التطوع .

(١) أخرجه ابن جرير : (٢٩ / ١٣٤) عن قتادة ، وكذا النحاس : (٣ / ١٣٠) وذكره ابن الجوزي ص : (٤٩٩) منسوبا إلى المفسرين .

(٢) سورة الإسراء آية : (٧٩) ، وهذا القول أخرجه ابن جرير : (٢٩ / ٢٢٥) عن ابن زيد وذكره النحاس في ناسخه : (٣ / ١٣٣) ، ومكي في الإيضاح

سورة الغاشية

﴿ فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر - ٢٢ ﴾ قال [ابن] ^(١) زيد وجماعة من المفسرين : أمره بلاقتصار على تكديرهم دون قتالهم وقال له : [لست] ^(١) عليهم يجبار فتكرههم على الإيمان ، إنما أنت هين لين ثم نسخ ذلك بآية السيف ^(٢) . وقال [٢٠ / أ] قوم : هي محكمة . والمعنى : لست بمسلط ^(٣) فتشق قلوبهم إلى الصلاح ، وإنما عليك التذكير دون الدراية ، كما أنك لا تهدي من أحببت ^(٤) .

سورة الكافرون

﴿ لكم دينكم ولي دين - ٦ ﴾ قال جماعة من المفسرين : هذه الآية اقتضت ترك قتالهم ، وإقرارهم على دينهم ، ثم نسخت بآية القتال ^(٥)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) أخرجه ابن جرير : (١٦٦ / ٣٠) ، والقول بنسخ هذه الآية أخرجه ابن الجوزي في نواسخه ص : (٥٠٧) عن ابن عباس ، وكذا أبو داود في ناسخه .

ذكره السيوطي في الدر : (٨ / ٤٩٥)

(٣) هذا التفسير أخرجه ابن أبي حاتم : (١٠ / ٣٤٢٢) عن الضحاك .

(٤) انظر نحو هذا الكلام في الناسخ والمنسوخ للنحاس : (٣ / ١٥٠)

(٥) وهي قوله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾ الآية ٢٩ من سورة

وقال آخرون : ليس المفهوم منها هذا ، وإنما المعنى : كلُّ منا يحاسب على ذنبه ، فلا ينفع الضالَّ هدايةَ المهتدي ، ولا يضر المهتدي ضلالُ الضال وإذا كان المفهوم منها هذا فهي محكمة .^(١)

• قد أتينا على ما شرطنا في أول كتابنا هذا على الاستقصاء والإيجاز موضحا بأدنى إشارة وإلغاز ، ولم نطل كتابنا هذا بتكرير الفصول وإعادة الفروع بعد تقرير الأصول ، والله الحمد على ما عَلَّمَنَا ، ونسأله التوفيق للعمل بما عَلَّمَنَا ، إنه خير مسؤل ، وأكرم مأمول ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم - آخر الكتاب -^(٢) والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ، إنه سميع عليم . وكان الفراغ من كتابته في العشر الأوسط من جمادى الأولى^(٣) ، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، أحسن الله بقيتها ، وغفر الله تعالى لكتابه ولوالديه ولجميع المسلمين ، آمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . وذلك ببيت المقدس .

(١) وهذا هو الصواب بلاريب . وانظر الناسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلامة ص :

(٢٠٦) ، ولابن حزم ص : (٦٨) ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص : (٥٠٩)

(٢) كتب في هامش الأصل : بلغ مقابلة والحمد لله وحده .

(٣) في الأصل : الأول .

الفهارس :

- أ - فهرس الآيات القرآنية .
- ب - فهرس الأحاديث النبوية .
- ج - فهرس الأعلام .
- د - فهرس المصادر والمراجع .
- هـ - فهرس الموضوعات

أ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير ﴾	١٠٦	٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣
﴿ ولئن اتبعت أهواءهم ﴾	١٢٠	٩٦
﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء ﴾	١٤٤	٢٨ ، ٤٥ - ٤٦
﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾	١٨٧	٥٢
﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾	١٨٥	٣٥ ، ٥٣
﴿ ويسألون ماذا يفتقون ﴾	٢١٩	١٠٥
﴿ وإن تخالطوهم فإخوانكم ﴾	٢٢٠	١١٨
﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ﴾	٢٣٤	٢٨ ، ٦٣
﴿ ممن ترضون من الشهداء ﴾	٢٨٢	٩٥
﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾	٢٨٦	١٢٠
سورة آل عمران		
﴿ ومن يتبع غير الإسلام ديناً ﴾	٨٥	٤٠ - ٤١

رقمها	الصفحة	الأية
		سورة النساء
٧٢	١٠	﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى﴾
٥٠	١٢-١١	﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾
٣٤	٢٨	﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾
٨٥ ، ٥٩	٤٣	﴿لا تقربوا الصلاة وأنت سكارى﴾
٨٤ ، ٨٣ ، ٤٢	١١٦ ، ٤٨	﴿إن الله لا يفر أن يشرك به﴾
٩٧	٨٠	﴿فما أرسلناك عليهم حفياً﴾
٩٨	١٤٠	﴿وقد نزل عليكم في الكتاب﴾
		سورة المائدة
١٠٢	٣	﴿حرمت عليكم الميتة﴾
٦١	٥	﴿اليوم أحل لكم الطيبات﴾
٤٧	٤٥	﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾
٢٨	٤٨	﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً﴾
٩٢	٤٩	﴿وأن أحكم بينهم بما أنزل الله﴾
١٣٧	٦٧	﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك﴾
٤٠	٦٩	﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾
١١٤ ، ٥٩	٩٠	﴿يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر ...﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾	٩٩	٦٩
سورة الأنعام		
﴿ ثم ذرهم في خوضهم يلعبون ﴾	٩١	٩٨
﴿ وما أنا عليكم بمحفيظ ﴾	١٠٤	٩٧ - ٩٨
سورة الأعراف		
﴿ وذم الذين يلحدون في أسمائه ﴾	١٨٠	١٠٠
﴿ ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير ﴾	١٨٨	١٣٣
سورة الأنفال		
﴿ واعلموا أننا غنمتم من شيء ﴾	٤١	١٣٧ - ١٣٨
﴿ الآن خفف الله عنكم ﴾	٦٦	٣٤
﴿ فإن يكن منكم مائة صابرة ﴾	٦٦	١٠٨
﴿ والذين آمنوا ولم يهاجروا ﴾	٧٢	١٠٩
سورة التوبة		
﴿ فإذا انسלخ الأشهر الحرم فاقتلوا ﴾	٥	٤٣ ، ١٣٤
﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ﴾	٢٩	٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٤٥
﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ﴾	١١٣	١١٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ﴾	١١٤	١١٧
﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ﴾	١٢٢	١١١، ١١٠، ٥٧
﴿ يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ﴾	١٢٣	١١٥
سورة يونس		
﴿ قال الذين لا يرجون لقاءنا انت ﴾	١٥	٣٢
﴿ أفأنت تكفره الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾	٩٩	٦٦
﴿ فإنما عليك البلاغ ﴾	٤٠	٦٩
سورة هود		
﴿ وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك ﴾	٣٦	١٣٢
سورة الحجر		
﴿ ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ﴾	٣	١٠٠
﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾	٩٤	٣٤
سورة النحل		
﴿ ومن ثمرات النخيل والأعناب ﴾	٦٧	٦٠
﴿ وإذا بدلنا آية مكان آية ﴾	١٠١	٢٨
﴿ إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾	١٠٦	٧٠

رقمها	الصفحة	الآية
-------	--------	-------

سورة الإسراء

- | | | |
|-----|----|----------------------------------|
| ١١٣ | ١٨ | ﴿عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد﴾ |
| ٩٧ | ٥٤ | ﴿وما أرسلناك عليهم وكيلًا﴾ |
| ١٤٤ | ٧٩ | ﴿ومن الليل فتهدى به نافلة لك﴾ |

سورة المؤمنون

- | | | |
|----|-----|----------------------------|
| ٧٨ | ٧-٥ | ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ |
|----|-----|----------------------------|

سورة النور

- | | | |
|-----|----|--|
| ١٢٢ | ٥٨ | ﴿يا أيها الذين آمنوا استذكروا الذين ...﴾ |
|-----|----|--|

سورة الفرقان

- | | | |
|----|----|-------------------|
| ٨٣ | ٧٠ | ﴿إلا من تاب وآمن﴾ |
|----|----|-------------------|

سورة القصص

- | | | |
|----|----|------------------------|
| ٦٦ | ٥٦ | ﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾ |
|----|----|------------------------|

سورة السجدة

- | | | |
|----|----|---------------------|
| ٩٨ | ٣٠ | ﴿فأعرض عنهم وانتظر﴾ |
|----|----|---------------------|

سورة الأحزاب

- | | | |
|---------|---|---------------------------------|
| ١٠٩، ٨١ | ٦ | ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ |
|---------|---|---------------------------------|

- | | | |
|----|----|-------------|
| ٣٤ | ٤٨ | ﴿ودع أذاهم﴾ |
|----|----|-------------|

- | | | |
|-----|----|-------------------------|
| ١٢٧ | ٥٠ | ﴿إننا أحللتك لأنروا جك﴾ |
|-----|----|-------------------------|

الآية	رقمها	الصفحة
-------	-------	--------

سورة سبأ

﴿ قل لا تسألون عما أجرمنا ﴾

٤٧ ١٥

سورة الزمر

﴿ لن أشركت ليحبطن عملك ﴾

٩٦ ٦٥

سورة غافر

﴿ ويستغفرون للذين آمنوا ﴾

١٣٠ ٧

﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾

٤٦ ٦٠

سورة فصلت

﴿ وويل للمشركين ﴾

١٠٠ ٦

سورة الشورى

﴿ من كان يرد حرث الدنيا ... ﴾

١١٣ ٢٠

﴿ ومن آياته الجوار في البحر كالأعلام ﴾

١١٣ ٣٢

﴿ ولئن انتصر بعد ظلمه ﴾

١٣١ ٤١

﴿ ولئن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾

١٣١ ٤٣

﴿ فما أمر سلك عليهم حفيظاً ﴾

٩٧ ٤٨

سورة محمد

﴿ فلا تنهوا وتدعوا إلى السلم ﴾

١٠٨، ١٠٧ ٣٥

رقمها الصفحة

الآية

سورة الفتح

﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك ﴾ ٢ ١٣٣ ، ٩٦

﴿ ليدخل المؤمنين والمؤمنات جنات ﴾ ٥ ١٣٣

سورة الذاريات

﴿ وذكرفإن الذكرى تنفع المؤمنين ﴾ ٥٥ ١٣٧

سورة المجادلة

﴿ أشفقتهم أن يقدموا بين يدي نجواك صدقات ﴾ ١٣ ٣٣ ، ٢٨

سورة الممتحنة

﴿ وإن فاتك شيء من أمر واجك إلى الكفار ﴾ ١١ ١٤١

سورة التغابن

﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ ١٦ ٧١

سورة الطلاق

﴿ واللاتي ينسن من الحيض ﴾ ٤ ٦٣

﴿ وأشهدوا ذوي عدل ﴾ ٢ ٩٥

سورة المعارج

﴿ والذين في أموالهم حق معلوم ﴾ ٢٥ ١٠٠

سورة المدثر

﴿ ذرني ومن خلقت وحيداً ﴾ ١١ ١٠٠

الآفة	رقمها	الصفحة
﴿ماسلكك فف سقر﴾	٤٤	١٠٠
سورة المزمل		
﴿علم أن لن تحصوه﴾	٢٠	١٤٣



ب - فهرس الأحاديث

الصفحة	الراوي	طريف الحديث
٧٩	سيرة بن معبد	إن جبريل أتاني فأخبرني ...
٨٠، ٧٨	علي بن أبي طالب	أن رسول الله ﷺ نهى عن المتعة يوم خيبر
٥٧	ابن عباس	إن هذا البلد حرام ...
٣٨	ابن مسعود	تلك رفعت البارحة يا ابن أم عبد
١١٧	ابن مسعود	كأنني أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبياً
٥١	كعب بن مالك	كان الناس إذا صام الرجل
٣٥	عائشة	كان يوم عاشوراء تصومه قريش ...
٣٣	بريدة	كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ...
٥٠		لا وصية لوارث
٦٧-٦٦	أبو هريرة وغيره	لما نزلت هذه الآية شق نزولها
٥٥		نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء
٤٨	علي بن أبي طالب	وأن لا يقتل مؤمن بكافر

جم - فهرس الآثار

الصفحة	القائل	طسرف الأفسر
٣٩	علي بن أبي طالب	أفسرف الناسخ من المنسوخ ؟ ...
٦٢	ابن عمر	إن الله حرم المشركاء على المؤمنین
٨٠	علي بن أبي طالب	إنك رجل تائه
١٢٢	ابن عباس	ترك الناس ثلاث آيات ...
٣٨	أبي بن كعب	كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة
١٠٩	ابن عباس	كانوا يتوارثون بالهجرة
٦٨	عائشة	كل محدث نفسه بمصيبة ...
٦٢	عمر الفاروق	لئن حل طلاقهن لقد حل نكاحهن
٦٢	عمر الفاروق	لا أزمع أنها حرام ولكن أخاف ...
٨٠	عمر الفاروق	لا أوتى برجل تزوج متعة إلا غيبته
٣٩	علي بن أبي طالب	ليس برجل يذكر الناس ولكنه يقول ...
٨٠	ابن عمر	المتعة سفاح
٨٤	ابن عباس	هذه مكية نسختها آية مدنية

د- فهرس الأعلام

الصفحة	العالم
٤٤	إسماعيل بن أبي كريمة السدي
٦٤	بكر بن عبد الله المزني
١٠١	جعفر بن محمد بن علي الصادق
١١٣	جوير الأزدي
٤٨	داود بن علي الظاهري
٣٩	سعيد بن فيروز أبو البخاري
٤٠	الضحاك بن مزاحم الهلالي
٧٢	عبيدة بن عمرو السلماني
١٢	علي بن عبد العزيز الإربلي
٩٤	القاسم بن سلام أبو عبيد
١٢	المبارك بن أبي بكر الموصللي
٧٦	محمد بن الحسن الشيباني
٦٧	مقسم بن بجرة
٩٤	يحيى بن يعمر البصري

هـ - فهرس المصادر والمراجع

❏ ابن قدامة وآثاره الأصولية :

للدكتور عبدالعزيز بن عبد الرحمن السعيد ، ١٣٩٧هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

❏ الإحكام في أصول الأحكام :

لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي ، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز ط ١/١٣٩٨ ، مكتبة عاطف ، القاهرة .

❏ الإحكام في أصول الأحكام :

لأبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي ، بدون طبعة .

❏ أحكام القرآن :

للإمام الشافعي ، جمعه البيهقي ، ط ١٣٩٥هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .

❏ أحكام القرآن :

للحصاص (ت ٣٧٠هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

❏ أحكام القرآن :

لابن العربي (ت ٥٤٣هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط ١/١٤٠٨ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

📖 أحكام القرآن :

لللكيا الهراسي ، تحقيق موسى محمد علي ود/ عزت علي عيد عطية، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .

📖 الأعلام :

للزركلي طبعة دار العلم للملايين بيروت الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٠م.

📖 الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه :

لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د/ أحمد حسن فرحات ، ط/١
١٣٩٦هـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

📖 تذكرة الحفاظ :

للذهبي (ت٧٤٨هـ) دار إحياء التراث ، بيروت .

📖 تفسير ابن أبي حاتم :

لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) تحقيق أسعد محمد الطيب
ط١/١٤١٧هـ ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة .

📖 تفسير ابن جرير :

لابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) تحقيق محمود وأحمد شاكر ، ط٢، دار المعارف ، القاهرة ، وطبعة الحلبي ، ط٣/١٣٨٨هـ ، القاهرة .

📖 تفسير ابن كثير :

لابن كثير (ت٧٧٤هـ) ط١/١٤٠٧هـ ، دار المعرفة ، بيروت .

📖 تفسير القرطبي :

للقرطبي (ت ٦٧١هـ) ط ١٣٨٦/٣هـ ، دار القلم ، القاهرة .

📖 تفسير عبد الرزاق :

لعبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ) تحقيق د. مصطفى مسلم ط ١٤١٠/١هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .

📖 تقريب التهذيب :

لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق محمد عوامة ، ط ١٤٠٦/١هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

📖 التمهيد في أصول الفقه :

لمحفوظ بن أحمد أبي الخطاب الكلوزاني الحنبلي ، تحقيق د/ مفيد محمد أبو عمشة ، ط ١/١٤٠٦هـ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

📖 الجامع للترمذي :

لأبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) تحقيق أحمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي بيروت .

📖 حاشية رد المحتار على الدر المختار :

لابن عابدين ، ط ٢/١٣٨٦هـ ، مطبعة الحلبي وشركاه ، مصر .

📖 الدر المنثور :

للسيوطي (ت ٩١١هـ) ط ١/١٤٠٣هـ ، دار الفكر ، بيروت .

📖 ذيل طبقات الحنابلة:

لابن رجب (ت ٧٩٥هـ) ، دار المعرفة ، بيروت .

📖 السنن :

لابن ماجه (ت ٢٧٥هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث

العربي ، ١٣٩٥ ، بيروت .

📖 السنن :

لأبي داود (ت ٢٧٥هـ) تحقيق محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث

العربي ، بيروت ، وطبعة أخرى بتحقيق عبيد عزت الدعاس وعادل

السيد ، دار الحديث ، سوريا .

📖 السنن الكبرى :

للبيهقي ، دار الفكر ، بيروت .

📖 سير أعلام النبلاء :

للذهبي (ت ٧٤٨هـ) ط ١٤٠٢/٢هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

📖 شذرات الذهب:

لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) ط ١٣٩٩/٢هـ ، دار المسيرة ، بيروت.

📖 شرح الكوكب المنير في أصول الفقه :

لمحمد بن أحمد المعروف بابن النجار ، تحقيق د/ محمد الزحيلي

و د/ نزيه حماد ، ١٤٠٠هـ ، دار الفكر ، دمشق .

📖 صحيح البخاري :

للبخاري (ت ٢٥٦هـ) تحقيق أحمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي
بيروت .

📖 صحيح مسلم :

لمسلم (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط ١٣٧٥/١هـ ، دار
إحياء الكتب العربية ، مصر .

📖 الطبقات الكبرى :

لابن سعد ، ط ١٤٠٠هـ ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت .

📖 غاية النهاية في طبقات القراء :

لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) بعناية براجستراسر ، ط ١٤٠٢/٣هـ ، دار
الكتب العلمية .

📖 كتاب الاعتبار في الناسخ والمنسوخ :

لأبي بكر محمد بن موسى الهمداني ، نشره راتب حاكمي ، ط ١/١
١٣٨٦هـ حمص ، سوريا .

📖 مجاز القرآن :

لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) تحقيق فؤاد سزكين ، ط ١٤٠١/٢هـ ، مؤسسة
الرسالة ، بيروت .

📖 المحتسب :

لابن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق علي ناصف وغيره ، لجنة إحياء التراث

الإسلامي، ١٣٨٦هـ القاهرة .

المحصل في علم أصول الفقه :

لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، تحقيق طه جابر العلواني

ط/١ ، ١٣٩٩هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

المستدرك على الصحيحين :

للحاكم النيسابوري - مع التلخيص للذهبي - ط١٣٩٨هـ ، دار الفكر

بيروت .

المسند :

للإمام أحمد (ت٢٤١هـ) دار صادر ، بيروت .

المصنف :

لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي

ط/١، ١٣٩٠هـ .

المصنف :

لأبي بكر بن أبي شيبة ، تحقيق عبد الخالق الأفغاني ، ط/٢ ، ١٣٩٩هـ

الدار السلفية ، الهند .

المعتمد في أصول الفقه :

لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي ، تقديم وضبط

الشيخ خليل الميس ، ط/١ ، ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية .

📖 معجم المؤلفين :

لعمر كحالة ، طبع دار إحياء التراث العربي .

📖 معرفة القراء الكبار :

للذهبي ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، طبع دار التأليف بمصر الطبعة الأولى بدون تاريخ.

📖 المغني :

لابن قدامة (ت ٦٢٠هـ) مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة ، وطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت .

📖 الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز :

لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د. محمد بن صالح المنديفر ، ط/١
١٤١١هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .

📖 الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم :

لابن حزم الأندلسي ، تحقيق د/ عبد الغفار البنداري ، ط/١ ، ١٤٠٦هـ
دار الكتب العلمية ، بيروت .

📖 الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم :

لهبة الله بن سلامة ، تحقيق د/ مصطفى ديب البغا ، ط/١ ، ١٤٠٧هـ
اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق .

📖 الناسخ والمنسوخ في كتاب الله :

لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق د/ سليمان بن إبراهيم اللاحم

ط/١ ، ١٤١٢ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

نواسخ القرآن :

لابن الجوزي ، تحقيق محمد أشرف ، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة

المنورة .



هـ - فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
١٠	التعريف بالمؤلف
١٠	اسمه ونسبه
١١	كنيته ولقبه
١١	نسبته ومذهبه
١٢	مولده ونشأته
١٢	شيوخه
١٣	رحلاته
١٣	تلامذته
١٤	ثناء العلماء عليه
١٥	قصيدة للمؤلف
١٧	وفاته ومصنفاته
٢٢	التعريف بالكتاب المحقق
٢٢	إثبات نسبة الكتاب للمؤلف
٢٢	عنوان الكتاب
٢٢	قيمة الكتاب العلمية
٢٣	وصف النسخة الخطية

الصفحة	الموضوع
٢٤	نماذج من صور المخطوط
٢٧	مقدمة المؤلف
٢٧	الكلام على إثبات النسخ سمعاً وعقلاً
٣٠	شروط النسخ
٣١	فروع
٣١	أولها : الإجماع لا يُنسخ ولا يُنسخ
٣١	الثاني : عدم اشتراط الجنسية في النسخ وجواز نسخ القرآن بمتواتر
	السنة والعكس
٣٣	الثالث : جواز النسخ من غير إثبات بدل والخلاف في ذلك
٣٤	الرابع : عدم اشتراط نسخ الحكم بما هو أخف منه أو مثله
٣٦	مواطن النسخ
٣٧	معنى النسخ وأقسام المنسوخ
٣٩	القول في الحث على تعلم هذا العلم وشرفه
٤٠	سورة البقرة
٤٠	الآية الأولى : ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾
٤٠	الآية الثانية : ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا﴾
٤٢	الآية الثالثة : ﴿من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته﴾
٤٢	الآية الرابعة : ﴿وقولوا للناس حسناً﴾
٤٤	الآية الخامسة : ﴿فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره﴾
٤٥	الآية السادسة : ﴿و لله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله﴾

الصفحة

الموضوع

- ٤٦ الآية السابعة : ﴿لنا أعمالنا ولكم أعمالكم﴾
- ٤٧ الآية الثامنة : ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى﴾
- ٤٩ الآية التاسعة : ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت﴾
- ٥١ الآية العاشرة : ﴿كتب عليكم الصيام﴾
- ٥٣ الآية الحادية عشرة : ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾
- ٥٥ الآية الثانية عشرة : ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم﴾
- ٥٦ الآية الثالثة عشرة : ﴿ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم﴾
- ٥٧ الآية الرابعة عشرة : ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم﴾
- ٥٨ الآية الخامسة عشرة : ﴿يسألونك عن الشهر الحرام﴾
- ٥٩ الآية السادسة عشرة : ﴿يسألونك عن الخمر والميسر﴾
- ٦٠ الآية السابعة عشرة : ﴿يسألونك ما إذا ينفقون﴾
- ٦١ الآية الثامنة عشرة : ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾
- ٦٣ الآية التاسعة عشرة : ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾
- ٦٤ الآية العشرون : ﴿فإن خفتن أن لا يقيما حدود الله﴾
- ٦٥ الآية الحادية والعشرون : ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم﴾
- ٦٥ الآية الثانية والعشرون : ﴿لا إكراه في الدين﴾
- ٦٦ الآية الثالثة والعشرون : ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم﴾

الصفحة	الموضوع
٦٩	سورة آل عمران
٦٩	الآية الأولى : ﴿فإن تولوا فإنما عليك البلاغ﴾
٧٠	الآية الثانية : ﴿إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾
٧٠	الآية الثالثة : ﴿اتقوا الله حق تقاته﴾
٧٢	سورة النساء
٧٢	الآية الأولى : ﴿ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف﴾
٧٤	الآية الثانية : ﴿وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى...﴾
٧٥	الآية الثالثة : ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم﴾
٧٥	الآية الرابعة : ﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوهما﴾
٧٧	الآية الخامسة : ﴿فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة﴾
٨١	الآية السادسة : ﴿والذين عاقدت إيمانكم فآتوهن نصيبهم﴾
٨١	الآية السابعة : ﴿فأعرض عنهم وعظهم﴾
٨١	الآية الثامنة : ﴿فأعرض عنهم وتوكل على الله﴾
٨٢	الآية التاسعة : ﴿إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق﴾
٨٢	الآية العاشرة : ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم﴾
٨٥	سورة المائدة
٨٥	الآية الأولى : ﴿لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام﴾
٨٩	الآية الثانية : ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾
٩١	الآية الثالثة : ﴿فاعف عنهم واصفح﴾
٩١	الآية الرابعة : ﴿فإن جاؤك فاحكم بينهم﴾

الصفحة

الموضوع

٩٢ الآية الخامسة : ﴿عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾

٩٣ الآية السادسة : ﴿شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت﴾

٩٦ سورة الأنعام

٩٦ الآية الأولى : ﴿إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم﴾

٩٧ الآية الثانية : ﴿قل لست عليكم بوكيل﴾

٩٨ الآية الثالثة : ﴿وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم﴾

٩٨ الآية الرابعة : ﴿وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء﴾

٩٩ الآية الخامسة : ﴿وذر الذين اتخذوا دينهم هواً ولعباً﴾

١٠٠ الآية السادسة : ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾

١٠٢ الآية السابعة : ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه

إلا أن يكون ميتة...﴾

١٠٤ الآية الثامنة : ﴿لست منهم في شيء﴾

١٠٤ سورة الأعراف

١٠٤ قوله تعالى : ﴿خذ العفو وامر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾

١٠٦ سورة الأنفال

١٠٦ الآية الأولى : ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾

١٠٧ الآية الثانية : ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها﴾

١٠٨ الآية الثالثة : ﴿إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين﴾

١٠٩ الآية الرابعة : ﴿إن الذين آمنوا وهاجروا﴾ إلى ﴿والذين آمنوا ولم

يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء﴾

الصفحة	الموضوع
١١٠	سورة التوبة
١١٠	الآية الأولى : ﴿انفروا خفاً وثقالاً﴾
١١١	الآية الثانية : ﴿ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب﴾
١١١	سورة يونس
١١١	الآية الأولى : ﴿أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾
١١٢	الآية الثانية : ﴿واصبر حتى يحكم الله﴾
١١٢	سورة هود
١١٢	الآية الأولى : ﴿إنما أنت نذير والله على كل شيء وكيل﴾
١١٣	الآية الثانية : ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم﴾
١١٤	سورة الحجر
١١٤	قوله تعالى : ﴿فاصفح الصفح الجميل﴾
١١٤	سورة النحل
١١٤	الآية الأولى : ﴿ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً﴾
١١٥	الآية الثانية : ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾
١١٦	الآية الثالثة : ﴿واصبر وما صبرك إلا بالله﴾
١١٦	سورة بني إسرائيل
١١٦	الآية الأولى : ﴿وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً﴾
١١٨	الآية الثانية : ﴿ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن﴾
١١٩	سورة طه
١١٩	الآية الأولى : ﴿فاصبر على ما يقولون﴾

الصفحة

الموضوع

- ١١٩ الآية الثانية : ﴿قل كل متريص فتريصوا﴾
- ١١٩ سورة الحج
- ١١٩ الآية الأولى : ﴿وإن جادلوك فقل الله أعلم بما تعملون﴾
- ١٢٠ الآية الثانية : ﴿وجاهدوا في الله حق جهاده﴾
- ١٢٠ سورة المؤمنون
- ١٢٠ قوله تعالى : ﴿ادفع بالتي هي أحسن﴾
- ١٢٠ سورة النور
- ١٢٠ الآية الأولى : ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة﴾
- ١٢١ الآية الثانية : ﴿لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا﴾
- ١٢٢ الآية الثالثة : ﴿فإن تولوا فإنما عليه ما حمل﴾
- ١٢٢ الآية الرابعة : ﴿ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم﴾
- ١٢٣ سورة الفرقان
- ١٢٣ الآية الأولى : ﴿أفأنت تكون عليهم وكياً﴾
- ١٢٣ الآية الثانية : ﴿وإذا مروا باللغو مروا كراماً﴾
- ١٢٤ سورة النمل
- ١٢٤ قوله تعالى : ﴿فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه...﴾
- ١٢٥ سورة القصص
- ١٢٥ قوله تعالى : ﴿وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه﴾
- ١٢٥ سورة العنكبوت
- ١٢٥ قوله تعالى : ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾

الصفحة	الموضوع
١٢٦	سورة الأحزاب
١٢٦	الآية الأولى : ﴿ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم﴾
١٢٦	الآية الثانية : ﴿لا يحل لك النساء من بعد﴾
١٢٨	سورة سبأ
١٢٨	قوله تعالى : ﴿قل لا تسألون عما أجرمنا...﴾
١٢٨	سورة الصافات
١٢٨	قوله تعالى : ﴿فتول عنهم حتى حين﴾
١٢٩	سورة ص
١٢٩	قوله تعالى : ﴿اصبر على ما يقولون﴾
١٢٩	سورة الزمر
١٢٩	قوله تعالى : ﴿قل يا قوم اعملوا على مكانتكم﴾
١٣٠	سورة الشورى
١٣٠	الآية الأولى : ﴿ويستغفرون لمن في الأرض﴾
١٣٠	الآية الثانية : ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾
١٣٢	سورة الزخرف
١٣٢	قوله تعالى : ﴿فاصفح عنهم﴾
١٣٢	سورة الجاثية
١٣٢	قوله تعالى : ﴿قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله﴾
١٣٣	سورة الأحقاف
١٣٣	قوله تعالى : ﴿وما أدري ما يفعل بي ولا بكم﴾

الصفحة	الموضوع
١٣٤	سورة محمد ﷺ
١٣٤	قوله تعالى : ﴿فإِذَا مِنَّا بَعْدَ إِذَا فِدَاءً﴾
١٣٥	سورة ق
١٣٥	قوله تعالى : ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾
١٣٦	سورة الذاريات
١٣٦	الآية الأولى : ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾
١٣٦	الآية الثانية : ﴿فَتَنوَلُّوهُم مَّا أَنْتَ بِمَعْلُومٍ﴾
١٣٧	سورة المجادلة
١٣٧	قوله تعالى : ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ سَبْعَةَ مِائَاتٍ﴾
١٣٧	سورة الحشر
١٣٧	قوله تعالى : ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾
١٣٩	سورة المتحنة
١٣٩	الآية الأولى : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾
١٤٠	الآية الثانية : ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾
١٤٠	الآية الثالثة : ﴿وَأَتَوْهُمْ مَّا أَنْفَقُوا﴾
١٤٢	سورة المزمل
١٤٢	الآية الأولى : ﴿تَمَّ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا﴾
١٤٤	الآية الثانية : ﴿وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾
١٤٤	سورة الإنسان
١٤٤	قوله تعالى : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾

الصفحة	الموضوع
١٤٥	سورة الغاشية
١٤٥	قوله تعالى : ﴿فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر﴾
١٤٥	سورة الكافرون
١٤٥	قوله تعالى : ﴿لكم دينكم ولي ديني﴾
١٤٧	الفهارس
١٤٨	فهرس الآيات القرآنية
١٥٦	فهرس الأحاديث
١٥٧	فهرس الآثار
١٥٨	فهرس الأعلام
١٥٩	فهرس المصادر والمراجع
١٦٧	فهرس الموضوعات